

Distr.: General  
8 August 2006  
Arabic  
Original: Arabic/English/French/  
Russian/Spanish

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ١٨ من جدول الأعمال المؤقت\*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري  
والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة  
الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه  
الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

في قرارها ١٢/٦٠ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام الداعي إلى موافاته بأي معلومات عن الموضوع.

\* A/61/150.



## المحتويات

الصفحة	
٧	أولا - مقدمة .....
٧	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات .....
٧	الاتحاد الأوروبي .....
٨	الاتحاد الروسي .....
٨	الأرجنتين .....
١٠	أرمينيا .....
١٠	إكوادور .....
١٠	إندونيسيا .....
١١	أنتيغوا وبربودا .....
١١	أنغولا .....
١١	أوروغواي .....
١٢	أوغندا .....
١٢	أوكرانيا .....
١٢	إيران (جمهورية - الإسلامية) .....
١٤	باراغواي .....
١٤	باكستان .....
١٤	البرازيل .....
١٥	بربادوس .....
١٥	بلغاريا .....
١٦	بليز .....
١٦	بنما .....
١٧	بنن .....
١٧	بوتسوانا .....

١٧	بور كينا فاسو
١٨	بوروندي
١٨	بوليفيا
١٨	بيرو
١٩	بيلاروس
٢٠	تايلند
٢٠	تركمانيستان
٢٠	تركيا
٢١	ترينيداد وتوباغو
٢١	توغو
٢١	تونس
٢١	جامايكا
٢٢	الجزائر
٢٣	جزر سليمان
٢٣	الجمهورية العربية الليبية
٢٤	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٤	جمهورية ترازيا المتحدة
٢٤	الجمهورية الدومينيكية
٢٥	الجمهورية العربية السورية
٢٦	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٢٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٧	جنوب أفريقيا
٢٧	دومينيكا
١٨	الرأس الأخضر
١٨	رومانيا

١٨	..... زامبيا
١٨	..... زمبابوي
٢٩	..... سان تومي وبرينسيبي
٢٩	..... سان مارينو
٢٩	..... سانت فنسنت وجزر غرينادين
٣٠	..... سانت كيتس ونيفيس
٣٠	..... سانت لوسيا
٣٠	..... سري لانكا
٣٠	..... السنغال
٣٠	..... سوازيلند
٣١	..... السودان
٣٢	..... سيشيل
٣٢	..... شيلي
٣٣	..... الصين
٣٤	..... غامبيا
٣٤	..... غرينادا
٣٥	..... غواتيمالا
٣٥	..... غيانا
٣٥	..... غينيا
٣٥	..... غينيا الاستوائية
٣٦	..... الفلبين
٣٦	..... فترويل (جمهورية - البوليفارية)
٣٧	..... فييت نام
٣٨	..... قطر
٣٨	..... كازاخستان

٣٨	.....	الكرسي الرسولي
٣٩	.....	كمبوديا
٣٩	.....	كوبا
٧٢	.....	كوستاريكا
٧٢	.....	كولومبيا
٧٢	.....	الكونغو
٧٣	.....	كينيا
٧٣	.....	لبنان
٧٣	.....	ليختنشتاين
٧٣	.....	ليسوتو
٧٤	.....	مالي
٧٤	.....	ماليزيا
٧٥	.....	مدغشقر
٧٥	.....	مصر
٧٥	.....	المكسيك
٧٦	.....	ملاوي
٧٦	.....	ملديف
٧٧	.....	موزامبيق
٧٧	.....	ميانمار
٧٨	.....	ناميبيا
٧٨	.....	ناورو
٧٨	.....	النرويج
٧٨	.....	نيجيريا
٧٨	.....	هايتي
٧٩	.....	الهند

٧٩	اليابان	
٧٩	اليونان	
٨٠	الرودود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها	ثالثا -
٨٠	مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية	
٨٥	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
٨٧	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	
٩١	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	
٩٢	منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)	
٩٣	منظمة العمل الدولية	
٩٣	الاتحاد الدولي للاتصالات...	
٩٤	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	
٩٦	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	
١٠٠	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - كوبا	
١٠٢	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	
١٠٢	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
١٠٣	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)	
١٠٣	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
١٠٤	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	
١٠٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان	
١٠٦	الاتحاد البريدي العالمي	
١٠٧	برنامج الأغذية العالمي...	
١٠٧	منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية	
١١٩	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	

## أولا - مقدمة

في قرارها ١٢/٦٠ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

وعملا بذلك الطلب، دعا الأمين العام الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، في مذكرة شفوية مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، إلى تزويده بأي معلومات قد تود الإسهام بها في إعداد تقريره.

ويورد هذا التقرير الردود التي وردت من الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها حتى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. أما الردود التي وردت بعد ذلك التاريخ فسوف تصدر في إضافات إلى هذا التقرير.

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - يرى الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا قضية ثنائية أساسا. ومع ذلك، ما فتى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يعربون بوضوح عن معارضتهم لتمديد الولايات المتحدة الحصار المفروض خارج حدودها الإقليمية، من قبيل ما هو وارد في قانون الديمقراطية في كوبا لسنة ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لسنة ١٩٩٦.

٢ - وينبغي التأكيد على أن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي اعتمد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قانونا ومبادرة مشتركة لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية المترتبة على قانون هيلمز - بيرتون، والتي تحظر الامتثال لذلك القانون. وعلاوة على ذلك، جرى في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، خلال قمة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في لندن، الاتفاق على مجموعة إجراءات تشمل الإعفاء من أحكام البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون؛ والتزام إدارة الولايات المتحدة بمقاومة أي تشريعات مقبلة من ذلك النوع تتجاوز حدودها الإقليمية؛

والتفاهم بشأن التدابير اللازمة لتعزيز حماية الاستثمار. ويواصل الاتحاد الأوروبي حضراً الولايات المتحدة على تنفيذ ما عليها من أحكام تفاهم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

### الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - منذ عام ١٩٩٤ وروسيا تؤيد، في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ولا تحيد عن موقفها من عدم السماح باتخاذ تدابير انفرادية، خارج حدودها الإقليمية، في العلاقات الدولية. فأى تدابير من هذا القبيل في عالم اليوم ستحقق نتائج عكسية.

٢ - ونحن مقتنعون بأن إنهاء الحصار وتطبيع العلاقات الأمريكية الكوبية من شأنهما أن يساعد على إعادة الأوضاع السلمية المحيطة بكوبا، وأن يزيدا من مشاركتها في الجهود العالمية والإقليمية. وروسيا، شأنها شأن الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة، تندد بالحصار وتنادي برفعه فوراً.

٣ - إن استمرار الحصار التجاري والاقتصادي والمالي التي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتعارض وروح العصر، ويعد من مخلفات "الحرب الباردة"، ويعوق تشكيل نظام عالمي جديد عادل يستند إلى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٤ - إن ما شهدته الآونة الأخيرة من تشديد للجزاءات المفروضة على كوبا لدليل على أن واشنطن، للأسف، لم تغير من أسلوبها فحسب، وإنما تتماذى في اتباعه بتشدد بالغ.

٥ - إننا نرى ضرورة النظر في تضمين جدول أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا.

### الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تنفذ حكومة جمهورية الأرجنتين تنفيذاً كاملاً أحكام قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠ وما سبقه من قرارات تتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

٢ - ففي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، سنّت حكومة الأرجنتين القانون رقم ٢٤-٨٧١، الذي ينشئ إطارا تشريعيا لتنظيم نطاق تنفيذ القوانين الأجنبية داخل حدودها الإقليمية. وبموجب ذلك القانون، فإن أي قوانين أجنبية تهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تقييد أو إعاقة التدفق الحر للتجارة وحركة رأس المال أو السلع أو الأشخاص، بما يلحق الضرر ببلد ما أو بمجموعة من البلدان، لا تطبق ولا تترتب عليها آثار قانونية من أي نوع داخل الإقليم الوطني للأرجنتين.

٣ - فالمادة ١ من ذلك القانون تنص على أن القوانين الأجنبية التي تستهدف إحداث آثار قانونية خارج الإقليم الوطني بفرض حصار اقتصادي أو قيود على الاستثمار في بلد ما، بهدف إحداث تغيير لحكومة ذلك البلد أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، تكون أيضا غير قابلة للتطبيق وبلا أي آثار قانونية.

٤ - وكان تصويت الأرجنتين لصالح اعتماد قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠ انعكاسا مباشرا ومستقلا لموقفها التقليدي المؤيد لإلغاء هذا النوع من التدابير الانفرادية، والالتزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والتعددية.

٥ - وتود الأرجنتين أن تشير أيضا إلى تعليل التصويت الذي قدمته الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل) والبلدان المنتسبة للسوق (إكوادور، وبوليفيا، وبيرو، وشيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكولومبيا) لدى اعتماد ذلك القرار، الذي انضمت فيه إلى المجتمع الدولي في رفضه، وبالإجماع تقريبا، لتلك التدابير الانفرادية، وذكرت أن تطبيق تلك التدابير لا يسهم في تعزيز النظام الديمقراطي، بل يمس حقوق الإنسان، خاصة حقوق شعوب البلدان النامية.

٦ - وفي محافل دولية شتى، من قبيل منظمة الدول الأمريكية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية ومؤتمرات قمة مجموعة ريو، دعت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة إليها، مرارا، إلى التعددية الحقة وإلغاء التدابير القسرية الانفرادية التي لا تعمل إلا على زيادة حدة التوتر وإضعاف التعاون الدولي اللازم لتحقيق التنمية والأمن وإعمال حقوق الإنسان.

٧ - وتؤكد الأرجنتين كذلك أن البيان الصادر عن مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، المنعقد في فيينا يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، أعرب عن الرفض القاطع لكافة التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتتعارض والقانون الدولي وقواعد حرية التجارة المتعارف عليها. كما اتفق الرؤساء على أن هذا النوع من الممارسات يشكل تهديدا خطيرا للتعددية.

## أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لا يتضمن النظام القانوني الأرميني أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠.

## إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تقييم جمهورية إكوادور علاقتها مع المجتمع الدولي، وفقا لدستورها السياسي وميثاق الأمم المتحدة، على الاعتراف والافتناع الراسخ بأن القانون الدولي يشكل مدونة سلوك للدول في علاقتها المتبادلة. ولهذا، فهي لا تطبق أي تدابير قد تتعارض مع سيادة الدول والمساواة القانونية للدول والتعايش السلمي بين مختلف أمم العالم.

٢ - ولهذا أدلت حكومة إكوادور بصوتها لصالح قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠، وستواصل إيدانها لتطبيق أي تدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي وتجاري ضد كوبا.

## إندونيسيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥]

١ - فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠، ترى حكومة جمهورية إندونيسيا أن تطبيق تدابير اقتصادية وتجارية انفرادية خارج حدودها الإقليمية يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما يتعين احترام وإعلاء مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ حرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق أي حصار اقتصادي وتجاري سيفرز نتائج سلبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعب برى، لاسيما لنسائه وأطفاله. كما أن هذه التدابير تشكل عائقا كبيرا أمام التمتع الكامل لدولة ذات سيادة وشعبها بالحق في التنمية. فهي انتهاك لحقوق الإنسان، باعتبار الحق في التنمية من حقوق الإنسان الأساسية، وإخلال بتساوي الحقوق المدنية والسياسية مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأهمية.

٣ - وهذا الوضع لا يتفق وروح الشراكة العالمية من أجل التنمية، على النحو المبين في كل من إعلان الألفية وتوافق آراء مونتييري وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ففي مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥، أعاد زعمائنا الإعراب عن عزمهم القوي على كفالة التحقيق الفوري والكامل للأهداف والغايات الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية الرامية إلى القضاء على الفقر. وموقف إندونيسيا متمش مع مواقف التضامن العالمي هذه.

#### أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - تلتزم حكومة أنتيغوا وبربودا وتمثل تماما بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - والتزاما بأحكام الفقرة ٢ من القرار ١٢/٦٠، تمتنع حكومة أنتيغوا وبربودا عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور، طبقا لالتزاماتها المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يكفلان مبادئ منها حرية التجارة والملاحة.

#### أنغولا

[الأصل: بالبرتغالية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - تكرر حكومة أنغولا الإعراب عن تأييدها غير المشروط لإنهاء الحصار.

٢ - وتعرب جمهورية أنغولا عن إدراكها للأهمية التي يعلقها الأمين العام على هذه القضية، وللنداءات الموجهة إلى المجتمع الدولي لمواصلة جهوده نحو إشراك البلدين المعنيين في حوار بناء يستهدف تطبيع العلاقات بينهما.

#### أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لا تعترف حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية في تشريعاتها بتنفيذ قوانين أي دول أخرى خارج حدود تلك الدول. فهي ترى أن هذه الممارسات، إلى جانب مساسها بأحكام

القانون الدولي المتعارف عليها، تشكل نوعاً من الضغوط التي تعرقل الحوار ولا تيسره. ولذلك، لم تُسنَّ أوروغواي أو تطبق أي قوانين أو مراسيم أو تدابير من أي طابع قد يفسر على أنه مما أشير إليه في القرار ١٢/٦٠.

### أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦]

تقيم أوغندا علاقات تجارية طبيعية مع جمهورية كوبا ولا تشارك في فرض الحصار.

### أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - ليس لدى حكومة أوكرانيا أي قوانين أو لوائح يمكن أن تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى، أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، أو تمس حرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - كذلك، فإن حكومة أوكرانيا لا تقبل استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق غايات سياسية، وتؤيد في علاقاتها مع البلدان الأخرى المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

### إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - إن استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية يتعارض، على طول الخط، مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومع تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة فيما بين البلدان والأمم.

٢ - وفي مساعيها الرامية إلى تهيئة أوضاع تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإن مثل هذه التدابير تتعارض مع جميع القوانين والمبادئ والمعايير التي تنظم العلاقات الدولية في مجال التبادل التجاري الدولي، الذي يستهدف الإدماج النافع للبلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال توسيع نطاق التعامل التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان كافة.

٣ - إن استخدام التدابير الانفرادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية قد أدين في قرارات ومقررات شتى هيئات الأمم المتحدة، ولاسيما الجمعية العامة التي أصدرت ١٤ قرارا متعاقبا في هذا الشأن حتى عام ٢٠٠٥. وعلى المجتمع الدولي أن يعرب بقوة عن ضرورة إلغاء تلك التدابير، وأن يتخذ تدابير جديدة للحيلولة دون تكرار استخدامها.

٤ - إن إقرار وتطبيق تدابير قسرية انفرادية وفرض حالات حصار إنما هي أفعال تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على يد سكان البلدان المضرومة، خاصة أطفالها ونسائها، وتعطل تمتعهم بالرخاء، وتقييم حواجز أمام تحقيقهم التنمية المستدامة وتمتعهم الكامل بحقوقهم كبشر، على النحو المنصوص عليه في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما يشمل حق كل فرد في مستوى معيشة مناسب يكفل له الصحة والرخاء والحق في الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية. ومن ثم، فإن الحصار المفروض على كوبا لمثال واضح على انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان، يتعين إنهاؤه دون قيد أو شرط وبسرعة.

٥ - ومن الحقائق الثابتة اليوم أن التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية تهدد المصالح الاقتصادية المشروعة للبلدان النامية المستهدفة. وعلى منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف المختصة أن توحد جهودها ومساعدتها الرامية إلى تهيئة وتعزيز الأوضاع الاقتصادية الدولية القادرة على تحقيق تكافؤ فرص الاستفادة من النظم الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية أمام البلدان كافة. وعلى تلك المنظمات أيضا بحث السبل والوسائل اللازمة لتعويض البلدان المستهدفة عما لحق بها من خسائر مادية وفكرية على يد من يلجأون إلى تلك التدابير الانفرادية.

٦ - وقد أعاد الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي انعقد مؤخرا خلال الفترة ٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ في بوتراجايا بماليزيا، تأكيد موقفه من هذه القضية. إذ دعا الوزراء مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية واقتصادية فادحة، فضلا عن كونه انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولبدأ حسن الحوار. وحض الوزراء مرة أخرى على التقيد الصارم بقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠.

٧ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق حيال اتساع رقعة تجاوز الحصار لحدود الدولة التي فرضته على كوبا، ورفضوا تعزيز التدابير المتخذة من جانب حكومة الولايات المتحدة من

أجل إحكام الحصار. كما حض الوزراء حكومة الولايات المتحدة على إعادة الأراضي التي تحتلها حالياً قاعدة غوانتانامو البحرية إلى السيادة الكوبية، ووقف بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تهاجم كوبا. وكرر الوزراء التأكيد على أن هذه التدابير تعد انتهاكا لسيادة كوبا، وانتهاكا صارخا لحقوق شعبها كبشر.

### باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

إمتثالا للمبادئ المنصوص عليها في الدستور الوطني وميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ العامة للقانون الدولي، ترى حكومة جمهورية باراغواي أن تطبيق قوانين محلية خارج حدود الدولة التي سنتها يعد انتهاكا لسيادة الدول الأخرى وللمساواة بينها أمام القانون، وكذا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى أنه يمس حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

### باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

تلتزم باكستان التزاما تاما بالقرار ١٢/٦٠.

### البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تكرر البرازيل الإعراب عن موقفها القائل بأن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق قوانين محلية تتجاوز آثارها حدود الدولة التي سنتها إنما هي أمور تتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار وكفالة سيادة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٢ - ووفقا للقرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠، لم تسنّ البرازيل أو تطبق أي قوانين أو لوائح أو تدابير تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها

القضائية، أو تمس حرية التجارة والملاحة. ولا يعترف النظام القانوني البرازيلي بصحة تطبيق تدابير ذات آثار تتجاوز حدود الدولة التي سنتها.

٣ - والشركات التي توجد مقارها في البرازيل تخضع للقوانين البرازيلية دون غيرها. والتدابير التي يتخذها أي بلد انتهاكا لأحكام القرار ١٢/٦٠، وتستهدف إرغام مواطني بلد آخر على الانصياع لقوانين أجنبية، إنما تؤثر على مصالح المجتمع الدولي برمته وتنتهك مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها. وينبغي مراجعة تلك التدابير وتغييرها، حيثما اقتضى الأمر، لكي تتطابق مع القانون الدولي.

٤ - وعلى الحكومات التي لا تمثل للقرار ١٢/٦٠ أن تتخذ على وجه الاستعجال مزيدا من الخطوات للقضاء على الممارسات التجارية التمييزية، وأن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المعلن من جانب واحد.

### بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - ليس لدى حكومة بربادوس أي قوانين تقيد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة أو الملاحة مع كوبا.

٢ - وقد دأبت بربادوس على التصويت لصالح قرار الجمعية العامة المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وذلك منذ أن طرح لأول مرة عام ١٩٩١ خلال الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة.

### بلغاريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تؤيد بلغاريا موقف الاتحاد الأوروبي المستند إلى قرار مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، الصادر عام ١٩٩٦، وإلى برنامج العمل المشترك المعارض لمد نطاق الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، مثلما هو وارد في قانون هيلمز - بيرتون لسنة ١٩٩٦.

٢ - و لم تستخدم جمهورية بلغاريا قط، أو أيدت استخدام، أي تدابير قسرية اقتصادية من جانب واحد ضد أي بلد كان، وهي بذلك تمثل امتثالا تاما لقرارات الجمعية العامة الـ

١٤ المتعاقبة التي تطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب واحد على كوبا.

٣ - إن جمهورية بلغاريا لا تقرر استخدام تدابير قسرية اقتصادية انفرادية ضد كوبا تكون غير متسقة مع مبادئ القانون الدولي ومعوقة لحرية وشفافية التجارة الدولية.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - يسر بعثة بليز الدائمة أن تبلغ أن بلادها، إمتثالا منها للقرار ١٢/٦٠ وجميع قرارات الجمعية العامة السابقة بشأن الحصار المفروض على كوبا، لم تسنَّ أو تطبق أي قوانين أو لوائح أو تدابير تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، أو تمس حرية التجارة والملاحة.

٢ - وتعيد بليز تأكيد التزاماتها بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولية، التي هي أيضا من المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

٣ - وقد دأبت بليز على تأييد القرارات الصادرة عن الجمعية العامة في هذا الشأن، وآخرها القرار ١٢/٦٠. ومن دواعي القلق استمرار محاولة عزل كوبا، تجاهلا لهذا القرار الذي يصدر سنويا. ولا تزال بليز تشرك كوبا معها في شراكة بناء ذات منافع متبادلة، حققت بالفعل فوائد ملموسة لشعبينا.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦]

لم تسنَّ جمهورية بنما أي تدابير تشريعية أو غير تشريعية تهدف إلى تطبيق جزاءات اقتصادية على كوبا أو تقييد حرية التجارة والملاحة. وحكومة بنما تعارض تطبيق أي قوانين أو تدابير محلية انفرادية تتجاوز آثارها حدود الدولة التي سنَّتها وتمس سيادة دول أخرى أو حرية التجارة أو العلاقات الدولية. فهذا خروج على القانون الدولي وعلى مبادئ المساواة

بين الدول أمام القانون. كذلك، فإن استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لإملاء الشروط يعتبر مخالفا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

#### بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

تطبيقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠، المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ترى جمهورية بنن، التي تربطها بكوبا علاقات ممتازة من التعاون والصداقة، أن الحصار التجاري والمالي، بل والعلمي، المفروض على كوبا إنما يضر كثيرا بالتنمية في هذا البلد الصديق. ومن ثم، تتطلع بنن إلى رفع هذا الحصار حتى تنعم كوبا، حكومة وشعبا، بسيادتها طبقا للمبادئ والقيم الأصلية التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة.

#### بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تقم جمهورية بوتسوانا قط، ولا تنوي القيام، بسنّ أو تطبيق أو إنفاذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠. وكما يتبين من تصويت بوتسوانا على القرار المذكور، فإنها تعارض مواصلة اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز حدود الدولة التي سنّتها. وفي هذا الصدد، تؤيد بوتسوانا الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي جلب على شعبها عواقب وخيمة.

#### بور كينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تلتزم بور كينا فاسو، البلد المتّيم بالسلام والعدل، التزاما تاما بالمبادئ وميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فهي ترفض أي شكل من أشكال الانفرادية يستخف بحرية الدول وسيادتها.

٢ - وإلى جانب الحوار الذي دائما ما دعت إلى اللجوء إليه لحل ما بين الدول من خلافات، فإن بور كينا فاسو تؤمن كذلك بمزايا علاقات التبادل بين الدول. فهي تعزز الروابط الاقتصادية والثقافية فيما بينها. ولهذا السبب، لا تدخر بور كينا فاسو وسعا للعمل

يومياً على تقوية وتعزيز علاقات التعاون المحدودة التي تربطها ببقية شعوب العالم، ولاسيما الشعب الكوبي الشقيق.

٣ - بيد أن القلق يساور بوركينا فاسو بسبب العزلة الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا دون وجه حق. وهي هنا تجدد دعوتها إلى ضرورة رفع هذا الحصار.

٤ - وأخيراً وليس آخراً، فإن بوركينا فاسو لم تسنَّ أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٢/٦٠ المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

### بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - على نحو ما جاء في تقاريرها السابقة، فإن حكومة بوروندي تربطها بحكومة كوبا علاقات صداقة وتعاون طيبة للغاية. كما أن الدعم المقدم من كوبا لأبناء بوروندي لم يتوان، حتى في الأوقات الصعبة.

٢ - ومع علم بوروندي التام بما للحصار الاقتصادي من آثار ضارة على الشعوب، فإنها لا ترى فيه أي مزاياه، ولا تقترحه كوسيلة لتنشيط العلاقات الدولية. ومن جهة أخرى، فإن دستور بوروندي يؤكد على "أهمية حق الشعوب في أن تكون لها علاقات دولية".

٣ - ولكل هذه الأسباب، لم تسنَّ بوروندي أي قوانين تضيق الخناق على كوبا.

### بوليفيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تصدر حكومة بوليفيا أو تطبق أو تسنَّ أي قوانين أو تدابير من النوع المبين في ديباجة القرار المشار إليه، كما أنها تمثل امتثالا تاما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولاسيما المبادئ التي تقضي بعدم المساس بحرية التجارة والملاحة.

### بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - تعارض حكومة بيرو التدابير الانفرادية التي تتجاوز حدود البلد الذي وضعها والتي يقصد منها التأثير على العملية السياسية الداخلية لدولة بعينها. وتعتبر بيرو الاحترام الواجب

للنظام الدستوري الوطني حجر أساس للعلاقات الدولية تكفله مبادئ القانون الدولي المتصلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٣ - ويستند موقف حكومة بيرو في هذا الصدد إلى عمليات التنسيق التي قامت بها الآلية الدائمة للمشورة والتنسيق السياسيين (مجموعة ريو) والبيانات الصادرة عن مؤتمرات القمة الأييرية - الأمريكية التي انعقدت في السنوات الأخيرة.

٤ - وختاماً، تود حكومة بيرو أن تعرب مجدداً عن التزامها الثابت والراسخ بالأهداف المشتركة التي تكفلها الديمقراطية النيابية ومراعاة حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية.

## بيلاروس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - تلتزم جمهورية بيلاروس في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي، وتؤيد حق الدول في حرية اختيار أساليبها الإنمائية. وقوانين بيلاروس لا تمس السيادة الوطنية أو المصالح المشروعة لأي دول أخرى أو شعوبها، أو تمس حرية التجارة الدولية.

٢ - والتعاون بين بيلاروس وكوبا نشط وطويل الأجل ويستند إلى ١٨ اتفاقية ثنائية. ويقوم البلدان سنوياً بإقامة لجان مشتركة في مجال التعاون التجاري والاقتصادي لتشجيع توثيق الروابط بين الشركات البيلاروسية والكوبية وإبرام عقود تجارية فيما بينها. والاهتمامات الدولية موضع بحث مشترك بين بيلاروس وكوبا، لاسيما خلال المشاورات السنوية التي تعقد بين وزارتي خارجية البلدين.

٣ - ومن الخطوات الهامة التي شهدتها الأشهر القليلة الماضية وساعدت على زيادة حجم التعاون بين البلدين الزيارة التي قام بها لكوبا في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ رئيس الوزراء البيلاروسي بصحبة نفر من كبار رجال الأعمال، وجرى خلالها إبرام عدة اتفاقات وعقود تجارية.

٤ - وبيلاروس تطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتعارض فرض أي ضغوط على الحكومة الكوبية تحت أية ذريعة. وقد أعربت بيلاروس مراراً، سواء أمام المنظمات الدولية أو في إطار العلاقات الثنائية، عن موقفها حيال الحصار المفروض من الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

٥ - وسوف تواصل حكومة بيلاروس تنمية العلاقات الودية وزيادة حجم التعاون الاقتصادي مع كوبا.

## تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

- ١ - لا تؤيد تايلند، من حيث المبدأ، قيام بلد ما بفرض قوانينه المحلية على بلد آخر، مما يسفر، في الواقع، عن إرغام بلد ثالث على الامتثال لتلك القوانين. فهذا التصرف، في رأي تايلند، مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.
- ٢ - وليس لدى تايلند أي قوانين أو تدابير محلية من هذا القبيل.

## تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

- ١ - على غرار الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لم تحد تركمانستان، مسترشدة بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وبمبدأ حرية التجارة والملاحة، عن الدعوة على مر السنين إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر المفروض على كوبا.
- ٢ - فتركمانستان ترى أن الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية تنعكس، بالدرجة الأولى، على شعوب البلدان المستهدفة بالجزاءات وتؤثر سلباً على مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى الحياة اليومية فيها. ومن غير الممكن اعتبار اللجوء إلى تلك التدابير الانفرادية وسيلة قانونية في العلاقات الدولية.
- ٣ - إن قوانين تركمانستان المحلية والمعاهدات والاتفاقات الدولية التي أبرمتها لا تتضمن أحكاماً تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة المتعلق بالحصار المفروض على كوبا. وفي علاقاتها الدولية، لم ولن تطبق تركمانستان أي تدابير تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة المتعلق بهذه القضية.

## تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ليس لدى جمهورية تركيا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠. وهي تؤكد مرة أخرى التزامها بمبادئ حرية التجارة والملاحة، طبقاً

لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا تزال حكومة تركيا على موقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والتفاوض.

### ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/ مايو ٢٠٠٦]

لم تسنّ حكومة جمهورية ترينيداد و توباغو أو تطبق أي قوانين أو تدابير بخصوص كوبا من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٢/٦٠.

### توغو

[الأصل: بالفرنسية]

[٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

- ١ - إيماء إلى القرار ١٢/٦٠، تؤكد توغو أنها لم تحد عن الوفاء بالالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والتي تكفل، بوجه خاص، حرية التجارة والملاحة.
- ٢ - وفي هذا الصدد، ليس لدى توغو أي اعتراض على رفع الحصار موضع النقاش.

### تونس

[الأصل: بالفرنسية]

[٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

لم تطبق تونس أي قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية.

### جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - وفاء للالتزامات المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لم تسنّ حكومة جامايكا أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، أو تتخذ إجراءات أخرى، من شأنها أن تنتهك سيادة دولة ما أو مصالحها الوطنية المشروعة أو تعرقل حرية النشاط التجاري أو التعاون التجاري والاقتصادي.

- ٢ - ولا تزال جامايكا تعارض تطبيق القوانين المحلية التي تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة الدول، باعتبارها مخالفة لمبادئ القانون الدولي، ومبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتعايش السلمي.
- ٣ - وتكرر جامايكا تأييدها لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. كما أنها تؤكد مواقف مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز في معارضة وإدانة ذلك العمل الانفرادي الذي ينتهك سيادة وحقوق الشعب الكوبي ويناقض ميثاق الأمم المتحدة.
- ٤ - ولا تزال جامايكا على موقفها من أن الشراكة البناءة والمفاوضات السلمية هما أفضل السبل لتعزيز السلام والاستقرار.

### الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - على غرار أغلبية الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، أدلت الجزائر بصوتها لصالح القرار ١٢/٦٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.
- ٢ - والواقع أن المجتمع الدولي لم يتوقف عن إدانة الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ ٤٧ عاماً، وهو ما يشهد عليه قيام الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، منذ ١٤ عاماً، بإصدار هذا القرار السنوي الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.
- ٣ - والجزائر ترى أن هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المستمر المفروض على كوبا يشكل انتهاكاً لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وليس بمقدور بلادنا إلا الإعراب عن قلقها للتداعيات السلبية للحصار الاقتصادي على الشعب الكوبي، وتطالب باحترام وتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تدعو إلى رفع هذا الحصار.
- ٤ - إن هذه التدابير، بطابعها الانفرادي الذي ينتهك القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تشكل عقبة كأداء أمام التنمية الاقتصادية في كوبا ورخاء شعبها، فضلاً عن كونها انتهاكاً لحرية علاقات التبادل والتجارة، التي تدود عنها منظمة التجارة العالمية.

٥ - وتؤكد الجزائر مجددا تأييدها التام للمواقف المعلنة في مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة عدم الانحياز المعقود عام ٢٠٠٣ في كوالالمبور، وفي مؤتمر القمة الثاني لدول الجنوب (مجموعة ال ٧٧ والصين) المنعقد في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بالدوحة، والتي نددت بالتدابير القسرية الاقتصادية والقوانين المفروضة خارج حدودها الإقليمية على البلدان النامية، وطالبت الولايات المتحدة بسرعة رفع الحصار المجحف وغير القانوني المفروض على كوبا.

### جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

تؤكد جزر سليمان مجددا التزاماتها المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتعرب عن تأييدها لحرية التجارة.

### الجمهورية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تعيد الجماهيرية العربية الليبية التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن مثل هذا الأسلوب لا يشكل حلا للخلافات بين الدول، بل يؤدي إلى تعقيدها.

٢ - وقد أظهرت الجماهيرية العربية الليبية باستمرار إلتزامها بميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولم يسبق لها أن سنّت أو طبقت أية قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٣ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠، بل كانت في الماضي ضحية لمثل هذا النوع من الإجراءات القسرية.

٣ - وتعرب الجماهيرية العربية الليبية عن قلقها البالغ من استمرار بعض الدول في تطبيق العقوبات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، لمخالفتها مبادئ القانون الدولي.

٤ - وقد أدلت الجماهيرية العربية الليبية بصوتها لصالح قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠، وهي تكرر من جديد تأكيد موقفها المتمثل في معارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتدعو الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية بعيدا عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب، التي تشكل حرقا لميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا لحقوق الإنسان، وعرقلة لجهود التنمية التي تشكل هدفا ساميا من أهداف الأمم المتحدة.

## جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

تعرب جمهورية أفريقيا الوسطى، التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا بعد انقطاع دام ٢٥ عاماً، عن تأييدها لنص وروح قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠، المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

## جمهورية ترازيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - أدلت حكومة جمهورية ترازيا المتحدة بصوتها لصالح القرار ١٢/٦٠، الذي تطبق أحكامه. ولم تسنَّ حكومة جمهورية ترازيا المتحدة قط أي قوانين أو تدابير تقيّد حرية التجارة مع جمهورية كوبا.

٢ - ومن دواعي قلق حكومة جمهورية ترازيا المتحدة الآثار الضارة المترتبة على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا. والقلق هنا منصب على لآثار الضارة المترتبة على الحصار بالنسبة للشعب الكوبي، ولاسيما فئاته الضعيفة، أي الأطفال والمسنين. وسوف تواصل حكومة جمهورية ترازيا المتحدة تأييد الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا.

٣ - إن حكومة جمهورية ترازيا المتحدة تؤكد من جديد تأييدها لمبادئ حرية التجارة والملاحة الدولية. فقد دأبت ترازيا على الدعوة إلى القضاء على التدابير الانفرادية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري التي تؤثر على حرية تنمية التجارة والملاحة الدولية.

## الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

تتصرف الجمهورية الدومينيكية، في علاقاتها الدولية، وفقاً للمعايير والمبادئ التي تنظم علاقات التعاون والتبادل بين الأمم، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى للقانون الدولي، ومن ثم تمتنع عن سنّ أو تطبيق أي قوانين تتنافى وتلك المعايير والمبادئ.

## الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦]

١ - انطلاقاً من موقفها المبدئي حيال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، أدلت الجمهورية العربية السورية بصوتها لصالح قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠، الذي يشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلاً عن حرية التجارة والملاحة الدولية. وفي هذا القرار، أهابت الجمعية العامة أيضاً بالدول أن تتخذ التدابير الضرورية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في أسرع وقت ممكن، بعد أن استمر أكثر من ثلاثة عقود. وفي هذا الصدد، تود الجمهورية العربية السورية أن تشير إلى الوثيقة الختامية الصادرة عن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، حيث طالب رؤساء الدول والحكومات الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء الحصار المفروض على كوبا، والذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية جسيمة، فضلاً عن كونه انفرادياً ومنافياً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

٢ - كما دعا رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى إلى الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها القرار ١٢/٦٠. وأعربوا عن بالغ قلقهم من توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا من حيث طابعه المتجاوز للحدود الإقليمية. كما أعربوا عن قلقهم من استمرار التدابير التشريعية الجديدة الرامية إلى تشديد الحصار.

٣ - ونشير أيضاً إلى الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة دول الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين، المعقود في الدوحة، الذي أعرب فيه المشاركون عن رفضهم القاطع للقوانين واللوائح التي تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وسائر أشكال التدابير القسرية الاقتصادية؛ وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء الآثار التي تخلفها الجزاءات الاقتصادية على القدرة الإنمائية للبلدان المستهدفة. كما أصدر مؤتمر القمة نداءً خاصاً باسم جميع قادة البلدان النامية يدعو إلى رفع هذا الحصار فوراً، لأنه يكبد الشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية جسيمة، إضافة إلى كونه انفرادياً ومنافياً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

٤ - لقد عبر المجتمع الدولي مراراً عن رفضه لاستمرار الجزاءات المفروضة من جانب واحد على كوبا، وعن رفضه لما يسمى بقانون "هيلمز - بيرتون"، الذي يتجاوز بتأثيره الولاية القضائية للقوانين المحلية ويمس سيادة دول أخرى تتعامل مع كوبا، مما يتعارض مع مبدأً تساوي الدول في السيادة. وقد أثبتت التجربة أن نظم الجزاءات سببت في معظم

الأحيان أضرارا مادية هائلة وألحقت خسائر اقتصادية كبيرة بالسكان المدنيين في البلدان المستهدفة.

٥ - وبناء على ذلك، فإن الجمهورية العربية السورية تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا من شأنه أن يساعد في تهيئة مناخ إيجابي في العلاقات الدولية ويعزز دور الشرعية الدولية في صيانة مبدأ تساوي الدول في السيادة.

### جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - من المواقف الثابتة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعارض فرض أي نوع من أنواع الجزاءات، بما يشمل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، على أي دولة ذات سيادة.

٢ - إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يعتبر انتهاكا سافرا لمبادئ ومعايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن كونه مدعاة قلق وإدانة لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٣ - ومن جهة أخرى، فإن الجزاءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل عملا خارجا على القانون وتدخل في الشؤون الداخلية لبلادنا وانتهاكا صارخا لسيادتها يفتقر إلى أي مبرر.

٤ - إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحض على أن تتخذ الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة، إجراءات جماعية تحمل الولايات المتحدة على الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على دول أعضاء في الأمم المتحدة.

### جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦]

من دواعي الأسف أن يظل الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية طوال الأعوام الماضية على كوبا، البلد مستقل ذو السيادة، قائما. ذلك أن مثل هذا الحصار، الذي تترتب عليه آثار تتجاوز حدود الدولة التي فرضته، لا يحد فقط من تقدم كوبا نحو

تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ويتسبب في معاناة شعبها، بصورة لا توصف، بل يمثل أيضا انتهاكا لمبادئ القانون الدولي ومبادئ المساواة بين الدول في السيادة، وحرية التجارة والملاحة الدولية. وفيما يتعلق بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإنها تلتزم وتتكيد بجميع المبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية. كما أنها لم تسنّ أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار ١٢/٦٠.

### جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لا تؤيد جنوب أفريقيا الحصار التي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، حيث دأبت على تقديم القرار ذي الصلة في الجمعية العامة. وجنوب أفريقيا تعمل بدأب على تعزيز علاقاتها الثنائية مع كوبا، بما يشمل التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئت في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لجنة ثنائية مشتركة بين البلدين للإشراف على مجموعة المشاريع القائمة بينهما. وانهقدت الدورة الرابعة للجنة الثنائية المشتركة بين جنوب أفريقيا وكوبا في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بهافانا، وترأسته وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، الدكتورة نكوزانا دالميني زوما. ومن المنتظر، خلال كل دورة للجنة الثنائية المشتركة، أن تقدم وزارات حكومة جنوب أفريقيا، التي تباشر بدأب مشاريع مع الوزارات الكوبية المناظرة، تقارير عن سير العمل في تلك المشاريع. وتتولى وزارة التجارة والصناعة لجنوب أفريقيا مسؤولية تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا. وهي من أهم الأطراف في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، قام وزير شؤون المياه والغابات ونائب وزير الاتصالات بزيارة كوبا مؤخرا لبحث إمكانيات زيادة التعاون بين البلدين.

### دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

- ١ - لم يسنّ كومنولث دومينيكا أو يطبق أي قوانين أو تدابير تعوق حرية التجارة والملاحة في كوبا بأي شكل من الأشكال.
- ٢ - وكومنولث دومينيكا ملتزم تماما بالقرار ١٢/٦٠.

## الرأس الأخضر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تُسنَّ جمهورية الرأس الأخضر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠.

## رومانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تفرض رومانيا أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا منذ صدور قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠.

## زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

تؤكد حكومة جمهورية زامبيا من جديد تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، وتواصل معارضة قانون هيلمز - بيرتون الذي ينتهك سيادة كوبا. كما أن آثار ذلك القانون، التي تتجاوز حدود الدولة التي سنته، تتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

## زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تعارض حكومة جمهورية زمبابوي بشدة فرض أي قوانين أو تدابير انفرادية على كوبا، مما يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية السامية المقدسة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك القانونية الدولية، وللقواعد التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدول.

٢ - كما أن زمبابوي لا تزال تعارض بشدة الحصار الانفرادي المفروض على كوبا من دولة أخرى، على النحو الذي يجسده قانون هيلمز - بيرتون لسنة ١٩٩٦. فهذا القانون، الذي يرمي إلى أمور منها تقييد فرص نفاذ كوبا إلى الأسواق وحصولها على رؤوس الأموال والتكنولوجيا والاستثمارات، بهدف إرغام كوبا على تغيير نظامها السياسي والاقتصادي، إنما

يمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعد منظمة التجارة العالمية والقرارات العديدة السابقة الصادرة عن الجمعية العامة في هذا الشأن. فالخلافات والمشاكل الثنائية بين الدول ينبغي أن تسوى عن طريق الحوار السلمي والتفاوض، على أساس المساواة واحترام السيادة. وليس لدى جمهورية زيمبابوي أي قوانين أو قرارات أو تدابير تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، أو تمس حرية التجارة.

#### سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦]

- ١ - لم تسن حكومة سان تومي وبرينسيبي أي قوانين تؤيد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.
- ٢ - وتراعي بلادنا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه من أجل تعزيز حرية التجارة والملاحة.

#### سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦]

عارضت جمهورية سان مارينو على الدوام، وبوجه عام، فرض أي حصار. ولذا، فإنها تعارض الحصار المفروض من جانب واحد على كوبا، كوسيلة للضغط، لما له من عواقب وخيمة على سكان ذلك البلد.

#### سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تسن حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين أي قوانين تقيد، بأي شكل من الأشكال، حرية التجارة والملاحة مع كوبا. ولم تحد سانت فنسنت وجزر غرينادين عن الإدلاء بصوتها لصالح قرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن.

## سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تفرض سانت كيتس ونيفس أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا، كما أنها تعارض فكرة فرض أي حصار من جانب واحد على كوبا.

## سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تقييم حكومة سانت لوسيا لعلاقات طبيعية مع حكومة جمهورية كوبا وتنفيذ معها برامج تعاون مشتركة. ولم تحدد سانت لوسيا عن الإدلاء بصوتها لصالح قرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن، وآخرها القرار ١٢/٦٠.

٢ - ولم تسنّ سانت لوسيا أي قوانين أو تدابير تؤيد تطبيق قوانين محلية لدولة ما، خارج نطاق حدودها الإقليمية، على دولة أخرى.

## سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦]

لم تسنّ سري لانكا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ١٢/٦٠. وعليه، فإن مسألة إلغاء هذه القوانين غير واردة.

## السنغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تسنّ حكومة السنغال أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٢/٦٠.

## سوازيلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - لا تزال مملكة سوازيلند تساند الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا. ومما يشجعها أن الجمعية العامة قد أصدرت ١٣ قراراً منذ عام ١٩٩٢ لصالح رفع الحصار المفروض على كوبا، وآخرها القرار ١٢/٦٠.

- ٢ - وأملنا أن تحظى إرادة الجمعية العامة بالاحترام، وأن يرفع الحصار، وأن تنعم كوبا مرة أخرى بكل الحريات والحقوق والمزايا التي تنعم بها كافة الدول ذات السيادة في المجتمع الدولي دونما أي عراقيل.
- ٣ - ومملكة سوازيلند ترى في استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا انتهاكا لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ففضلا عن كونه انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، فقد سبب الحصار للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضراراً اقتصادية جسيمة.
- ٤ - واستناداً إلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن، ترى مملكة سوازيلند أن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم والوثام والتعايش السلمي فيما بين أمم العالم.
- ٥ - وسوف تواصل مملكة سوازيلند تأييد أي مشروع قرار تنظره الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

## السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - تنتهج حكومة السودان سياسة تحترم مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وانسجاماً مع هذا الموقف المبدئي، يعارض السودان فرض أي تدابير قسرية اقتصادية انفرادية خارج حدودها الإقليمية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي الذي يمارس على البلدان النامية، نظراً لما لهذه التدابير من أثر ماحق على ما تبذله هذه البلدان من جهود لتحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يشترك وفد السودان سنوياً في مناقشات الجمعية العامة لهذا البند من جدول الأعمال ويجيء تصويته، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض هذا النوع من التدابير والجزاءات الانفرادية. وتؤكد حكومة السودان من جديد أنها لم تسنّ أو تطبق أي قوانين أو تدابير من شأنها، إذا طبقت خارج حدودها الإقليمية، أن تمس سيادة أي دولة. وتدعو حكومة السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض مثل هذه التدابير.

- ٢ - وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي ألحق ضرراً فادحاً بالشعب الكوبي

وانتهك حقوقه ومصالحه المشروعة، مما يشكل انتهاكا صارخا للقوانين الدولية ولميثاق الأمم المتحدة واستخفافا بمبادئها السامية النبيلة.

٣ - ولا يزال السودان نفسه يقاسي من تجديد الجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة عليه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ومن دواعي الأسف أن قامت الولايات المتحدة، سعيا منها إلى ممارسة الضغط على حكومة السودان، بفرض هذه الجزاءات على أساس شبهات واتهامات واهية، ظلت بلا سند لسنوات طوال. فمثل هذه الجزاءات الانفرادية تشكل انتهاكا لما للسودان وكوبا وكافة الدول النامية وشعوبها من حق مشروع في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يستجيب بشكل واف لتطلعاتها.

٤ - ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة هذا، ظلت حكومة السودان تضع هذه المسألة في صدارة النظام المتعدد الأطراف بهدف حشد التأييد لإلغاء جميع أشكال التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية.

### سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦]

١ - تؤيد حكومة جمهورية سيشيل تأييدا تاما مضمون القرار ١٢/٦٠، الصادر عن الجمعية العامة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وبالتالي، فإنها لم تسنّ أو تطبق أي قوانين أو تدابير يمكن أن تشكل بأي صورة أو شكل فرضا لحصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا، أو تسهم في فرض مثل هذا الحصار.

٢ - وعلاوة على ذلك، ترى حكومة سيشيل أن أي قوانين يستتبع تنفيذها تطبيق تدابير أو لوائح تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية إنما هي قوانين تتنافى مع مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها.

### شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - تؤمن شيلي، من حيث المبدأ، بأن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على مبادئ من قبيل المساواة بين الدول أمام القانون، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة

والملاحظة. وبناء على ذلك وحرصا عليه، لم تطبّق أو تسنّ أي قوانين أو لوائح تتنافى وتلك المبادئ.

٢ - وفي منظمة الدول الأمريكية، شاركت شيلي في رعاية القرار المعنون "حرية التجارة والاستثمار في نصف الكرة الغربي" المعارض لقانون هيلمز - بيرتون، كما اتخذت مواقف مماثلة في محافل أخرى.

٣ - وفي المجالين الاقتصادي والتجاري، أبرمت شيلي وكوبا، في عام ١٩٩٨، إتفاق التكامل الاقتصادي (إ.ت.إ رقم ٤٢) في إطار معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٨٠.

٤ - وفي أواخر عام ٢٠٠٥، حقق التبادل التجاري ٤٤،٢ مليون دولار (٤٢،٥ مليون دولار من الصادرات، و ١،٧ مليون دولار من الواردات). واعتمد هذا التبادل التجاري على صادرات شيلي من لحم البقر والخنزير والخراف والطيور، فضلا عن صنابير التعبئة والعلامات اللاصقة والورق والكراريس والبونبون والكراميل والحلوى. وكانت الواردات الكوبية الرئيسة عبارة عن خمور (رم)، وأدوية، وأخشاب مدارية، ومستحضرات صيدلية، وكيمويات.

٥ - وفي الوقت الحاضر، تتفاوض كوبا وشيلي على اتفاق بشأن منع الازدواج الضريبي.

## الصين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦]

١ - ينبغي إيلاء الاحترام الواجب لمبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وغيرهما من المعايير ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية. ولكل بلد الحق في أن يختار، وفق ظروفه المحلية، النظام الاجتماعي وأسلوب التنمية اللذين يريد هما لنفسه، بما لا يسمح بأي تدخل من جانب أي بلد آخر.

٢ - وينبغي حل الخلافات والمشاكل القائمة بين البلدان عن طريق الحوار والتفاوض السلمي، وعلى أساس تساويها في السيادة والاحترام المتبادل فيما بينها. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وطال أمده، ليس له من غرض سوى الإبقاء على التوتر الشديد بين بلدين متجاورين وتكبيد شعب كوبا، ولاسيما النساء والأطفال، قدرا مهولا من المشقة والمعاناة. فهذا الحصار، الذي ما زال قائما، يؤدي إلى المساس الخطير بالحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ولغيرها من الدول، وكذلك بحرية التجارة والملاحة، وينبغي إنهاؤه عملا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

## غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - لم تسنّ غامبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة أي دولة عضو أخرى أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، أو تمس حرية التجارة والملاحة.
- ٢ - ولا تزال غامبيا تعارض سنّ أو تطبيق مثل هذه القوانين أو التدابير ضد كوبا، مما يعرقل حرية وسلاسة تدفق التجارة والملاحة الدولية.
- ٣ - لذلك فإن غامبيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، تضم صوتها إلى بقية الدول الأعضاء في الدعوة إلى سرعة إلغاء وإبطال تلك القوانين والتدابير والسياسات، باعتبارها تتنافى ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

## غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

- ١ - تعترف حكومة غرينادا بمبدأ المساواة بين الدول في السيادة في المجتمع الدولي.
- ٢ - وللسنوات طوال، تنعم غرينادا بعلاقات ممتازة مع جمهورية كوبا. وبالتالي، تود حكومة غرينادا أن تكرر الإعراب عن قلقها إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، الدولة الكاريبية الشقيقة، وعن انزعاجها للاتجاه نحو تنفيذ تدابير تستهدف إحكام الحصار. وغرينادا ترى أن مثل هذا الموقف لن يساعد على تحقيق أي تنمية بشرية، وأنه لن يجلب على الشعب الكوبي سوى المعاناة والمشقة.
- ٣ - وعلاوة على ذلك، تعترف غرينادا وتلتزم بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا تؤيد أي قوانين تصدرها أي دولة لتقييد أو إعاقه التجارة أو الملاحة الدولية، ولا تتغاضى عن أي تطبيق انفرادي للتدابير الاقتصادية والتجارية التي تعرقل حرية تدفق التجارة.
- ٤ - لذلك، تؤيد غرينادا القرار ١٢/٦٠، الذي يدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الانفرادي المفروض على جمهورية كوبا.

## غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

لا توجد في غواتيمالا أي عوائق قانونية أو تنظيمية أمام حرية النقل أو التجارة مع جمهورية كوبا. كما أن من سياسة حكومة جمهورية غواتيمالا رفض أي تدابير قسرية تتعارض مع قواعد القانون الدولي.

## غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦]

لم تُسنَّ جمهورية غيانا أو تطبق أية قوانين أو لوائح تمس آثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى. وبالتالي، فإنها تراعي القرار ١٢/٦٠ مراعاة تامة وتلتزم بمواصلة تأييده.

## غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تلتزم حكومة جمهورية غينيا تماما باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولية.

٢ - وهذا الموقف، الذي لم تتزحزح غينيا عنه قط، يفسر امتناعها المتواصل عن سنّ أو تطبيق قوانين أو تدابير ذات طابع اقتصادي وتجاري تمس حرية المبادلات الدولية.

٣ - وبسبب هذا الخيار الجوهري، الذي يتماشى ومتطلبات القانون الدولي، تؤيد حكومة غينيا دائما رفع الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦]

إن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، التزاما منها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والمساواة بين الدول في السيادة، وإدراكا منها لضرورة تعزيز

التعاون المتعدد الأطراف كوسيلة للتوفيق بين مصالح الدول، لا تمتنع فحسب عن سنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ١٢/٦٠، بل وتقيم علاقات قوية ومثمرة من التعاون الثنائي مع حكومة كوبا، والثلاثي مع وكالات شتى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

### الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تسنّ حكومة الفلبين أي قوانين أو لوائح أو تدابير تتعارض مع تطبيق أحكام القرار ١٢/٦٠. والفلبين ما زالت تتعاون مع كوبا تعاوناً بناءً على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

### فتويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - نود أن نعرب مرة أخرى عن إدانتنا القاطعة والمتكررة لسنّ أو تطبيق أي قوانين أو لوائح تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمس سيادة الدول الأخرى. وفي هذا الصدد، فإننا نرفض الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، باعتباره عملاً انفرادياً لا إنسانياً من أعمال الإكراه، ينتهك النظام القانوني الدولي الذي يحكم علاقات التبادل الاقتصادي والتجاري بين الدول.

٢ - كما أننا نرفض تطبيق قانون توريتشيللي وهيلمز - بيرتون. فبلادنا ترى أن مثل هذه التدابير تحبط الجهود المبذولة لإقامة علاقات تبادل اقتصادي وتجاري بين الدول تساعد على نمو اقتصاد البلدان النامية.

٣ - وتعتز جمهورية فتويلا البوليفارية بتقاليد الجمهورية المتمثلة في مبدأي الاستقلال وحرية القرار. وهذه المبادئ ليست لبلادنا فحسب، فهي تنادي بالتضامن، لاسيما مع شعب كوبا الشقيق. ولذلك، ترفض فتويلا، حكومة وشعباً، سنّ أو تطبيق أي قوانين تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمس سيادة الدول الأخرى.

٤ - وقد أدلت جمهورية فنزويلا البوليفارية بصوتها لصالح قرارات الجمعية العامة الصادرة في هذا الشأن منذ عام ١٩٩١، والتي أدانت الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

٥ - إن اتفاقيات بلادنا وعلاقتها التجارية مع كوبا، فضلا عن الدعم التضامني الذي حظينا به في لمسة خيرة حقّة، إنما تجسد مظاهر الإنسانية والاستقلال التي تشرى شعبينا. ونحن إذ نعرب هنا مرة أخرى عن تأييدنا لكوبا، حكومة وشعبا، فإننا نقدر شجاعة شعبها وعزة نفسه حق قدرهما.

### فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - على مدى السنوات الأخيرة، أصدرت الجمعية العامة بأغلبية مطلقة عددا من القرارات، كان آخرها القرار ١٢/٦٠ الذي اعتمده بأغلبية ١٨٢ صوتا، طلبت فيها من حكومة الولايات المتحدة إنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وهذا ما يعكس القلق العميق والمعارضة الشديدة اللذين يديهما المجتمع الدولي إزاء استمرار الولايات المتحدة في تطبيق تشريعات وتدابير عشوائية خارج حدودها الإقليمية ضد دولة ذات سيادة ومحبة للسلام مثل كوبا.

٢ - فقد فرضت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا على كوبا طوال السنوات الـ ٤٠ الماضية، بحيث أصبح أطول حصار في التاريخ. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا تتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية الأخرى لحق النقض. وترى فييت نام أن هذا الحصار ليس له من هدف سوى زيادة حدة التوتر بين البلدين والتسبب في مشاق وخسائر للشعب الكوبي، لاسيما النساء والأطفال.

٣ - وترى فييت نام أن التزايدات القائمة بين الولايات المتحدة وكوبا يجب تسويتها عن طريق الحوار والتفاوض، على أساس الاحترام المتبادل واحترام سيادة الطرفين وعدم تدخل أحدهما في الشؤون الداخلية للآخر. وترحب فييت نام هنا بكل جهد يرمي إلى تحقيق هذا الهدف المشترك. كما أن فييت نام تؤيد القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، وتأمل أن تتخذ الأمم المتحدة قريبا تدابير ومبادرات محددة وعملية لتنفيذ القرارات الصادرة من أجل إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

٤ - ومرة أخرى، تعرب فييت نام للشعب الكوبي عن مشاعر الصداقة والتعاون والتضامن. وسوف تبذل فييت نام وسائر الشعوب المحبة للسلام والحرية والعدالة أقصى ما عندها لمساعدة الشعب الكوبي على التغلب على آثار الحصار.

### قطر

[الأصل: بالعربية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - لم تسنّ دولة قطر أو تطبق أي قوانين أو أنظمة ذات طابع يتجاوز حدودها الجغرافية، وتؤثر على سيادة دولة أخرى أو على المصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص داخل حدودها الإقليمية، أو تمس حرية التجارة أو الملاحة الدولية. كما أنها لم تتخذ أي تدابير أخرى مناقضة لقرار الجمعية العامة ١٢/٦٠.

٢ - وتتبع دولة قطر سياسة الامتثال التام للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وترفض حكومة دولة قطر استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، كما أنها تلتزم في علاقتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

### كازاخستان

[الأصل: بالروسية]

[١١ أيار/مايو ٢٠٠٦]

لم تسنّ جمهورية كازاخستان أو تطبق أي قوانين تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى.

### الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠٠٦]

لم يسنّ الكرسي الرسولي أو يطبق قط أي قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا.

## كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - ترى حكومة كمبوديا الملكية أن الأوان قد آن لرفع الجزاءات القاسية المفروضة على كوبا، والتي جلبت على شعبها المسلم شديد المعاناة وخلفت آثارا ضارة على كامل بنيتها الاجتماعية والاقتصادي فالحصار المطول يدل بشكل واضح على انتهاك حقوق الإنسان وانتهاك حقوق الشعب الكوبي في تقرير مصيره بنفسه. كما أن هذا الحصار يعد عملا مجحفا لا مبرر له ضد الشعب الكوبي.
- ٢ - وفي هذا الصدد، تود حكومة كمبوديا الملكية أن تناشد جميع أعضاء الأمم المتحدة والأمين العام أن يتخذوا التدابير اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

- ١ - أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شبه إجماع وفي ١٤ مناسبة متعاقبة ما تفرضه الولايات المتحدة من حصار، بمثابة إبادة جماعية، على كوبا منذ ما يزيد على أربعة عقود، والذي اشتدت وطأته خلال السنوات الأخيرة. وقد طالبت ١٨٢ دولة في العام الماضي برفع الحصار ورفضت من جديد تطبيقه خارج نطاق الحدود الإقليمية، دفاعا عن مبادئ وقواعد القانون الدولي.
- ٢ - وما زالت حكومة الولايات المتحدة غير مكترثة بتلك المطالب، بل تواصل تعزيز مجموعة التدابير والقوانين الرامية إلى القضاء على الثورة الكوبية وحرمان شعب كوبا من التمتع بحقه في تقرير المصير.
- ٣ - ويعود تاريخ محاولات الولايات المتحدة ضم كوبا إلى القرن الثامن عشر. فقد سلب التدخل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة في عام ١٨٩٨ الكوبيين حقهم في التحرر. وحُرم الشعب الكوبي من صفة السيادة، التي استحقها إنما استحقاق بعد ٣٠ عاما من النضال غير المتكافئ ضد الاستعمار الإسباني، ففُرضت عليه جمهورية صورية خاضعة للوصاية المهينة لتذليل دستوري - معروف باسم تعديل بلات - اعترفت بالإمبراطورية الأمريكية الناشئة لنفسها. بموجهه بسلطة غزو كوبا واحتلالها عسكريا إذا ارتأت واشنطن أن ذلك ضروري.

٤ - وما فتئ الحصار يشكل عنصرا أساسيا في سياسة الولايات المتحدة المناهضة لكوبا، اعتبارا من اليوم الأول الذي تمكن فيه الشعب الكوبي من تقلد السلطة والتحكم في مصيره. فقد رفضت الولايات المتحدة أن تعيد إلى كوبا ٤٢٤ مليون دولار من احتياطي المصرف الوطني الذي تعرض للسرقعة على أيدي قياديين في نظام باتيستا الدكتاتوري عند فرارهم الجماعي من البلد ليم إيداعه في مصارف البلد الذي آواهم ومكنهم من الإفلات من العقاب. وفي مذكرة لوزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٥٩، أفاد وزير الخارجية كريستشن هرتز بأن هذه "الإجراءات الأولية" تدخل في إطار "تدابير الحرب الاقتصادية"<sup>(١)</sup>.

٥ - ويتضح تصميم سلطات الولايات المتحدة في وثيقة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٦٠ بتقريرها الاستخدام الفوري "لأي وسيلة ممكنة من أجل إضعاف الحياة الاقتصادية لكوبا [...] بغرض إحداث مجاعة وحالة من اليأس والإطاحة بالحكومة"<sup>(٢)</sup>.

٦ - وتنفذ حكومة بوش حاليا مشروعاً جديداً للضم والغزو ضد الشعب الكوبي، لاجئة إلى تدابير خطيرة وواهية وإجراءات على قدر متزايد من العدوانية والخطر. وتترافق أعمال اللجنة ذات التسمية المضللة "لجنة تقديم المساعدة لتحرير كوبا" - التي أقر الرئيس الأمريكي تقريرها الأول في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ - بتصعيد محموم وغير عقلاني في تطبيق سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا. وبلغ اضطهاد وقمع جميع من له أي صلة كانت بكوبا في مختلف مناطق العالم مستويات لم يسبق لها مثيل.

٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أعلنت وزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس، التي تتأس اللجنة المشار إليها لمناهضة كوبا، عن اتخاذ تدابير جديدة ترمي إلى زيادة الأثر السلمي للحصار وفعالية إجراءات أخرى معادية للشعب الكوبي، أطلقت عليها بكل خبث اسم "توصيات مستكملة للإسراع بعجلة الديمقراطية وخطة استراتيجية مشتركة بين الوكالات لتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية"<sup>(٣)</sup>.

٨ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، نُشرت في موقع وزارة الخارجية على الإنترنت النسخة الثانية للخطة المناهضة لكوبا المعدة من اللجنة التي أنشأها الرئيس بوش. وترد في

(١) تقرير سري لموظف وزارة الخارجية، ي.د. مالوري، نزعته عنه صفة السرية في عام ١٩٩١؛  
Department of State: Foreign Relations of United States, volume VI, 1991, p. 886

(٢) المرجع نفسه.

(٣) تصريحات لوزيرة الخارجية، كوندوليزا رايس، عقب اجتماع مع لجنة تقديم المساعدة لتحرير كوبا؛ مكتب الناطق باسم البيت الأبيض، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

الموقع أيضا تدابير جديدة ترمي إلى فرض مزيد من الجزاءات الاقتصادية، ومزيد من الاضطهاد لأنشطة الشركات الكويتية، ومزيد من التدابير الانتقامية ضد الجهات التي تقيم علاقات تجارية مع كوبا وزيادة لم يسبق لها مثيل في الدعم المالي والمادي المقدم للإجراءات الرامية إلى الإطاحة بالنظام الدستوري الذي أقره الشعب الكويتي.

٩ - والتقارير الجديد، وإن كان مماثلا إلى حد كبير للتقرير المقدم في عام ٢٠٠٤، يتضمن هذه المرة بندا سريرا، يحتوي على توصيات لم تنشر بدعوى "حماية الأمن الوطني وفعالية التنفيذ". إن الشعب الكويتي يعرف جيدا الآثار الوحشية لهذا النوع من التدابير والإجراءات "السرية" الشبيهة بالتدابير التي تخفيها اللجنة المناهضة لكوبا اليوم، وما فتئ يعاني منها منذ ما يزيد على أربعة عقود. وتتراوح هذه المقترحات "السرية" بين الاعتداءات العسكرية للمرتزقة والأعمال الإرهابية ومئات الخطط لاغتيال رئيس الدولة.

١٠ - وبغرض الحيلولة دون الزيادة المطردة في الإنتاج الكويتي للنيكل والنفط، يوصي تقرير اللجنة الجديد بإنشاء لجنة خاصة لاضطهاد منتجي النيكل الكويتي، فضلا عن فرض جزاءات على الشركات المتعاونة في مجال التنقيب عن النفط وإنتاجه.

١١ - لقد وُلد ثلثا الكويتيين جميعهم وعاشوا في ظل المعاناة من أثر سياسة الحصار الإجرامية هذه. كما أن نساءهم ورجالهم، أطفالهم وشبابهم، كبارهم ومسنينهم، مضطرون إلى البقاء قيد الحياة والمضي قدما في ظل أصعب الظروف المفروضة عليهم من القوة العظمى، التي تسعى إلى القضاء على المقاومة ومثال الكرامة والسيادة الذي يقدمه الشعب الكويتي، وإن لجأت إلى إبادة إذا لزم الأمر.

١٢ - ونتيجة للحصار، لا تستطيع كوبا تصدير أي منتج إلى الولايات المتحدة، أو استيراد أي سلع من هذا البلد؛ أو إقامة علاقات تجارية مع فروع شركات أمريكية في بلدان ثالثة؛ أو استقبال سائحين أمريكيين؛ أو استخدام الدولار في معاملاتها مع الخارج؛ أو الحصول على ائتمانات من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية والأمريكية، أو التعامل معها؛ ولا تستطيع سفنها وطائراتها الرسو أو الهبوط في موانئ الولايات المتحدة أو مطاراتها.

١٣ - وتنفذ الحكومة الأمريكية بشكل أكثر صرامة الأحكام المتعلقة بتطبيق الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية. كما أن سن وتنفيذ قانون توريتشيلي (١٩٩٢) وقانون هيلمز - بيرتون (١٩٩٦) يعبران عن موقف واه من الناحيتين الأخلاقية والقانونية.

١٤ - و "المرحلة الانتقالية" - وهي في الواقع ما يسمى "تغيير النظام" - هي السياسة التي تتبعها حكومة بوش ضد ثورة الشعب الكوي. فقد أصدر الرئيس الأمريكي تعليماته من أجل "تحديد مزيد من الوسائل الكفيلة بالإسراع بوضع حد للنظام الكوي"<sup>(٤)</sup>.

١٥ - ويؤثر الحصار الوحشي القاسي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على الاقتصاد والمجتمع الكويين في جميع مجالات وميادين الأنشطة في البلد. ويحلل هذا التقرير أثر الحصار على الشعب الكوي في الفترة الممتدة بين النصف الثاني من عام ٢٠٠٥ والنصف الأول من عام ٢٠٠٦.

١٦ - ولا تؤدي آثار الحصار الكويين فحسب، بل تشمل أيضا حالات اضطهاد وأعمالا انتقامية عديدة ضد مواطني وشركات الولايات المتحدة وبقية العالم. وقد ارتفع عدد المضايقات المالية ضد أية معاملة اقتصادية أو تجارية تقوم بها كوبا في مختلف الأسواق؛ واشتدت عمليات الحظر والقيود على السفر والتحويلات المالية والتبادل الأكاديمي في مختلف المجالات، وازدادت صرامة الإجراءات العقابية ضد الاستثمار والسياحة في كوبا.

١٧ - وكما بينا مرارا وتكرارا، يشكل الحصار عملا من أعمال الإبادة الجماعية وفقا لأحكام البند (ج) من المادة ٢ من اتفاقية جنيف لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وعملا من أعمال الحرب الاقتصادية وفقا للوثائق الختامية لمؤتمر لندن البحري المعقود في عام ١٩٠٩. وبالتالي فإن الحصار عنصر جوهري في سياسة إرهاب الدولة التي تمارسها حكومة الولايات المتحدة بصورة مطردة ولإنسانية ضد الشعب الكوي، بدون تمييز حسب نوع الجنس أو السن أو العرق أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي.

١٨ - ويتجاوز حجم الخسائر الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالشعب الكوي من جراء تطبيق الحصار ٨٦ بليون و ١٠٨ ملايين دولار على أقل تقدير. ولا يشمل هذا المبلغ الأضرار المباشرة، البالغة ما يزيد على ٥٤ بليون دولار، والناجمة عن أعمال التخريب والإرهاب التي تشجع وتنظم وتمول انطلاقا من الولايات المتحدة والموجهة ضد أهداف اقتصادية واجتماعية في البلد؛ ولا يشمل المبلغ أيضا قيمة المنتجات التي تعذر إنتاجها ولا الأضرار الناتجة عن شروط الائتمان الباهظة المفروضة على كوبا. وفي العام الماضي، بلغت الأضرار الاقتصادية المباشرة التي لحقت بالكويين بسبب تطبيق الحصار ما يزيد على ٤ بلايين و ١٠٨ ملايين دولار.

(٤) تصريحات للرئيس جورج و. بوش عقب اجتماع مع لجنة تقديم المساعدة لتحرير كوبا، مكتب الناطق باسم البيت الأبيض، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤.

## الخسائر المباشرة الناتجة عن حصار الولايات المتحدة لكوبا في نهاية عام ٢٠٠٥ بملايين دولارات الولايات المتحدة

٣٩ ٤٢٧,٥	خسائر الدخل من الصادرات والخدمات
١٩ ٥٩٢,٠	الخسائر الناجمة عن نقل الأنشطة التجارية إلى أماكن أخرى
٢ ٨٦٦,٢	الآثار اللاحقة بالإنتاج والخدمات
٨ ٤٨٣,٢	الحصار التكنولوجي
١ ٥٦٥,٣	الآثار اللاحقة بخدمة السكان
٨ ٦٤٠,٢	الآثار النقدية والمالية
٥ ٥٣٣,٨	أثر سرقة الكفاءات
٨٦ ١٠٨,٢	الآثار الإجمالية المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

١٩ - وفي عام ٢٠٠٥، بلغ عدد البلدان المتأثرة بأحكام تطبيق الحصار السياسي ضد كوبا خارج الحدود الإقليمية ٣٨ بلداً على الأقل.

٢٠ - وارتفعت الغرامات المفروضة من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية على مواطني الولايات المتحدة بسبب سفرهم إلى كوبا وشراء سلع كوبية بنسبة ٥٤ في المائة.

### ١ - اشتداد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا

#### الإجراءات المتخذة ضد كوبا

٢١ - في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أشار رئيس مكتب الشؤون الكوبية بوزارة الخارجية الأمريكية، كيفن ويتكر، إلى أن "لجنة تقديم المساعدة لتحرير كوبا" حققت إنجازات بالغة الأهمية في تنفيذ المهام المحددة وأن من المقرر تنفيذ مهام أخرى في المستقبل. وأوضح أن سفريات الأمريكيين إلى كوبا انخفضت منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وتناقصت إيرادات البلد بنسبة ٦٠ في المائة تقريباً.

٢٢ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أعلن مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون نصف الكرة الغربي، روجر نوريغا، عن منح مبلغ ٨ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠٠٥ و ١٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٦ بهدف تطبيق توصيات خطة ضم كوبا المعتمدة في أيار/مايو ٢٠٠٤.

٢٣ - وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أفادت وزارة العدل الأمريكية أن لجنة المطالبات بعمليات أجنبية أنشأت برنامجاً ثانياً بشأن كوبا لفائدة شركات الولايات المتحدة ومواطنيها.

الذين لديهم مطالبات جديدة ضد الحكومة الكويتية بشأن ممتلكات أممت بعد انتهاء البرنامج السابق في ١ أيار/مايو ١٩٦٧<sup>(٥)</sup>.

٢٤ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، نشر مكتب شؤون نصف الكرة الغربي بوزارة الخارجية مذكرة إعلامية تقرر بتعزيز تنفيذ السياسة المتمثلة في عدم إصدار تأشيرات للعمل في الولايات المتحدة، وللبنانيين الكويتيين الذين يفترض أن أنشطتهم ستجلب مكاسب مالية لفائدة "نظام كاسترو". ولم يسبق قط لواشنطن أن قمعت بهذا الشكل اللفظ التبادل الثقافي بين شعبينا.

٢٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أعرب كالب ماكارى، الذي عينته وزارة الخارجية "مسؤولاً" عن "تغيير النظام" في كوبا، بأنه خلال الأشهر التي تلت تنفيذ الخطة الجديدة المناهضة لكوبا في أيار/مايو ٢٠٠٤، أدى تشديد الحصار الاقتصادي إلى خسارة نظام كاسترو لمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

٢٦ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، شرع مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في مراجعة حسابات وكالات السفر التي تنظم رحلات إلى كوبا، لبحث أجواء رعب حقيقية ولفرض قيود أكثر صرامة على السفر. وأعلنت الناطقة باسم المكتب، مولي ميلروايز، بأن المكتب سيحري حوالي ٢٥ عملية مماثلة لمراجعة الحسابات سنوياً، لكفالة امتثال منظمي الرحلات الصارم لما هو منصوص عليه، وتوعيتهم بضرورة الإبقاء على القيود السارية وتعزيز تدابير المكتب لتنفيذ برنامج الجزاءات المفروضة على كوبا. وقد سُحبت تراخيص العمل من عدة وكالات.

٢٧ - وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بدأ نفاذ قواعد تنظيمية جديدة لمكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بشأن نظام الغرامات المنطبق على المؤسسات المصرفية التي تنتهك القوانين الأمريكية المتعلقة بالجزاءات المفروضة على مختلف البلدان، بما فيها كوبا. إذ يمكن أن يتعرض مرتكبو المخالفات لتحقيق مدني أو تقييم المكتب للمخالفة أو للتحقيق الجنائي والمحاكمة. وبذلك اشتد الضغط على المصارف في إطار تنفيذ أحكام الحصار.

٢٨ - وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، قدمت ممثلة المافيا المناهضة لكوبا في الكونغرس الأمريكي، إيلانا روس - ليتينين (ممثلة فلوريدا من الحزب الجمهوري)، مشروع القانون H.R. 5292 "لمنع الأجانب الذين قاموا باستثمارات في كوبا تسهم في تعزيز قدرتها على تنمية مواردها

(٥) كما هو معلوم، كانت حكومة الولايات المتحدة الحكومة الوحيدة التي لم تقبل بالتفاوض لكفالة تعويض رعايا الولايات المتحدة المتأثرين بعملية التأميم التي قامت بها الحكومة الثورية الكويتية. وقد حال فرض الحصار دون إيجاد حل مرض بشأن المصالح المتأثرة لهذا البلد.

النفطية وعلى تحقيق أهداف أخرى، من الدخول إلى الولايات المتحدة“. ويقترح المشروع المذكور حظر تقديم ائتمانات مصرفية أو تراخيص معينة أو تصاريح التصدير أو قروض إلى الشركات التي تقوم باستثمارات في هذا الصدد تقدر قيمتها بمليون دولار أو أكثر.

٢٩ - وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، قدم ممثل المافيا المناهضة لكوبا في مجلس الشيوخ الأمريكي، ميل مارتينيز (مثل فلوريدا من الحزب الجمهوري)، مشروع القانون S.2795، الذي يحمل العنوان نفسه ويتضمن نصا مماثلا لنص مشروع القانون H.R. 5292 المقدم من روس - ليتينين في مجلس النواب قبل أسبوع من ذلك.

### الحصار والتهديدات والجزاءات ضد الأشخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية

٣٠ - اشتد اضطهاد ومعاينة المواطنين والشركات، لا سيما وكالات السفرات. كما تزايدت الضغوط الممارسة على المنظمات الدينية والأكاديمية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الأمريكية، بغرض منعها من إقامة صلات وعلاقات تبادل مع نظرائها في كوبا.

٣١ - وخلال عام ٢٠٠٥، فرض مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، بدعوى انتهاك مختلف القواعد التنظيمية للحصار المضروب على كوبا، غرامات على ٨ شركات ومؤسسات مصرفية يبلغ مجموعها ٢٢٥ ٤٤ دولار. وفرض أيضا غرامات بلغ مجموعها ٥٢٩ ٧٤٣ دولار بدعوى انتهاك الحصار، ولا سيما القواعد التنظيمية المتعلقة بالسفر إلى كوبا، على ٤٨٧ من المواطنين الأمريكيين أو المقيمين في الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٤، فرضت غرامات تبلغ ٤٩٧ ٧٨٠ دولار على ٣١٦ شخصا.

### الاضطهاد والأعمال الانتقامية ضد مواطنين وشركات

٣٢ - في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أفاد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بأن غرامة فرضت على ستة مواطنين أمريكيين بسبب سفرهم إلى كوبا وبجوزهم مبلغ ٨ ٨٧٥ دولار، منتهكين بذلك القواعد التنظيمية للحصار. وفرضت غرامة على أربعة منهم لمجرد أنهم أقاموا بالبلد وتنقلوا فيه واشتروا مواد غذائية ومشروبات منه، في حين عوقب المواطنان الآخرا لإدخالهما سلعا كويبية إلى الولايات المتحدة.

٣٣ - وفي التاريخ نفسه، فرضت على شركة آرشر دانييلز ميدلاند (ADM) غرامة قدرها ١٣ ٧٥٠ دولار بسبب ما يدعى من أنها انتهكت القواعد التنظيمية للحصار المضروب على كوبا في الفترة بين شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٠. ونقلنا عن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، فإن شركة فينورا كندا المحدودة، وهي فرع تملكه شركة ADM يقع مقره في كندا، وقعت على عقود مع كيان تابع للحكومة الكويبية ونفذت عدة معاملات في مجال التصدير.

٣٤ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أفاد المكتب بأنه فرض غرامات قدرها ٢٠٠ ٤ دولار على أربعة مواطنين أمريكيين بسبب سفرهم إلى كوبا وقيامهم بأنشطة سياحية في البلد.

٣٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أرسل المكتب إلى دائرة إدارة الضرائب في المكسيك "قائمة سوداء" مستكملة، طلب فيها تجميد حسابات الشركات والأشخاص المفترض أن لهم صلة بتجارة المخدرات وتمويل الإرهاب والحكومة الكوبية، مشيراً إلى أن وزارة الخزانة الأمريكية حددت هوية ٩ شركات و ٩ أشخاص في المكسيك لهم صلة بالحكومة الكوبية.

٣٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، فقدت ١٦ من وكالات السفريات التي تنظم رحلات إلى الجزيرة رخصة تنظيم تلك الرحلات، في إطار برنامج مراجعة الحسابات الموضوعية الذي يطبقه المكتب على تلك الوكالات. وفي الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٦ لغاية منتصف شهر أيار/مايو، أصبحت القائمة تضم ٢٦ وكالة، سُحبت رخص أربع منها، وهي Baby Envíos Travel و Fortuna Travel Services و Cubatur Express و La Estrella de Cuba، لأنه ارتئي بأنها قامت "بانتهاكات صارخة" للشروط المنصوص عليها في تلك الرخص.

٣٧ - وعلق المكتب في أواخر شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ رخصة ٣ وكالات أخرى نشطة للغاية كانت تعرض رحلات وخدمات للتحويلات المالية إلى كوبا، وهي La Perla del Caribe و Transeair Travel و Uno Remittance Inc، والشركة الأخيرة مختصة بإرسال تحويلات مالية أسرية.

### الضغوط على المنظمات الدينية والأكاديمية والمنظمات غير الحكومية الأمريكية

٣٨ - في تموز/يوليه ٢٠٠٥، صادر موظفون أمريكيون من إدارة الجمارك وحماية الحدود ٤٣ صندوقاً محتويًا على معدات حاسوبية تبرع بها أعضاء قافلة القساوسة من أجل السلام لأطفال كوبيين كمساعدة إنسانية، مما حال دون وصول هذه المعدات إلى وجهتها النهائية. وأعيدت هذه المعدات بعد مرور عام تقريباً على ذلك، عقب معركة ضارية من جانب المنظمات الإنسانية المعنية.

٣٩ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، رفضت وزارة الخزانة تجديد رخصة السفر إلى كوبا للمجلس الوطني لكنايس الولايات المتحدة.

٤٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، رفضت وزارة التجارة الأمريكية منح رخصة للمنظمة غير الحكومية الأمريكية USA/CubaInfoMed من أجل التبرع بـ ١٢٦ من

الحواشيب لاستخدامها في التدريس والمساعدة وتقديم حصص دراسية عن بعد في خمسة مستشفيات تابعة لنظام الصحة العامة في كوبا.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٥، ازدادت حالات رفض منح رخص للجامعات الأمريكية من أجل وضع برامج أكاديمية في كوبا. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى حالة جامعة هارفارد، التي قوبل طلبها للحصول على رخصة بإرسال طلبة إلى كوبا لمتابعة دراساتهم الجامعية العليا بالرفض مرتين.

### معارضة الحصار داخل الولايات المتحدة

٤٢ - على الرغم من اشتداد الضغوط والتدابير المعتمدة، وزيادة الأموال المخصصة على الصعيد الاتحادي لهذه الأغراض، وازدياد عدوانية اللوبي المناهض لكوبا الواقف وراء ما فيا ميامي الإرهابية، بالتواطؤ مع ممثلي السياسة الإمبريالية من أجل ضم كوبا ضمن دوائر النفوذ الأمريكية، فإنها لم تستطع إسكات الأصوات الداعية إلى تغيير سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا. ومن بين الناشطين الداعين إلى التغيير هناك شخصيات سياسية بارزة، ودوائر أعمال، وحكومات على صعيد الولايات، وقيادات دينية ومنظمات غير حكومية، تعرب صراحة عن معارضتها للحصار.

٤٣ - وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أقرت لجنة المخصصات التابعة لمجلس النواب في الكونغرس الأمريكي تعديلاً على "قانون المخصصات لوزارات النقل والخزانة والإسكان لعام ٢٠٠٦" يحظر استخدام الأموال المخصصة لإدارة أو تنفيذ التدبير الذي اتخذته مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، والذي أعاد تأويل مفهوم الدفع مقدماً فيما يتعلق بمشتريات كوبا من المواد الغذائية في السوق الأمريكية تأويلاً أكثر صرامة. غير أن هذا المقترح، الذي اعتمده مجلس الشيوخ أيضاً، لم يتحول إلى قانون بسبب تهديد الرئيس بوش باستعمال حق النقض.

٤٤ - وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥، قامت الرابطة التجارية الأمريكية - الكوبية، كدليل على الاهتمام المتزايد للعديد من القطاعات في الولايات المتحدة بتطبيع العلاقات التجارية بين البلدين، بعث رسالة وقعت عليها ٦٢ رابطة وطنية ومنظمات وشركات زراعية يقع مقرها في ٢٠ ولاية، إلى ما يزيد على ٢٠ عضواً في مجلس الشيوخ، بمن فيهم أعضاء لجنة المخصصات، مناشدة إياهم العمل على إضفاء المرونة على عملية بيع منتجات زراعية إلى كوبا.

٤٥ - وفي الفترة ما بين ١ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، زار كوبا ٣٦٠ مقاولاً يمثلون ١٦٩ شركة من ٣٠ ولاية في الولايات المتحدة من أجل المشاركة في معرض هابانا الدولي.

٤٦ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، بعث ١٠٥ من أعضاء الكونغرس رسالة إلى وزير الخزانة يستفسرون فيها عن التدابير التي اتخذتها هذه الوزارة من أجل "عرقلة سفر مختلف المنظمات الدينية إلى كوبا". وبعد أيام من ذلك، بعث زعماء دينيون بارزون رسالتين إلى وزيرة الخارجية ووزير الخزانة للإعراب عن "اعتراضهم الشديد على السياسة الجديدة التي يتبعها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية والمتمثلة في رفض تجديد رخص الكنائس الوطنية والوكالات المسكونية لزيارة كوبا".

٤٧ - وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اعتمدت الهيئة التشريعية لولاية ألاباما قراراً مشتركاً "يحث الكونغرس على رفع القيود المفروضة على التجارة والمعاملات المالية مع كوبا والسفر إليها".

٤٨ - وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، عقدت في أورلاندو، فلوريدا، حلقة دراسية بعنوان "إقامة علاقات تجارية مع كوبا" حضرها ٥٤ ممثلاً عن شركات أمريكية مهمة بالشروع في إقامة أو تعزيز علاقات تجارية مع الجزيرة. وتولت الرابطة التجارية الأمريكية - الكوبية تنظيم هذه الفعاليات.

٤٩ - وخلال المؤتمر التشريعي السنوي للفريق الوطني لأعضاء الهيئات التشريعية السود بالولايات، اعتمد قرار "يطالب الرئيس بوش برفع الحظر المضروب على كوبا ويدعو إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية" مع بلدنا.

٥٠ - وعلى الرغم من تشديد القيود على السفر، لم تستطع حكومة الولايات المتحدة أن تكبح رغبة العديد من الممثلين السياسيين، ورجال الأعمال والدين وغيرهم في زيارة بلدنا وإقامة علاقات صريحة غير متحيزة وقائمة على الاحترام المتبادل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار كوبا حاكمان، ونائب حاكم، وعضو بمجلس الشيوخ، وعضو بمجلس النواب، ومساعدان بالكونغرس، ومختلف الشخصيات من الولايات، وما يزيد على ٣٦٠ من رجال الأعمال يمثلون أكثر من ٣٠ ولاية.

## ٢ - تطبيق سياسة الحصار خارج نطاق الولاية القضائية للولايات المتحدة

٥١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تضرر الدول والمواطنين والشركات في بلدان ثالثة من تطبيق قوانين الحصار على كوبا خارج نطاق الولاية القضائية للولايات المتحدة. وتحظر السياسة المذكورة ما يلي:

- أن تقيم فروع شركات أمريكية في بلدان ثالثة أي نوع من المعاملات مع شركات كويبية؛
- أن تصدر شركات من بلدان ثالثة إلى الولايات المتحدة منتجات كويبية المنشأ أو منتجات يدخل في تصنيعها مكون ما كويبي المنشأ؛
- أن تبيع شركات من بلدان ثالثة سلعا أو خدمات لكويبا تحتوي التكنولوجيا المستعملة في إنتاجها على نسبة تزيد على ١٠ في المائة من المكونات الأمريكية، حتى ولو كان أصحابها من رعايا تلك البلدان؛
- أن تدخل إلى موانئ أمريكية سفن تنقل منتجات من أو إلى كويبا، بغض النظر عن البلد الذي سجلت فيه السفن؛
- أن تفتح مصارف في بلدان ثالثة حسابات بالدولار الأمريكي لأشخاص اعتباريين أو طبيعيين كويبيين أو أن تقوم بمعاملات مالية بالعملة المذكورة مع هيئات أو أشخاص من كويبا؛
- أن يقوم مقاولون من بلدان ثالثة باستثمارات أو أعمال تجارية مع كويبا في ممتلكات لها صلة بمطالبات مواطنين أمريكيين أو مواليد كويبا الحاصلين على الجنسية الأمريكية.

#### الملاحقة القضائية والإجراءات العقابية ضد الممتلكات المالية الكويبية

- ٥٢ - تم من خلال الهيئات التنظيمية المصرفية الأمريكية تعميم تطبيق جزاءات ضد الأطراف الثالثة التي تنتهك أحكام مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بالنظر إلى اعتماد المكتب قواعد تنظيمية مصرفية جديدة في مطلع عام ٢٠٠٦.
- ٥٣ - ولوحظ في الفترة المشمولة بالتقرير اشتداد الضغط على المصارف الأجنبية لوقف تعاملها مع المصارف الكويبية. ومن الأمثلة على ذلك:
- أوقف مصرف Union Bank of Switzerland خدمة الحساب الجاري التي كان يوفرها بالدولار والفرنك السويسري للنظام المصرفي الكويبي وشرع في رفض جميع العمليات مع المصارف الكويبية خشية أن يتعرض لمزيد من العقوبات الأمريكية؛
  - اتخذ مصرف HSBC اللندي قرارا انفراديا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بإغلاق حساب مصرف Banco Metropolitano الذي كان مفتوحا لديه بالدولار. وأعاد فرع المصرف المذكور في كندا الأموال المدفوعة إليه بقيمة مليون دولار كندي

و ٩٠٠ ٨١٩ يورو وأرسلها عبر مصرف Banco Internacional de Comercio S.A، مبررا قراره بالقواعد التنظيمية المعادية لكوبا الصادرة عن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية. ولم يقيم المصرف نفسه بعملية تحويل مالي بقيمة ١٥ ٥٠٠ دولار كندي إلى كوبا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ للأسباب نفسها.

- وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أبلغ مصرف Natexis Banques Populaires الفرنسي مصرف Banco Internacional de Comercio S.A بأنه لا يستطيع الإقرار باستلام خطاب اعتماد غير مؤكد بقيمة ٩٠٣ ٩٠٠ دولار، مستحق الدفع باليورو، مما أدى إلى إلغاء الائتمان وتحويله إلى مصرف آخر؛

- وأبلغ مصرف Republic Bank، الذي يوجد مقره الرئيسي في ترينيداد وتوباغو، مصرف Banco Internacional de Comercio S.A، عبر مكالمة هاتفية، أنه لا يستطيع مواصلة معاملاته بخصوص المبالغ التي تدفعها كوبا لمزارعين في الولايات المتحدة، مما يؤثر في تحويلات شركة Alimport إلى المصدرين الأمريكيين في إطار مدفوعات مرخص بها على النحو الواجب؛

- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، اضطرت شركة التصدير والاستيراد الأرجنتينية FURBIA INTERNATIONAL S.A. إلى إغلاق حساباتها المصرفية في مصرف Discount Bank بأوروغواي، وكذلك حساباته المفتوحة في الولايات المتحدة، التي كانت تقوم بعملياتها عبرها لمدة تزيد على ٣٥ سنة. وقد قام المصرف بذلك بإيعاز من المقر المركزي في الولايات المتحدة. وادعى أن اسم رئيس الشركة كان على "قائمة بأسماء الرعايا المحددين تحديدا خاصا" باعتبار صلاتهم التجارية التقليدية مع كوبا؛

- وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، أبلغ الفرع الجامايكي لمصرف Scotiabank الكندي سفارة كوبا في جامايكا بأنه لا يستطيع الإبقاء على حساب هذه البعثة مفتوحا أو القيام بتحويلات مالية بالدولار الأمريكي، مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الجامايكي والكندي. إذ يسري في كندا قانون متعلق بتنفيذ التدابير الأجنبية خارج نطاق الولاية القضائية للبلدان التي تتخذها، الهدف منه حماية الشركات الكندية من أحكام قانون هيلمز - بيرتون المنفذة خارج نطاق الولاية القضائية للولايات المتحدة؛

- واحتجز مصرف أمريكي تحويلا ماليا تصل قيمته إلى ٢ ١٥٤ يورو قام به المصرف الناميبي - الجنوب الأفريقي (NEDBANK) باسم الشركة الكوبية PESPORT،

التابعة لوزارة الصناعة والصيد البحري، في إطار معاملات مع شركة  
Namibia DRAGNAM؛

- ولم يستطع فريق البحث العلمي المعني بعلم بيئة الطيور من كلية البيولوجيا في جامعة هافانا أن يتلقى تمويلا بقيمة ٣٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني منحتة إياه المنظمة غير الحكومية البريطانية "صندوق ويتلي للطبيعة" لتنفيذ أحد المشاريع. وأرسلت الدفعة الأولى من التحويلات، بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني عن طريق مصرف HSBC PLC اللندني، الذي حول الأموال عبر نيويورك لكنها لم تصل إلى وجهتها. وأبلغ المصرف المنظمة غير الحكومية المتبرعة بأن وزارة المالية في الولايات المتحدة احتجزت الأموال.

٥٤ - وتعرضت الاشتراكات في الهيئات المتعددة الأطراف بدورها لهوس معادة كوبا. ففي عام ٢٠٠٦، لم تستطع كوبا دفع حصتها لهيئتين دوليتين مقرهما في جنيف، وهما الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بسبب رفض مصرف UBS السويسري، الذي لديه حسابات الهيئتين الدوليتين، تلقي أموال من كوبا.

٥٥ - وأفاد تقرير بعث به مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية إلى كونغرس الولايات المتحدة بأن مبلغ الممتلكات الكويتية المجمدة في المصارف الأمريكية بسبب الحصار وصل إلى ٣٠٠٠٠٠ ٢٦٨ دولار.

#### التدابير المنفذة خارج نطاق الولاية القضائية للولايات المتحدة في قطاعات أخرى

٥٦ - في شباط/فبراير ٢٠٠٦، تعرض وفد رجال الأعمال الكوبي الذي شارك في المؤتمر الكوبي - الأمريكي بشأن الطاقة، المعقود في مقاطعة المكسيك الاتحادية، للطرد من فندق "ماريا إيسابيل شيراتون" الذي كان يتزل فيه، وذلك بإيعاز من وزارة المالية الأمريكية. والفندق في ملكية الشركة الأمريكية Starwood Hotels and Resorts Worldwide. وصادرت إدارة الفندق المبلغ الذي كان الوفد الكوبي قد أودعه للإقامة بالفندق وسلمته إلى مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية الأمريكي.

٥٧ - وأصبحت الإصلاحات التي كان من الضروري إدخالها على مصنع شركة Moa Nickel S.A. باهظة التكاليف وتأخر تنفيذها بسبب اضطراب المورد البرازيلي أوريون إلى فسخ العقد المتعلق بإصلاح مولد الطاقة الكهربائية رقم ١، وذلك لكونه تابعا لشركة أمريكية. وتعرضت هذه الشركة البرازيلية لتهديدات شملت التلويح بإمكانية طرد الأشخاص الذين شاركوا في البرازيل في التفاوض مع كوبا على إبرام ذلك العقد.

٥٨ - ورفضت الشركة الكندية Cytec بيع مفاعل استخراج النيكل (Cyanex 272) الذي كان قد تقرر استخدامه في التكنولوجيا الجديدة لتوسيع مصفاة النيكل COREFCO<sup>(٦)</sup> في كندا، مما أدى إلى تأخير لمدة ٧ أشهر في تنفيذ مشروع توسيع المصفاة وارتفاع تكاليف التصفية بحوالي ٢,٢٠ دولار للرطل الواحد من النيكل والكوبالت.

٥٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، أوعزت شركة Dresser-Rand Group Inc. إلى فرعها في البرازيل بوقف معاملاتها التجارية مع شركة التعدين الكوبية - الكندية المختلطة Moa Nickel S.A. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، صرحت هذه الشركة، التي يقع مقرها في نيويورك وتصنع عنفات وضواغط لصناعة الطاقة، بأن من المحتمل جدا أن تتعرض لجزاءات من حكومة الولايات المتحدة بسبب معاملات تجارية قام بها فرعها مع الشركة الكوبية.

٦٠ - وخلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، شرعت مجموعات الفنادق الإسبانية، لا سيما فنادق مايوركا التي تدير فنادق كوبية أو سبق لها أن استثمرت فيها، في تلقي إشعارات من وزارة الخارجية الأمريكية تبلغها فيها بأنه سيحظر على مالكي الشركة وموظفيها وأصحاب الأسهم فيها وذويهم الدخول إلى أراضي الولايات المتحدة بسبب شغلها أملاكاً مصادرة في جزيرة كوبا وتسويقها لمنفعتها الخاصة. وحمل الإشعار توقيع منسق مكتب الشؤون الكوبية، ستيفن ج. ماك فارلاندر.

٦١ - ورفضت شركة ALCOA في إسبانيا الطلب الموجه إليها بتوريد ٢٠٠٠ طن من صفائح الألمنيوم لصنع ما يلزم من أبواب ونوافذ لإعادة تجهيز العيادات المتعددة الاختصاصات والمستشفيات والمدارس، مبررة ذلك بأنها لا تستطيع توريد المواد إلينا لأن مقرها الرئيسي يقع في الولايات المتحدة.

٦٢ - ولم يستطع الطفل الكوبي رايسيل سوسا روخاس، الفائز بجائزة المسابقة العالمية لرسوم الأطفال عن البيئة التي نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاستمتاع بجائزته بسبب رفض شركة نيكون اليابانية تسليمه آلة تصوير رقمية سُلمت للفائزين عن كل منطقة، متذرة بأن الحصار الأمريكي يحظر عليها ذلك. ولم يستطع الطفل أيضا أن يتسلم مبلغ الجائزة ومقداره ١٠٠٠ دولار بسبب ما ادعاه منظمو المسابقة من أنهم يدرسون الوسيلة الكفيلة بإيصال المال إليه بسبب الصعوبات التي قد يواجهونها مع بعض المصارف.

(٦) مصفاة COREFCO، الواقعة في فورت ساسكاتشوان، ألبرتا، كندا، تابعة للشركة الكوبية-الكندية المختلطة Moa Nickel S.A.

٦٣ - كما يلاحظ تطبيق الحصار خارج نطاق الولاية القضائية للولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات ممنهجة للحيلولة دون حصول بلدنا على تكنولوجيا حديثة واستفادته من الإنجازات العلمية، وكذلك في العقبات أمام تدريب واطلاع تقنيينا وأخصائينا على تلك التكنولوجيات والإنجازات.

٦٤ - فهناك حالة الأخصائي الكوبي العامل بشركة أجنبية لها مشاريع في كوبا، الذي ذهب إلى كندا لتلقي تدريب حول نظم المراقبة الآلية "PLC 5"، المستعملة في شركته، فطرده في اليوم الثاني من الدورة التدريبية بعد اكتشاف جنسيته. وقيل له بأن مشاركته في تلك الدورة تنتهك "القواعد التنظيمية لإدارة الولايات المتحدة لشؤون التصدير".

٦٥ - ولم يتم التوصل إلى نتيجة ملموسة في المفاوضات بين منظمة الطيران المدني الدولي وشركة "ADACEL" الكندية بشأن إمداد كوبا بجهاز محاكاة النقل الجوي، لأن المدير العام والمدير المالي للشركة المذكورة، وهما أمريكي الجنسية، أفادا بأن قوانين بلدهما تمنعهما من ذلك. وبالنظر إلى عدم وجود جهاز المحاكاة في كوبا، فإن الشركة الكوبية للمطارات وخدمات الملاحة الجوية مضطرة إلى أن تدفع نحو ٢٥٠.٠٠٠ دولار سنوياً في عملية تحسين مستوى مراقبي الحركة الجوية في الخارج.

٦٦ - وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أبلغت الشركة الهولندية التي كانت بمثابة منفذ بيع للتجارة الإلكترونية المسمى "ePayment-Cuba" عن انسحابها من العملية التجارية، معللة ذلك بأن قوانين الحصار تمنعها من مواصلة توفير تلك الخدمات لكوبا. وأدى ذلك إلى شل هذا النشاط خلال ثلاثة أشهر، مما ألحق خسائر بالمبيعات قيمتها ١٠.٠٠٠ دولار.

#### الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية

٦٧ - بدأ العمل من جديد خلال الفترة قيد الاستعراض بالآليات القديمة المنشأة لملاحقة الأموال والعمليات التجارية الكوبية حتى في أبعد الأسواق. وفي عام ٢٠٠٥، تجاوزت قيمة الأضرار التي لحقت بالتجارة الخارجية الكوبية ٩٤٥ ٣٢٠.٠٠٠ دولار، مما يمثل ارتفاعاً بنسبة ١٥ في المائة تقريباً بالمقارنة مع العام السابق وحصول زيادة مقدارها ١٢٢ ٧٢٠.٠٠٠ دولار بالقيمة المطلقة بالمقارنة مع الرقم المسجل في عام ٢٠٠٤.

٦٨ - وصحيح أن حصول خسائر في عام ٢٠٠٥ يعزى أساساً إلى استحالة النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات الكوبية - وذلك بأثر سلبى بلغ ٥٣٦ ٧٩٠.٠٠٠ دولار في هذا الإطار - غير أن الأضرار المالية الناشئة عن اعتبار كوبا من أشد البلدان تعرضاً للخطر بسبب الحصار المفروض من الولايات المتحدة، كان لها

أثر سلبي بالغ الأهمية أيضاً في التجارة الخارجية الكوبية من حيث حجمها. إذ تجاوزت قيمة هذه الأضرار ٠٠٠ ٧٦٥ ٣٢٠ دولار في عام ٢٠٠٥، مما يعكس صعوبة شروط التمويل المفروضة على كوبا.

٦٩ - وفي إطار المشتريات المحدودة من المنتجات الزراعية - بما فيها المواد الغذائية - من الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٥، بلغت قيمة الأضرار الاقتصادية ٠٠٠ ٣٠٠ ٦٦ دولار. وبقيت القيود والآليات المعقدة التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة أمام بيع هذه المنتجات لكوبا قائمة، مما يؤدي إلى نفقات إضافية بسبب صرف العملات، حيث تقوم مصارف وسيطة بالمعاملات؛ وتأخر عمليات تفريغ السفن، بسبب المماطلة في تلقي المدفوعات التي تقوم بها هيئة التسويق الكوبية، وارتفاع تكلفة الشحن بنسبة ٢٠ في المائة تقريباً بسبب تعذر استخدام الأسطول الكوبي لنقل تلك المنتجات ومنع سفن الولايات المتحدة أو بلدان أخرى مشاركة في عمليات النقل هذه من الشحن في كوبا. ويضاف إلى ما سبق الصعوبات الملازمة لإصدار تراخيص التصدير وتطبيق أكثر صرامة للقيود على إصدار وتجديد تراخيص السفر لأعضاء المجالس الإدارية للشركات.

٧٠ - ويتسع نطاق آثار الحصار نتيجة لعملية مكثفة ومتسارعة لشراء الشركات ودمجها ودمج شركات كبرى وإقامة تحالفات إستراتيجية على المستوى العالمي في إطار العولمة الليبرالية الجديدة، وهي عملة تقودها الولايات المتحدة. ويفاقم هذا الوضع من أثر الحصار على الفسحة الاقتصادية الخارجية لكوبا، وهي فسحة ضيقة أصلاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضررت كوبا على الأقل من شراء ١٦ شركة من بلدان ثالثة وانتقال ملكيتها إلى شركات أمريكية، مما أدى إلى فقدان كوبا لأسواق في ٨ بلدان ليس بوسعنا النفاذ إليها بعد الآن.

#### المادة ٢١١ من القانون الجامع للاعتمادات الموحدة الإضافية الطارئة لعام ١٩٩٩ والتدابير العدوانية الجديدة في مجال العلامات التجارية

٧١ - أدانت كوبا أمام منظمة التجارة العالمية، للسنة الثامنة على التوالي، تطبيق حكومة الولايات المتحدة للمادة ٢١١ من القانون الجامع للاعتمادات الموحدة الإضافية الطارئة، التي يمنع بموجبها المالكون الكوبيون أو من يخلفونهم، بما في ذلك الشركات الأجنبية التي لها مصالح في كوبا، من الاعتراف أو التمتع، على أراضي الولايات المتحدة، بحقوقهم المتعلقة بالعلامات أو الأسماء التجارية المسجلة والمحمية في كوبا.

٧٢ - وتساهم المادة ٢١١ في توسيع نطاق تحقيق الأهداف التي يقوم عليها قانون هيلمز - بيرتون - الذي تعد شركة باكاردي من أنصاره - ليشمل الملكية الفكرية.

٧٣ - ولتطبيق المادة ٢١١ تداعيات سلبية للغاية، ليس على الصعيد الثنائي بين كوبا والولايات المتحدة فحسب، وإنما على الصعيد العالمي كذلك. فهو يسعى على الصعيد الثنائي إلى منع الاستثمارات الأجنبية في الجزيرة فيما يتصل بالتسويق الدولي لمنتجات كوبية تتمتع علاماتها وأسمائها التجارية بمكانة مرموقة على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من الحصار، كان الاعتراف المتبادل بحقوق المالكين الطبيعيين والاعتباريين من البلدين في مجال الملكية الفكرية قائما إلى أن اعتمدت المادة ٢١١.

٧٤ - وحال تطبيق إحدى محاكم نيويورك للمادة المذكورة دون الحكم لصالح شركة ذات مصالح كوبية وفرنسية (Havana Club Holding) في الدعوى المرفوعة في عام ١٩٩٦ - أي في وقت سابق لموعد اعتماد المادة ٢١١ - من أجل البت في مسألة اغتصاب شركة باكاردي للحق في استعمال العلامة التجارية "Havana Club" في الولايات المتحدة من خلال التسويق الاحتياطي لمشروب روم منتج خارج كوبا.

٧٥ - وتحترم كوبا، وفاء بالتزاماتها الدولية، حقوق مئات الشركات الأمريكية وتحميها. وتحدد تسجيل أكثر من ٥ آلاف من العلامات والأسماء التجارية وبراءات الاختراع العائدة لهذه الشركات في الأراضي الوطنية.

٧٦ - وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قررت هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بناء على طلب من الاتحاد الأوروبي، بأن المادة ٢١١ تنتهك التزامات "المعاملة الوطنية" والتزامات "الدولة الأكثر رعاية" التي ينص عليها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وحثت الولايات المتحدة على تكييف التشريع المذكور مع تلك الالتزامات خلال مدة زمنية معقولة.

٧٧ - وإن تأجيل حكومة الولايات المتحدة المتكرر الامتثال لقرار هذه الهيئة المختصة التابعة لمنظمة التجارة العالمية يثبت بشكل قاطع انعدام إرادتها السياسية للإسهام في تفعيل إجراءات هذه المنظمة المتعلقة بحل الخلافات وكيدها بمكيايين فيما يتعلق باحترام حقوق الملكية الفكرية.

٧٨ - ويسعى مشروع القانون S.691، الذي اشترك في تقديمه السناتور بيت دومينيتشي (ممثل ولاية نيومكسيكو من الحزب الجمهوري) والسناتور ميل مارتينيز المعادي لكوبا (ممثل فلوريدا من الحزب الجمهوري) في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، إلى التمويه عن طريق إدخال تعديلات سطحية على المادة ٢١١، لإعطاء انطباع خاطئ بأنها تراعي توصيات هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية بإدخال ما يلزم من تعديلات، للتمكن بذلك من إبقائها سارية المفعول. كما قدم النائب توم فيني (ممثل فلوريدا من الحزب الجمهوري)

مشروعاً مماثلاً (HR-1698) إلى مجلس النواب في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، واشترك في تقديمه أعضاء في مجلس النواب معارضون لرفع الحصار على كوبا، مثل ليانا روس - ليتينين، من المافيا المعادية لكوبا، ودان بورتون.

٧٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، رفض مكتب العلامات التجارية وبراءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية طلب شركة باكاردي إلغاء تسجيل علامة "Havana Club" الممنوح منذ عام ١٩٧٦ لشركة Cuba Export الكوبية، والذي أقر بموجب الحكم الجزئي الذي أصدرته محكمة في نيويورك عام ١٩٩٨. وقد طعنت شركة باكاردي في هذا الحكم، مما يدل بوضوح على إصرار هذه الشركة على انتحال العلامة بموجب المادة ٢١١.

٨٠ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تمت سرقة علامة أخرى من العلامات التجارية الكوبية المرموقة عندما رفضت المحكمة العليا للولايات المتحدة إعادة النظر في قرار محكمة استئناف الدائرة الثانية في نيويورك المتعلق بالعلامة التجارية الفخمة "كوهيبيا" للسيجار الكوبي، بدعوى أن الأحكام غير المشروعة والانفرادية التي تنظم السياسة العدائية للحصار المفروض على كوبا تعلقو على الالتزامات الدولية للولايات المتحدة.

٨١ - وقد كانت حكومة الولايات المتحدة وراء توصية المحكمة العليا بعدم إعادة النظر في هذه القضية، بحجة أنه كان أمام الشركة الكوبية صاحبة العلامة التجارية "كوهيبيا" خيار الحصول على ترخيص من حكومة الولايات المتحدة من أجل تسجيل تلك العلامة باسمها.

٨٢ - والواقع أن حكومة الولايات المتحدة لم تشأ ببحث أن تذكر في رأيها المقدم إلى المحكمة العليا بأن الشركة الكوبية طلبت بالفعل الحصول على الترخيص المذكور وأنها لم تتلق قط رداً على طلبها.

٨٣ - إن مواصلة الولايات المتحدة العمل بالمادة ٢١١، وكذلك وضع تدابير أخرى ترمي إلى انتحال علامات تجارية كوبية مرموقة دولياً داخل أراضيها، وهي أسماء محمية بموجب اتفاقات ومعاهدات دولية، يمكن أن يؤدي إلى مناخ يسوده عدم اليقين والتشكك إزاء هذه الحقوق، مما يلحقه ذلك من أضرار ملموسة ليس بكوبا فحسب، وإنما كذلك بالمصالح الاقتصادية والتجارية لهيئات من الولايات المتحدة نفسها.

### ٣ - الآثار المترتبة على الحصار في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية

#### الآثار المترتبة على الحصار في القطاعات ذات الأثر الاجتماعي الأعمق وغيرها من القطاعات

٨٤ - إن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد وبالأحوال المعيشية للمواطنين الكوبيين من جراء الحصار المفروض على كوبا أضراراً ملموسة. ورغم أن كافة القطاعات والميادين والأنشطة الاقتصادية تعاني من عواقب هذه الحرب الاقتصادية، فإن الآثار الضارة لهذه السياسة تتجلى بشكل أكثر وضوحاً في مجالات التغذية والصحة والتعليم والرياضة والنقل.

#### التغذية

٨٥ - في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى آذار/مارس ٢٠٠٦، ألحق الحصار أضراراً بالصناعات الغذائية تتجاوز قيمتها ٦٢ ٩٠٠ ٠٠٠ دولار، وقد نجم ذلك أساساً عن الأثر السلبي للحصار على إنتاج الغذاء لتلبية احتياجات السكان. وكان من شأن هذا المبلغ أن يغطي تكاليف تنفيذ عملية إعادة التأهيل التكنولوجي لصناعة منتجات الألبان في كوبا وتحديثها جزئياً.

٨٦ - وأدى حظر النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة، وبها شركات رائدة في مجال منتجات الدواجن، إلى الحيلولة دون إدخال تكنولوجيات مُحسنة في هذا الميدان، حيث أعاق الحظر شراء الآلات والحضانات وغير ذلك من المدخلات اللازمة لهذه الصناعة في إطار البرنامج الوطني لمنتجات الدواجن. ولو تسنى لكوبا تطوير هذه القدرات التكنولوجية، لكانت حققت ارتفاعاً في الإنتاجية بمقدار ١٣٣ مليون بيضة إضافية.

٨٧ - وتنجم عن الحصار مخاطر تواجه البلد وتنطوي على خسارة مالية مثل الخسارة الناجمة عن تعطيل موارد جمة تمتلكها كوبا. ففي عام ٢٠٠٥، اضطرت كوبا نتيجة للحصار المفروض عليها إلى استثمار أكثر من ١٢ مليون دولار للحفاظ على فائض في مخزون المنتجات الغذائية وهو الأمر الذي أسفر عن زيادة في قدرات التخزين المبرد بنسبة قدرها ٧٠ في المائة من إجمالي القدرات اللازمة لتجنب آثار هذه السياسة العدائية.

٨٨ - كذلك أدت استحالة النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة إلى تعذر حصول الشركات الكوبية العاملة في مجال صيد الأسماك على مجموعات أدوات التحليل المنصوص عليها في نظام نقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر<sup>(٧)</sup> والتي تنتجها شركة Neogen الأمريكية. ويتسنى عن

(٧) لا تنطبق على النص العربي.

طريق هذا الأسلوب التحليلي رصد نظم الإدارة الرامية إلى كفالة سلامة الأغذية. وبناء على ذلك، تعين تطبيق إجراءات للمراقبة أدت إلى ارتفاع تكاليف العمليات المنفذة في إطار نظمنا المعتمدة لتحقيق الجودة.

## الصحة

٨٩ - في الفترة المشمولة بالتقرير، تأثر قطاع الصحة بالحصار المفروض على كوبا. بما قيمته ٤٨,٦ مليون دولار، وهو رقم يعجز عن التعبير عن عميق ما يكابده الشعب الكوبي من ضرر وآلام تفرضها عليه هذه السياسة. وكان من الممكن أن تستفيد كوبا بهذا المبلغ باستثماره في برامج إعادة هيكلة العيادات الشاملة والمستشفيات أو في شراء مخزون من مستهلكات اللوازم الطبية يكفي لتشغيل المؤسسات الصحية بالبلد لمدة عام.

٩٠ - كذلك تأثر في كوبا علاج المرضى الذين تستلزم حالتهم إجراء غسيل كلوي. فقد تعذر على شركات عالمية رائدة في هذا المجال، ومنها على سبيل المثال شركة Baxter الأمريكية، الاستجابة إلى طلب كوبا تطوير خدماتها المتنقلة للغسيل الكلوي البريتوني المستمر. واقترحت كوبا على الشركة المذكورة البدء في توفير هذه الخدمات المتنقلة للأطفال المصابين بحالات الفشل الكلوي المزمن الميعوس منها القاطنين مناطق ريفية نائية، وذلك بالاستعانة بالبنية الأساسية التي تقدمها شبكة الرعاية الأولية التابعة للنظام الصحي الوطني والتي تخدم حاليا ٢٠٣٢ مريضا تستلزم حالتهم الغسيل الكلوي، منهم ٣٠ طفلا. بيد أن هؤلاء الأطفال الكوبيين حُكم عليهم بمواصلة تلقي العلاج التقليدي المتمثل في الغسيل الكلوي البريتوني المتقطع وهو الأمر الذي يضطر المريض إلى التردد على المستشفيات يوما بعد يوم بالتناوب للحصول على الرعاية الصحية.

٩١ - وتعذر على المنظمة غير الحكومية الأمريكية "Atlantic Philantropic" تسديد التبرع الذي قدمه معمل للبيولوجيا الجزيئية إلى معهد أمراض الكلى حيث حظرت وزارة الخزانة الأمريكية السداد. وقد أدى ذلك إلى حرمان المؤسسة الكوبية من استخدام تكنولوجيات متطورة كان من شأنها أن تخفف نسبة الوفيات بين المرضى الذين تُجرى لهم عمليات لزرع الكلى.

٩٢ - وأدى تعذر شراء قطع غيار من أسواق الولايات المتحدة إلى عدم قدرة معهد السرطان والبيولوجيا الإشعاعية على إصلاح طابعات ألوان ذات جودة عالية من طراز الطابعات الأمريكية Lex Mark، التي تستخدمها أفرقة العلاج بالأشعة.

٩٣ - وكان لاستيراد مبيدات الآفات، ومعدات رش المبيدات ولوازم علم الحشرات الطبي من أسواق بعيدة، نظرا لحظر النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة، أثره على الأسعار والنقل ووقت تسلم هذه المنتجات. وقد ترتبت على ذلك مصروفات تزيد بنسبة ٢٥ في المائة عن تكلفة هذه المعدات ومبيدات الآفات في الولايات المتحدة.

٩٤ - ولم يتسن لمعهد بدرو كوري لطب المناطق الحارة الحصول على المعدات الخاصة بتقنية الحمل الكهربائي النبضي نظرا لأن الشركة التي تتولى بيعها (Bio-Rad) هي شركة أمريكية. ويتبع هذا المعهد شبكة Pulsenet بأمريكا اللاتينية وهي الشبكة المناط بها مراقبة الأمراض الوبائية الجزئية التي تنجم عن بكتيريا السالمونيلا والإيشيريشيا كولاي وشيغيلا وشولات الكوليرا المسببة لإصابات حادة بالأمراض المعوية ولا سيما بين الأطفال. ورغم أن المعهد عضو في هذه الشبكة، فقد رفضت الشركة تلبية الطلبات التي تلقتها منه في هذا الصدد.

٩٥ - واضطرت كوبا إلى اللجوء إلى أسواق أخرى حيث تشتري اللوازم الطبية بتكلفة أعلى مما تتكلفه في الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يتجلى في المثالين التاليين:

- عقب نفاذ الاحتياطي الموجودة بمعهد بدرو كوري لطب المناطق الحارة وعملا بمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسمى "الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا"، طلبت كوبا إلى مختبرات Gilead بالولايات المتحدة شراء عقار Tenofovir المضاد لفيروسات النسخ العكسي الذي كان من المقرر توفيره للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أراضي كوبا. ورغم الحاجة الملحة إلى هذا العقار، فقد أحاب المعمل المذكور بأنه لن يتمكن من توفيره نظرا لضرورة الحصول على تصريح بالتصدير من حكومة الولايات المتحدة. وعلى ذلك، قررت كوبا شراء العقار من شركة Alfarma S.A. متكبدة تكلفة إضافية قدرها ٩٨٨ ٢٩٩ دولار؛
- وفي إطار مشروع وطني كانت كوبا تنفذه، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، قُدم طلب إلى شركة Pfizer الأمريكية عبر الوطنية لإمداد كوبا بوسائل منع الحمل من نوع Deprovera. وكان رد هذه الشركة أنها لا تستطيع تزويد كوبا بهذا المنتج نظرا للحصار المفروض عليها حيث يستلزم الأمر الحصول على تصاريح يتأخر إصدارها شهورا طويلة.

## التعليم

٩٦ - لا تزال كوبا تمضي قدما في تنفيذ برامج امتياز في المجال التعليمي تتسم بطموحها وطابعها الثوري. وفي هذا المجال، كان من الضروري التصدي للأثر السلبي الناجم عن الحصار. ففي عام ٢٠٠٥، تشير التقديرات إلى أن تطبيق هذه السياسة الإجرامية أسفر عن أضرار بلغت في مجال واحد فحسب هو المواد التعليمية والتقنية التي تزود بها المدارس بمختلف مستوياتها، ما قيمته ٩,٨ مليون دولار حيث تعين الحصول على هذه المواد في أسواق أخرى بأسعار تفوق أسعارها في الولايات المتحدة. ولولا الحصار المفروض، لتمكنت كوبا من شراء مواد تعليمية إضافية بزيادة قدرها ٢٥ في المائة على الأقل عما وفرته بالفعل لمدارس البلد.

٩٧ - ويضع الحصار عقبات تؤثر على صيانة المدارس وإصلاح مبانيها. ففي الفترة المشمولة في هذا التقرير، دفعت كوبا مبلغا إضافيا قدره ٢,٣ مليون دولار لشراء مواد البناء اللازمة للمدارس وذلك نظرا لبعد الأسواق البديلة لأسواق الولايات المتحدة. وكان يمكن لكوبا أن تستخدم هذه الموارد المالية في الانتهاء من إنشاء ٥ مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة كان العمل قد توقف بها، وإصلاح ٤٠ من دور الحضنة.

٩٨ - ورغم قيام الحكومة الكوبية بتكثيف استثماراتها لضمان شمولية وتميز عملية النهوض بالمستوى التعليمي والثقافي للسكان، فإن الحصار المفروض عليها ولا سيما أحكامه التي تعوق الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة أدى إلى حدوث عجز في المؤلفات التكميلية والمواد التعليمية والمطبوعات يقدر بـ ٤,٤ مليون دولار تقريبا.

٩٩ - ولا تزال هناك عقبات تحول دون الحصول مباشرة على آلات برايل للأطفال المكفوفين وضعيفي النظر من مورديها ومنتجها الأمريكيين، وهو الأمر الذي ورد ذكره آنفا. ولولا أحكام الحصار لتمكنت كوبا من شراء هذه المعدات من أسواق الولايات المتحدة بسعر قدره ٧٠٠ دولار. بيد أن الوضع الراهن يحتم عليها اليوم شراء هذه المعدات من بلدان أخرى بتكلفة قدرها ١٠٠٠ دولار. وهذه الآلات وورق برايل جزء من تجهيزات مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة من المكفوفين وضعيفي النظر كما أنها عناصر لا غنى عنها في مكتبات المعوقين بصريا.

## الرياضة

١٠٠ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظلت التكاليف الزائدة الناجمة عن الحصار على ارتفاعها فيما يتصل بشراء المعدات الرياضية والمواد الأولية الضرورية للصناعات الكوبية

العاملة في مجال الرياضة. فالاضطرار إلى شراء هذه المعدات والمواد الأولية في أسواق بعيدة يكبد كوبا وحده تكاليف إضافية تُقدر بـ ٧٢ ألف دولار.

١٠١- وفيما يتعلق برياضة الرماية، يظل متعذرا الحصول على المواد والأدوات مثل البنادق من طراز "Bereta" التي يستخدمها الفريق الكوبي لرماية الأطلاق حيث أن الشركة الإيطالية المصنعة ترتبط بصلات تجارية وثيقة بالولايات المتحدة. واستحال كذلك شراء المسدسات من طراز "Walter" عيار ٣٢، والرصاص عالي الجودة من طراز "Eley" لتزويد فريق الرماية الكوبي بها.

١٠٢- وتعين استثمار ٨٠٠ ٥٨٣ دولار لشراء الساعات الميقاتية اللازمة لمدرسي الرياضي البدنية. ولو تسنى لكوبا الحصول على أجهزة التوقيت هذه من أسواق الولايات المتحدة، لتمكنت من تحقيق وفورات تبلغ قيمتها ٦٠٠ ٤٠٤ دولار ومن شراء ٩٠٣ ٦١٦ ساعات ميقاتية إضافية.

١٠٣- وبلغت تكاليف شراء الكرات اللازمة للمدارس ٥٠٠ ٩٦٦ ٨ دولار. ولو تيسر شراء هذه الكرات من الولايات المتحدة، لتمكنت كوبا من الحصول على ٢٧٠ ٠٠٠ ٢ كرة إضافية. فسعر الكرة الواحدة في الولايات المتحدة يبلغ ٩,٠ دولار بينما اضطرت كوبا إلى شراء الكرة الواحدة بسعر يبلغ متوسطه ٤,٨٥ دولار.

١٠٤- وفي ميدان الطب الرياضي، تعسر شراء المعدات الأساسية والمكملة، والكواشف، والأدوية، والمغذيات، وغير ذلك مما تنتجه الولايات المتحدة والذي كثيرا ما يكون ذي الجودة الأفضل أو الوحيد من نوعه في الأسواق. وتوقف تشغيل بعض المعدات الباهظة الثمن في معامل الطب الرياضي نظرا لاستحالة الحصول على قطع غيار لها أو على المعلومات اللازمة لتطويرها تكنولوجيا، وفيما يلي مثالان على ذلك:

- تعذر الحصول على قطع الغيار اللازمة لإصلاح جهاز لفصل اللوي للسوائل بالضغط العالي ومقياس طيفي للكتلة، وهي قطع غيار تنتجها شركة Agilent Technologies الأمريكية. والجهازان اللذان كلفا ٢١٧ ألف دولار غير مستخدمين حاليا؛

- تعذر الحصول من شركة Termo Finnigan الألمانية على قطع الغيار اللازمة لإصلاح مقياس طيفي لكتلة النسب النظائرية، حيث أنها تتبع شركة Termo Quest الكائن مقرها في أوستن بولاية تكساس. وبناء على ذلك، يجري إرسال العينات البيولوجية إلى معامل أخرى في جميع أنحاء العالم مما يجعل المقياس الطيفي البالغة تكلفته ٢٤٠ ألف دولار غير ذي نفع.

## النقل

١٠٥- لا يزال الحصار يؤثر تأثيراً شديداً على قطاع النقل، مما يؤدي إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي ومستوى معيشة سكان كوبا. وبلغ حجم الآثار المالية في الفترة محل التحليل ١٧٤ مليون دولار. وفيما يلي بعض الأمثلة التي تبرهن على الأثر الضار الناجم عن هذه السياسة الإجرامية:

- فشلت مساعي شركة Selemar لإبرام عقود مع عدة شركات تعمل في مجال تأجير السفن حين تبينت هذه الشركات أن Selemar شركة كويبية. ولأغلب هذه الشركات العاملة في مجال تأجير السفن صلات مباشرة أو غير مباشرة بالولايات المتحدة؛
- تكبدت شركة Navegación Caribe خسائر تتعلق بقطع غيار ومكونات أخرى من لوازم السفن، قدرت قيمتها بمبلغ ١٠٦ ٣٠٠ دولار. ومع الأخذ في الاعتبار أن ٥٣ في المائة من التكنولوجيات التي تشغل هذه السفن هي تكنولوجيات أمريكية، فإن التكاليف تصير باهظة لا نتيجة لزيادة استئجار السفن فحسب بل نظراً للحاجة كذلك إلى اللجوء إلى وسطاء؛
- اضطرت المجموعة التجارية الكويبية Tradex، وهي مجموعة تقوم باستيراد أجزاء السيارات وقطع الغيار والقطع المكملة وغيرها من مستلزمات النقل، إلى إنفاق مبلغ إضافي قدره ٤٠٠ ٣٦٧ ٣٣ دولار في معاملاتها، وتتصل هذه النفقات بالنقل، والشحن، ومصاريف الوسطاء، والرسوم الإضافية، وتكلفة الحصول على ائتمانات لتغطية مخاطر الاستثمار في كوبا، وتكلفة حظر استخدام الدولار؛
- بلغت الآثار المترتبة في قطاع خدمات نقل البضائع والركاب بالسكك الحديدية في الفترة المشمولة بالتقرير ما إجماليه ١٦ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار، ويُعزى ذلك لتعذر الحصول على قطع الغيار اللازمة لصيانة وإصلاح القطارات أو التأخير في توفيرها.

## الآثار المترتبة على الحصار في قطاعات أخرى من اقتصاد الوطني

١٠٦- في قطاع الثقافة، ضاق إلى حد كبير نطاق تبادل الإصدارات والمؤلفات العلمية والأدبية بين كوبا والولايات المتحدة، فضلاً عن محدودية توزيع الأعمال الثقافية الكويبية الأخرى وتسويقها تجارياً في أسواق الولايات المتحدة.

١٠٧- وتعذر سداد حقوق التأليف التي يتعين على الكيانات الأجنبية دفعها للجمعية الأدبية لأمريكا اللاتينية الكائن مقرها في هافانا، نظراً لعدم استطاعة هذه الكيانات إصدار شيكات

أو إجراء تحويلات مصرفية بالدولار مسحوبة على مصارف الولايات المتحدة أو على مصارف تقع مقرها الرئيسية في ذلك البلد.

١٠٨- وأصيب التسويق التجاري للأعمال الأدبية الكوبية بأضرار جسيمة نظرا لعدم القدرة على حضور المعارض التجارية التي ترعاها كيانات أمريكية، ومنها المعرض الدولي للكتاب بويرتوريكو ومعرض ميامي، مما أعاق بيع الأعمال الأدبية مباشرة إلى الجمهور بما قيمته ٥ مليون دولار على الأقل. وألغيت العقود المبرمة مع دار نشر Forsa Editores وجامعة بويرتوريكو وقيمتها الإجمالية ٢٥ مليون دولار.

١٠٩- تعين شراء المنتجات اللازمة للمؤسسات التعليمية الفنية (الكمان، والبيانو، والكونتراباص، والفلوت، وأحذية الباليه للرقص على أطراف أصابع القدم والرقص على مقدمة القدم، ولباس الرقص، وثياب الرياضة، ولباس التدريب) من بلدان أخرى بتكاليف زائدة بلغت ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

١١٠- وفشل مشروع التعاقد على التصريح بيث الدوري الوطني الكوبي للبيسبول تليفزيونيا للمشاهدين في الولايات المتحدة، وقيمته ٣٥٠ ألف دولار، تخوفا من رد فعل حكومة الولايات المتحدة.

١١١- ونجحت عن الحاجة إلى اللجوء إلى وسطاء للبيع زيادة قدرها ٦٣١ ٤٣ دولار في تكاليف الاستثمار في القناة التليفزيونية الجديدة Canal de Televisión de Habana، وهي قناة يشاهدها مجانا سكان العاصمة كافة.

١١٢- وبلغ حجم الآثار المترتبة على الحصار في صناعة السياحة ١٧٥ ١ مليون دولار.

١١٣- ولحق الضرر بالخدمات السياحية من جراء الحصار. فقد تكبد الكيان الكوبي العامل في مجال توفير المنتجات الغذائية للمنشآت السياحية خسائر تُقدر بمبلغ ١٢٥ ألف دولار بسبب لجوئه لأسواق بلدان أخرى من أجل استيراد منتجات العلامات التجارية المشهورة التي يتهافت عليها السياح.

١١٤- وفي منتصف عام ٢٠٠٥، اشترت شركة Sabre Holdings الأمريكية شركة Lastminute.com ذات رأس المال البريطاني التي تمتلك نظاما قويا للبيع عبر الإنترنت والتي كانت قد وقعت منذ عام ٢٠٠٤ عقود خدمات مع المجموعة التجارية الكوبية Gran Caribe. وبعد أسابيع قليلة من شراء Sabre Holdings للشركة، جرى فسخ العقود المذكورة مما أدى إلى خسائر ضخمة في مبيعات الرحلات.

١١٥- واضطرت جامعة هافانا إلى دفع مبلغ ٤٠.٠٠٠ دولار سنويا للحصول على خدمات الانترنت بالوصلة عريضة النطاق حيث لم يتسن لها الاستفادة مع الولايات المتحدة بالكبل البحري المصنوع من الألياف الضوئية. وتدفع جامعات بلدان المنطقة ٦٠٠ دولار سنويا للحصول على هذا النوع من الخدمات.

١١٦- وفي صناعة الحديد والصلب، بلغت الآثار المترتبة على الحصار في الفترة موضع التحليل ٤٠ مليون دولار، وكان ذلك لأسباب منها ارتفاع أسعار الفائدة التي يضعها الوسطاء التجاريون، والتكاليف الزائدة المتعلقة بالشحن والحاويات التي تُعزى إلى ضرورة الحصول على البضائع من أوروبا أو آسيا، واستحالة استخدام الدولار في المعاملات التجارية.

١١٧- ونجحت عن شراء ٣٥ رافعة من طراز TSM من اليابان مصروفات زائدة قدرها ٤٦ ألف دولار تُعزى إلى تعذر استخدام الدولار. وتعين فتح الاعتماد المستندي اللازم لتنفيذ عملية الشراء في مصرف إنكليزي مما أدى إلى ارتفاع تكلفة المنتجات المشتراة بسبب سعر الصرف.

١١٨- وتعذر إصلاح ٣٩ مصعدا تم شراؤها في الفترة من عام ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ من شركة LG الكورية حيث اشترتها شركة OTIS الأمريكية. وقُدرت تكاليف تغيير تكنولوجيا هذه المعدات بمبلغ ١٥٠٠.٠٠٠ دولار.

١١٩- وفي الفترة موضع التحليل، بلغت الآثار المترتبة على الحصار في الطيران المدني ما قيمته من ١٧٣ مليون دولار تقريبا. فقد تضررت الخطوط الجوية Cubana de Aviación لعدم قدرتها على استخدام سبل التوزيع في الولايات المتحدة. واقتصرت نسبة الوصول إلى الخدمات التي تقدمها خطوطنا الجوية على ٦٥,٧ في المائة. وقد جرى استنكار هذا الوضع في محافل عدة لدى منظمة الطيران المدني الدولي.

١٢٠- وفي إطار مشروع حماية البيئة الذي يحمل اسم "إعادة تأهيل حوض نهر المندراس" بمدينة هافانا، جرى التعاقد مع شركة ESSE.I SRL الإيطالية لشراء ٩ من المعدات الصغيرة للتحميل الأمامي. بيد أن هذه الشركة لم تتمكن من تسليم البضاعة المباعة حيث اشترت شركة أمريكية أسهم موردها الكندي الذي يمثل العلامة التجارية Thomas. وكحل بديل، جرى شراء معدات مماثلة من أوروبا من طراز New Holland، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة في التكلفة الأصلية قدرها ٨٣٩ ٢٠٢ دولار فضلا عن تأخر تنفيذ المشروع.

١٢١- والقيود التي تعوق الوصول إلى التكنولوجيات الأمريكية في مجال المياه وتوفيرها تؤثر بشكل منهجي على الأعمال في هذا القطاع. بما فيها صيانة شبكات توزيع المياه. فالعقبات

التي يفرضها الحصار على هذا النشاط الأخير ينجم عنها تسرب المياه عند التوزيع بنسبة تصل أحيانا إلى ٥٠ في المائة في الوقت الذي تعاني فيه كوبا من جفاف طال أمده.

١٢٢- وكان لتكاليف الشحن وارتفاع أسعار المواد الأولية أثر كبير على الصناعات الخفيفة، لا سيما في مجال صناعة الصابون والعطور والجلود والأحذية، فقدر بمبلغ ٥٥٤٨٠٠٠ دولار.

١٢٣- وتأثرت كذلك صادرات كوبا من السكر من جراء عدم القدرة على النفاذ إلى سوق واردات الولايات المتحدة، وتصنيف مخاطر الاستثمار بها، وحظر استخدام الدولار في المعاملات التجارية. ولئن أخذنا في الحسبان أن صادرات السكر الكوبي إلى الولايات المتحدة كانت في عام ١٩٥٨ تمثل ٥٨,٢ في المائة من إجمالي واردات الولايات المتحدة من تلك السلعة، لأشارت التقديرات إلى أن كوبا لو قدر لها الاحتفاظ بحصة من سوق الواردات بالولايات المتحدة لا تتجاوز نسبة ١٣ في المائة، لحصلت على ٤٤٧٧٧٠٠٠ دولار.

### الضرر اللاحق بالتبادل الأكاديمي والعلمي والثقافي والرياضي بين الشعبين الكوبي والأمريكي

١٢٤- من أحكام الحصار الجديدة التي وضعتها الإدارة الأمريكية الحالية، تستحق إشارة خاصة الأحكام الرامية إلى حظر ما يجري عادة من تبادل أكاديمي بين البلدين، ورحلات الطلاب والمعلمين، وتدفق المعلومات العلمية عن طريق مختلف الوسائط، ونشر نتائج البحوث العلمية ومنح المكافآت عنها في الأوساط الأكاديمية بما يتناسب وأهميتها، والحصول على المدخلات والوسائط والأدوات اللازمة للتدريس وإجراء البحوث؛ أو وضع حد لذلك كله أو ربطه بشروط ما.

١٢٥- ودأبت كلية الهندسة الصناعية بالمعهد العالي للهندسة "خوسيه أنتونيو إتشبيريا" طوال السنوات الثماني الماضية على إرسال أستاذين ضيفين للتدريس في جامعة بيرو للعلوم التطبيقية بليما، وحظي عمل هذين الأستاذين باستحسان شديد. ومع ذلك، ألغت إدارة الجامعة اتفاق التعاون القائم نظرا لشراء شركة Laureate University الأمريكية عبر الوطنية مركز الدراسات المذكور.

١٢٦- وموقف كوبا، كعضو في شبكة فروع مركز الامتياز بمنطقة الأمريكتين، غير موات حيث أنها تدفع مبالغ باهظة للشبكة نظرا لتعذر السداد بدولار الولايات المتحدة. وقرر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية فتح حساب خاص لكوبا بعملة اليورو وهو ما يكبدها مبلغا إضافيا قدره ٣٠ يورو لكل تحويل مصري.

١٢٧- وألغيت كذلك، في إطار تدابير تصعيد الحصار، الاتفاقات القائمة بين المدرسة الوطنية للصحة العامة وغيرها من جامعات الولايات المتحدة ذات السمعة العالمية، مثل جامعة جون هوبكنز وجامعة تولان وجامعة جنوب فلوريدا، والتي يلتحق بموجبها الطلاب الجامعيون وطلاب الدراسات العليا بالمدرسة الوطنية بدورات في الصحة العامة في هذه الجامعات.

١٢٨- وفي عام ٢٠٠٥، فشل معهد البحوث الأساسية للزراعة في المناطق المدارية في تمكين باحث به من الاستفادة من منحة مقدمة من الشركة البرازيلية EMBRAPA، نظرا لأن أحكام الحصار تمنع استفادة كوبا من أموال البنك الدولي التي تُموّل منها المنحة.

١٢٩- وفي عام ٢٠٠٥، مُنح التبادل الثقافي الذي اعتادت على إجرائه تقليديا فرق باليه الولايات المتحدة مع فرقة الباليه الوطنية الكوبية الشهيرة نظرا للحظر الذي فرضه مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية والمطبق منذ عام ٢٠٠٤. وتشير التقديرات إلى أن زيارات الفنانين التشكيليين والوكلاء الفنيين من الولايات المتحدة قد انخفضت بنسبة ٧٥ في المائة.

١٣٠- وكان إلغاء التصريح العام الذي يشارك بموجبه رياضيو الولايات المتحدة في مسابقات الهواة وشبه المحترفين المقامة في كوبا حائلا دون مشاركة ٩٦ رياضيا على الأقل من الولايات المتحدة في مناسبات رياضية أُقيمت في بلدنا في عام ٢٠٠٥.

١٣١- وأدت أحكام الحصار الإضافية التي فرضها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية إلى إلغاء ٦ برامج كانت تسمح لمدة فصل دراسي واحد بإجراء تبادل أكاديمي وثقافي بين طلاب الولايات المتحدة والطلاب الجامعيين الكوبيين. وكان يستفيد من هذه البرامج التي تنظمها مؤسسات مختلفة من الولايات المتحدة حوالي ١٢٠ شابا أمريكيا سنويا.

١٣٢- وفي الفترة محل التحليل في هذا التقرير، تعذر الحصول على حوالي ١٨٣ تأشيرة دخول للسماح لمواطنين كوبيين بالمشاركة في مناسبات علمية وأكاديمية ورياضية وثقافية تُقام في الولايات المتحدة. ولم يجر الرد في العديد من الحالات على طلبات الحصول على تأشيرة الدخول، وفي حالات أخرى رُفض منح التأشيرة عملا بالجزء ٢١٢ واو الذي ينص على "حظر دخول الأشخاص الذين يضر وجودهم في الولايات المتحدة بمصالحها". ونسوق مثلا على ذلك حالة العالم الكوبي الدكتور بيسنتي بيريز بنكومو، وهو باحث مرموق في ميدان الكيمياء والقوة الدافعة وراء تطوير أول لقاح صناعي ضد بكتيريا Haemophilus Influenzae من النوع باء، وقد رُفض طلبه الحصول على تأشيرة دخول الولايات المتحدة مرتين في عام ٢٠٠٥. وكان الدكتور بيريز قد دعي إلى زيارة الولايات المتحدة كي يتسلم تقديرا لاكتشافه جائزة متحف التكنولوجيا بمدينة سان دييغو بكاليفورنيا،

ويلقي محاضرة أمام اجتماع جمعية الغلايكوبولوجي (بيولوجيا السكاكر البسيطة) ببوسطن بولاية ماساشوسيتس.

#### ٤ - آثار الحصار على الاقتصاد الأمريكي واقتصادات شعوب أخرى في العالم

١٣٣ - تسببت السياسة العدائية والعدوانية المتمثلة في الحصار المفروض على كوبا في معاناة يصعب تقديرها لمواطني بلدنا، وأضررت أيضا بالشعب الأمريكي، وحدثت من إمكانياته في الأعمال التجارية وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية، فضلا عن الأضرار التي تسبب فيها للمصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان أخرى.

١٣٤ - وأتاحت دراسات متنوعة التأكد من أن شأن تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة أن يفيد الاقتصاد الأمريكي، بحيث يمكن من الوصول إلى مستوى ٢١ بليون دولار في التجارة الثنائية للسلع والخدمات في السنوات الخمس الأولى بعد رفع القيود على السفر والتجارة والاستثمار الأجنبي<sup>(٨)</sup>.

١٣٥ - وفي سنة ٢٠٠٥، بدأ مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية العمل بقيود إضافية على التجارة تسببت في خسائر جسيمة للمنتجين والمقاولين الأمريكيين الذين لهم أعمال تجارية في بلدنا. ولولا وجود القيود الحالية للحصار التي تحد من التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا، لكان البلد استورد ٨٠٠ مليون دولار من المنتجات الزراعية الغذائية الأمريكية. وبسبب هذه العوائق التجارية الناجمة عن الحصار، لم يتلق المصدرون الأمريكيون للمنتجات الزراعية سنة ٢٠٠٥ ما قدره ٣٠٠ مليون دولار، تم استيرادها من أسواق أخرى. ويقدر أن مبيعات الأرز إلى كوبا انخفضت بحوالي ٢٥ في المائة نتيجة تطبيق التدابير الجديدة لمكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية سنة ٢٠٠٥<sup>(٩)</sup>.

١٣٦ - وتعد تكاليف الصحة في الولايات المتحدة عالية جدا ويصل عدد المواطنين الذين ليس لهم تأمين طبي إلى حوالي ٤٥ مليون شخص. وتحول السياسة الحديدية للحصار المفروض على كوبا دون إمكانية استفادة الشعب الأمريكي من الإنجازات التي حققتها الثورة الكوبية في الميدان الصحي، وهي إنجازات معترف بها عالميا.

١٣٧ - ونتيجة للوائح الحصار، تعذر الشروع في الاختبارات الإكلينيكية في الولايات المتحدة لعقار TheraCIM (Nimotuzumab)، وهو دواء كوبي لعلاج الأورام السرطانية الدماغية لدى الأطفال، ولا سيما أورام أنسجة قنطرة فارول بجذع المخ. وتشكل الأورام

(٨) عرض بيدرو ألفاريس، رئيس شركة أليمبورت، في مؤتمر قمة الطاقة بين الولايات المتحدة وكوبا.

(٩) اتحاد منتجي الأرز بالولايات المتحدة، آذار/مارس ٢٠٠٦.

السرطانية السبب الرئيسي لوفاة الأطفال بسبب الأمراض الخبيثة كما أن الإصابة بأورام أنسجة المخ الخبيثة في الولايات المتحدة وأوروبا تسجل ما يقارب ٤٠.٠٠٠ مريضاً في السنة. وحتى الوقت الحاضر، أحفقت الجهود التي يبذلها العلماء في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين من أجل التوصل إلى أدوية ملائمة وفعالة. وأثبت عقار TheraCIM الذي تم تطويره وتسجيله في كوبا وبلدان أخرى لمعالجة سرطان الرأس والرقبة أثره الإيجابي في تقليص الكتلة المتورمة وأن من شأنه أن يفيد أطفال الولايات المتحدة الذين يعانون من هذا المرض.

١٣٨ - وفي الولايات المتحدة، يعاني ما يقارب ٢٠,٨ مليون شخص (٧ في المائة من السكان) من داء السكري<sup>(١٠)</sup>، وهو مرض مزمن لا دواء له. ويقدر أن واحداً من كل ثلاثة أمريكيين ولدوا سنة ٢٠٠٠ سيصاب بالسكري في فترة من فترات حياته. ومن المضاعفات المعتادة جدا لداء السكري هناك تقرح القدم، وهو يشكل مصدر اعتلال ووفاة. ففي الولايات المتحدة وحدها، يسجل أكثر من ٧٠.٠٠٠ عملية بتر سنوياً.

١٣٩ - وطور العلماء الكوبيون عقار Citoprot P<sup>(١١)</sup>، وهو منتج وأسلوب علاج فريد تمكن من تسريع تشافي تقرح القدم السكري والحد من خطر بتر الأطراف السفلى. وبراءة هذا المنتج مسجلة في بلدان مختلفة ومطلوب تسجيله في الولايات المتحدة أيضاً. ويشكل استخدام هذا الدواء حلاً حقيقياً وفعالاً لمشكلة طبية واجتماعية ووفراً كبيراً في موارد البرامج الصحية من خلال حؤوله دون عمليات البتر، علماً بأن تكاليف عمليات البتر هذه يمكن أن تصل في البلدان المصنعة إلى ٦٠.٠٠٠ دولار للمريض الواحد. ولولا وجود الحصار، لأمكن أن يستفيد ملايين الأشخاص في الولايات المتحدة من هذا المنتج التكنولوجي الأحيائية الكوبية الذي تعد مزاياه فريدة في العالم حتى الوقت الحاضر.

١٤٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عرضت الحكومة الكوبية علناً على الولايات المتحدة إمكانية تقديم رعاية طبية مجانية في الجزيرة على مدار ٥ سنوات لـ ٣٠٠٠ مريض أمريكي فقير، وهو نفس عدد الأشخاص الذين لقوا حتفهم في الهجمات على البرجين التوأمين بنيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أُبلغ عن الاستعداد لاستقبال ١٥٠ ألف مريض أمريكي. وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٥، نقلت وزارة الخارجية رسالة من حكومة كوبا تبلغ عن استعدادها لإرسال عاملين طبيين و ٣ مستشفيات ميدانية إلى المناطق المتضررة من إعصار كاترينا في الولايات المتحدة. وعُرض إرسال قوة طبية مجربة

(١٠) إحصاءات الجمعية الأمريكية للسكري (www.diabetes.org)

(١١) دائرة البيانات العالمية، دائرة الإعلام التابعة لمركز بحوث البيانات العالمية.

تحت محك ظروف استثنائية ومعها الوسائل اللازمة لتقديم العون الطارئ لعشرات الآلاف من الأمريكيين العالقين بين الفيضانات والحطام الذي خلفه الإعصار لدى مروره بلوزيانا وولايات أخرى من جنوب الولايات المتحدة.

١٤١ - ولدى كوبا حالياً أعلى مؤشر لعدد الأطباء نسبة إلى عدد السكان في العالم، ولم يفقها أي بلد آخر في تعزيز التعاون مع الشعوب الأخرى في الميدان الصحي. وكشف غياب رد من حكومة الولايات المتحدة على المقترحات المتكررة لتقديم العون التي عرضتها كوبا مرة أخرى رفضها الضمني لهذه العروض. فحكّام الولايات المتحدة أثبتوا مرة أخرى لا مبالاةهم إزاء السكان الفقراء والعاملين في ذلك البلد والذين كان بإمكانهم الاستفادة من المساعدة الطبية للكوبيين. وساهم ردها الرفض ضمناً في تفاقم الوضع المريع لـ ٢٠٠.٠٠٠ شخص، أغلبهم أمريكيون من أصل أفريقي، تركوا لحالهم في لوزيانا والميسيسيبي وألباما كانت نسبة تتراوح بين ربعهم وثلثهم من الأطفال<sup>(١٢)</sup>.

١٤٢ - وأنشأت كوبا، في إطار استجابتها التضامنية مع الشعب الأمريكي ولمساعدة شعوب أخرى في العالم، فريقاً دولياً مكوناً من أطباء مختصين بحالات الكوارث والأوبئة الخطيرة "فريق هنري ريف"، قام حتى الآن بإنقاذ حياة أكثر من ٩٠٧ ٣٩١ شخصاً في العالم تضرروا من الكوارث الطبيعية.

١٤٣ - كما استُخدم الحصار المفروض على كوبا ذريعة لإخفاء غياب إرادة لدى الولايات المتحدة في مساعدة المتضررين من إعصار كاترينا، وذلك بمنعها التبرع بالجائزة التي فاز بها الفريق الكوبي في المباريات الكلاسيكية العالمية الأولى للبيسبول لصالح منكوبي هذه الكارثة الطبيعية.

١٤٤ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لوحت السلطات الأمريكية بتدابير الحصار المفروض ضد كوبا لمحاولة منع مشاركة الرياضيين الكوبيين في المباراة المذكورة. وكانت كوبا أعلنت نيتها على إهداء الإيرادات المالية التي يمكن أن تحصل عليها إلى السكان المتضررين من إعصار كاترينا. وإزاء الضغط الدولي القوي الذي كان يهدد بإجهاض إحياء الحدث، كان على وزارة الخزانة الأمريكية قبول مشاركة كوبا التي لها ثلاثة ألقاب أولمبية و ٢٥ تنويجاً عالمياً في هذه الرياضة. وفي النهاية حصلت كوبا على المركز الثاني في المباريات الكلاسيكية العالمية الأولى للبيسبول.

(١٢) كلمات أدلى بها رئيس جمهورية كوبا، فيديل كاسترو روس، في لقاء مع القوات الطبية الكوبية التي وعد بمساعدتها لشعب الولايات المتحدة في المناطق المتضررة من إعصار كاترينا؛ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

١٤٥ - والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يضر بإمكانيات استثمارات شركاتها، ولا سيما في مجال الطاقة. وقدرت دراسة أجرتها مصلحة المسح الجيولوجي الأمريكية<sup>(١٣)</sup> الإمكانات الضخمة الموجودة في الحوض الشمالي لكوبا فيما يتعلق باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي. وحسب تقديرات المؤسسة المذكورة، تحتوي هذه المنطقة على احتياطي يصل إلى ما بين ١ ٠٠٠ و ٩ ٣٠٠ مليون برميل من النفط، وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، يقدر بما بين ١,٩ تريليون و ٢٢ تريليون قدم مكعب. وذكرت الدراسة المشار إليها أن إمكانات النجاح تصل إلى ٩٥ في المائة. وبالرغم من أن للولايات المتحدة صناعات رائدة عالميا في قطاع الطاقة وتعتبر أكبر مستورد للنفط في العالم، فإن شركاتها ممنوعة من المشاركة في استكشاف واستخراج المحروقات في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا (الحوض الشمالي لكوبا) الذي يوجد على بعد ٨٥,٤ ميلا فقط من شبه جزيرة فلوريدا. ولا تحد أنظمة الحصار من فرص الأعمال التجارية أمام شركات الولايات المتحدة فحسب، وإنما تحد أيضا من سبل تعزيز أمنها الطاقوي.

١٤٦ - وتكشف دراسات مختلفة أنجزت أن الشركات الأمريكية تخسر ما مجموعه ٥٦٥ مليون دولار مقابل كل مليون سائح أمريكي لا يستطيعون زيارة كوبا<sup>(١٤)</sup>. ومع تشديد القيود على السفر إلى كوبا منذ سنة ٢٠٠٤، لم يستطع سوى ٣٧ ١٦٨ أمريكيا من زيارة بلدنا سنة ٢٠٠٥. وإذا أخذ في الاعتبار أن ما يقدر بـ ١,٨ مليون أمريكي كان يحتمل أن يزوروا كوبا سنة ٢٠٠٥، فإن الشركات الأمريكية خسرت فرصة تحقيق إيرادات تصل إلى ٩٩٦ مليون دولار نتيجة هذا الحظر.

١٤٧ - وتستورد الولايات المتحدة سنويا حوالي ١٤٨ ألف طن من النيكل الخام وحوالي ١٠ آلاف طن من الكوبالت من أسواق بعيدة، حيث أنها أكبر مستهلك لهذين المعدنين في العالم. ولولا سياسة الحصار، لأمكن الولايات المتحدة استيراد أكثر من ٣٠ ألف طن من النيكل و ٢ ٠٠٠ طن من الكوبالت في السنة من كوبا. وعلاوة على كون كوبا تشكل السوق الأقرب للولايات المتحدة، فإنها تمتلك ثاني أكبر احتياطي من النيكل على الصعيد العالمي.

١٤٨ - ولولا الحصار، لأمكن البلدين التعاون في مواضيع مختلفة ذات مصلحة لحكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. وقد رفضت سلطات الولايات المتحدة دوما المقترحات

(١٣) تقرير مصلحة المسح الجيولوجي الأمريكية: "تقييم موارد النفط والغاز غير المكتشفة في شمال حوض كوبا سنة ٢٠٠٤".

(١٤) دراسة "أثر رفع القيود المفروضة على السفر إلى كوبا على الاقتصاد الأمريكي"، التي أنجزتها مجموعة Brattle لحساب مركز السياسة الدولية بواشنطن العاصمة.

المتعلقة بإبرام اتفاق تعاون التي قدمتها كوبا في مجال الهجرة ومكافحة المخدرات ومحاربة الإرهاب. وأكدت حكومة كوبا دوما استعدادها الكامل للتفاوض والانضمام إلى الاتفاقات المذكورة مع حكومة الولايات المتحدة والمناقشة الثنائية لأي موضوع على أساس الاحترام التام لمبادئ المساواة بين الدول أمام القانون وفي السيادة.

### استنتاجات

١٤٩ - تجاوز الضرر الاقتصادي المباشر الذي تسبب فيه الحصار الاقتصادي للشعب الكوبي، استنادا إلى تقديرات متحفظة، ٨٦ ١٠٨ مليون دولار. ولا يشمل هذا الرقم الأضرار المباشرة التي لحقت بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلد نتيجة الأعمال التخريبية والإرهابية التي يجري التحريض عليها وتنظيمها وتمولها انطلاقا من الولايات المتحدة، والتي تتجاوز قيمتها ٥٤ بليون دولار. كما لا يشمل قيمة المنتجات التي تم التوقف عن إنتاجها أو الأضرار الناجمة عن الشروط القاسية التي تفرض على كوبا للحصول على قروض. وتجاوز الضرر المباشر للحصار المفروض على كوبا سنة ٢٠٠٥ ما قدره ١٠٨ ٤ ملايين دولار.

١٥٠ - وقد صعّدت إدارة الرئيس جورج و. بوش عدوانيتها وعداءها لكوبا إلى مستويات غير مسبوقة. فقد جعلت قوانين وأحكام الحصار أكثر تشددا ووسعت مجال تطبيقها، في حرق سافر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وفي تجاهل لإرادة المجتمع الدولي المعبر عنها بطريقة متكررة وبشبه الإجماع في قرارات متلاحقة اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

١٥١ - وتسبب الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في معاناة خطيرة للشعب الكوبي، وهو لا ينتهك حقوقه الإنسانية الأساسية فحسب، وإنما أيضا حقوق الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة والشعب الأمريكي نفسه ومواطني بلدان أخرى يتضررون من تطبيقه خارج إقليم البلد الذي يفرضه.

١٥٢ - وبالرغم من معارضة المجتمع الدولي الثابتة لتطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية، فقد تم في السنة الأخيرة تشديد تطبيق أحكام من هذا النوع. فثمة مطاردة وانتقام وحشيين يخرجان عن نطاق المعقول يوما بعد يوم يلاحقان المعاملات المالية الكوبية أو معاملات المقاولين الذين لهم صلة بكوبا عن طريق المصارف في كل أنحاء العالم. فالمضايقة الدائمة للتجار والتهديدات والعقوبات المفروضة على المستثمرين الأجانب تعكس ازدياد سلطات الولايات المتحدة للقانون وللقومات سيادة بلدان العالم الأخرى.

١٥٣ - ولن يتخلى الشعب الكوبي عن التمتع بحقه في تقرير المصير، وسيواصل السير قدما، رغم الحصار، لإقامة المجتمع العادل والمتضامن الذي قرر بناءه منذ ٤٧ سنة، والذي يقدم

المعونة الودية والمترهبة عن المصلحة إلى شعوب العالم الأخرى، بما فيها شعب الولايات المتحدة.

١٥٤ - ويأمل الشعب الكوبي مرة أخرى التعويل على مساندة المجتمع الدولي في مطالبته المشروعة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا.

### كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

تود حكومة كوستاريكا أن تبين موقفها من القرار ١٢/٦٠ بالإعراب مجدداً عن احترامها لمبدأ التعددية ورفضها للتدابير الانفرادية التي تتخذ ضد أي دولة. ولذلك، تلتزم كوستاريكا التزاماً تاماً بذلك القرار.

### كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

التزاماً بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لم تسنَّ حكومة جمهورية كولومبيا أو تطبق بصورة انفرادية، ضد كوبا أو أي دولة أخرى، أي قوانين أو تدابير يمكن أن تمس النمو الحر لاقتصاد تلك الدولة أو تجارتها.

### الكونغو

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - تؤكد حكومة جمهورية الكونغو مجدداً امتثالها واحترامها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. كما تؤكد لكم أنها لا تعتزم الانضمام إلى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي يشكل عملاً انفرادياً ضد حرية التجارة والملاحة.

٢ - ومن هذا المنطلق، أدلت الكونغو بصوتها، كعادتها، لصالح القرار ١٢/٦٠، ولم تسنَّ بالتالي أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ذلك القرار.

## كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

تؤكد حكومة كينيا مجدداً اعتراضها على التدابير القسرية الانفرادية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولم تسنَّ حكومة كينيا أي قوانين أو تدابير تقيّد حرية التجارة والملاحة الدولية.

## لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - يتفق موقف حكومة لبنان مع قرار الجمعية العامة ١٢/٦٠.
- ٢ - ولبنان ملتزم بأحكام ذلك القرار، عملاً بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تدعو إلى احترام سيادة الدول كافة.

## ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تسنَّ حكومة إمارة ليختنشتاين أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٢/٦٠. كما أن حكومة إمارة ليختنشتاين ترى أن أي قوانين يستتبع تنفيذها تطبيق تدابير أو لوائح تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية إنما هي قوانين تتنافى مع مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها.

## ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تسنَّ ليسوتو أي قوانين أو تدابير تفرض أي شكل من أشكال الحصار الاقتصادي أو التجاري أو المالي على كوبا. وحكومة ليسوتو ثابتة على هذا الموقف منذ سنوات، وستظل عليه مستقبلاً، لأنه يتفق والتزاماتها المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهي التزامات تؤكد على مبادئ منها حرية التجارة والملاحة.

## مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - تؤيد حكومة جمهورية مالي القرار ١٢/٦٠ تأييدا تاما.
- ٢ - ولم تسنَّ حكومة جمهورية مالي أو تطبق أي قوانين أو لوائح تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة أي دول أخرى. وهي تؤيد تماما أحكام هذا القرار.

## ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

- ١ - تعارض ماليزيا فرض أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي بصورة انفرادية. وهذا الموقف يتفق وأحكام القانون الدولي والمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. كما أن هذا الموقف قد حظي بالتأييد في منظمات ومحافل عدة، منها حركة بلدان عدم الانحياز التي ترأسها ماليزيا.
- ٢ - وفي الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي انعقد في بوتراجايا بماليزيا خلال الفترة من ٢٧-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، جاء في الفقرة ١٥-٤ منها أن الحركة قد عقدت العزم على:

- الإحجام عن إقرار أو اعتماد أو تنفيذ أي تدابير أو قوانين قسرية انفرادية أو تتجاوز الحدود الإقليمية، مما يشمل الجزاءات الاقتصادية الانفرادية وغيرها من تدابير الترويع وقيود السفر التعسفية التي تسعى إلى ممارسة الضغوط على بلدان عدم الانحياز - بتهديد سيادتها واستقلالها وحرية تجارتها واستثماراتها - ومنعها من ممارسة حقها في أن تقرر بمحض إرادتها نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ونظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف، فضلا عن القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات الودية فيما بين الدول؛ وفي هذا الصدد، معارضة وإدانة هذه التدابير أو القوانين واستمرار تطبيقها، مع الثبات في بذل الجهود الرامية إلى إلغائها وحض الدول الأخرى على القيام بالمثل، على نحو ما طالبت به الجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة؛ ومطالبة الدول التي تطبق هذه التدابير أو القوانين بالامتناع تماما وفورا عن تطبيقها؛

• وفي هذا الصدد، تؤمن ماليزيا بأن الحصار الانفرادي ضار للغاية، لأنه يجلب معاناة جماعية على شعب البلد المفروض عليه ذلك الحصار. ولذلك، يتعين الامتناع عن اتخاذ تلك التدابير.

٣ - ولا تزال ماليزيا تؤمن بأن العلاقات الودية بين الدول هي الوسيلة الرئيسية لتعزيز نظام دولي قائم على السلام والازدهار.

#### مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

دأبت مدغشقر على تأييد رفع الحصار الاقتصادي أو التجاري أو المالي المفروض على كوبا، وستظل متضامنة في هذه القضية مع سائر الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة طبقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

#### مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

رأي مصر الثابت هو أن الجزاءات المفروضة من جانب واحد خارج إطار الأمم المتحدة ليست أسلوباً للعمل يمكن أن تتغاضى عنه مصر.

#### المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تكرر المكسيك مرة أخرى رفضها تطبيق أي قوانين أو تدابير انفرادية تفرض حصاراً اقتصادياً على أي بلد كان، فضلاً عن رفضها استخدام تدابير قسرية لا يقرها ميثاق الأمم المتحدة. كما أن هذا النوع من التدابير تترتب عليه عواقب إنسانية وخيمة تتنافى مع القانون الدولي ويمثل تحليلاً تدريجياً عن الدبلوماسية والحوار كسبل لتسوية النزاعات بين الدول.

٢ - وتؤكد المكسيك من جديد أن أي جزاءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية تفرض على الدول لا يمكن أن تطبق إلا بمقتضى قرارات أو توصيات صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

٣ - والمكسيك تؤسس علاقاتها الخارجية، الثنائية منها والمتعددة الأطراف، على المبادئ العامة للقانون الدولي، التي تنظم التعايش السلمي المتحضر بين الدول. وفي حالة كوبا، ظلت هذه المبادئ على ثباتها واستمراريتها عبر الزمن، بل وتأكدت في أجلى صورها في عام ١٩٩٢ حين طلبت حكومة جمهورية كوبا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة النظر في ضرورة اتخاذ قرار رافض من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومنذ ذلك الحين، أدلت المكسيك بصوتها لصالح ١٤ قراراً صدرت عن الجمعية العامة في هذا الشأن.

٤ - وفي هذا السياق، كانت حكومة المكسيك شديدة المعارضة لفرض القوانين الانفرادية التي تهدد مسيرة التعاون والتكامل والتجارة الحرة على نطاق أوسع. وبذلك، أعلنت المكسيك للمجتمع الدولي، من خلال آليات متعددة، موقفها المعارض للقوانين الوطنية التي يُقصد فرضها على بلدان أخرى بما يخالف القانون الدولي. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بدأ في المكسيك سريان القانون المتعلق بحماية التجارة والاستثمار من القوانين الأجنبية التي تنتهك القانون الدولي. ويسعى هذا القانون إلى حظر تنفيذ التدابير التي تمس حرية التجارة أو الاستثمار وتتجاوز آثارها حدود الدول التي فرضتها.

٥ - وقد برهنت حكومة المكسيك دوماً على سياستها الرامية إلى صون المبادئ الدولية للتعاون والحوار والاحترام وتوافق الآراء، باعتبارها الوسائل المثلى للتغلب على ما بين الدول من خلافات من أجل كفالة مناخ يسوده السلام الدولي.

## ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

لم تفرض ملاوي أي جزاءات أو حصار على كوبا. وعلاوة على ذلك، فإن لحكومة ملاوي علاقات ممتازة مع حكومة كوبا، حيث يتعاونان معا بشكل طيب للغاية عن طريق هيئة تعاون دائمة مشتركة.

## ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

لم تسنّ ملديف أي قوانين أو لوائح تتعارض مع أحكام قرار الأمم المتحدة ١٢/٦٠.

## موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ أيار/مايو ٢٠٠٦]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أن سنّت أو طبّقت أو ساهمت في تطبيق أي من القوانين أو اللوائح المذكورة في القرار ١٢/٦٠. وكان هذا هو السياق الذي أدلت فيه جمهورية موزامبيق بصوتها لصالح القرار السالف الذكر، والذي تعرب في إطاره مجددا عن تأييدها غير المشروط لأحكامه، مناشدة الأمم المتحدة أن تحضّ جميع الدول الأعضاء على أخذ هذا القرار بعين الاعتبار.

## ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - لا تزال حكومة اتحاد ميانمار على سياستها الثابتة المتمثلة في التقيّد التام بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وميانمار أيضا من المشاركين في وضع المبادئ الخمسة للتعایش السلمي. ولذلك، فهي تحترم تماما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدولية.
- ٢ - ويرى اتحاد ميانمار أن قيام الدول الأعضاء بسنّ وتطبيق قوانين ولوائح تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى أو المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية، أو تمس حرية التجارة والملاحة، إنما يشكل انتهاكا لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المتعارف عليها.
- ٣ - وعلاوة على ذلك، يرى اتحاد ميانمار أن فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا قد أثر تأثيرا ضارا على الشعب الكوبي، خاصة الفئات الضعيفة منه، كالأطفال والنساء والمسنين. وهذه التدابير لن تساعد بأي شكل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.
- ٤ - واستنادا إلى هذا الموقف، لم يسنّ اتحاد ميانمار أي قوانين أو لوائح تمس حرية التجارة والملاحة الدولية. وإعرابا عن مواصلة تأييدها لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها القرار ١٢/٦٠، تضم ميانمار صوتها إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

تؤكد ناميبيا مجدداً مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدولية. ولم تسنّ ناميبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير تشكل حصاراً اقتصادياً أو تجارياً أو مالياً على كوبا. ولا تزال ناميبيا ملتزمة بضرورة الإنهاء الفوري لجميع الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

جاء تصويت جمهورية ناورو بمثابة امتثال تام لقرار الجمعية العامة ١٢/٦٠. وعلاوة على ذلك، لم تسنّ ناورو أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض والقرار ١٢/٦٠.

## النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

لم تفرض النرويج أي حصار اقتصادي على كوبا، ولم تتخذ أي تدابير تتعارض والقرار ١٢/٦٠.

## نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

ما زالت نيجيريا تؤيد وتمثل تماماً للقرار ١٢/٦٠ المتعلق بكوبا. وتحرص نيجيريا في سياستها على تعزيز العلاقات الودية بين الدول، وتعارض اللجوء إلى التدابير الانفرادية لتسوية الخلافات السياسية.

## هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لم تسنّ جمهورية هايتي أو تطبق أي قوانين أو لوائح تمس بآثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادة دول أخرى. وبذلك تكون جمهورية هايتي ممثلة تماماً للقرار ١٢/٦٠ وعازمة على التقيد بأحكامه.

## الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - لم تسنَّ الهند أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ١٢/٦٠، وبالتالي، فإن ضرورة إلغاء أو إبطال مثل هذه القوانين أو التدابير غير واردة.
- ٢ - وقد عارضت الهند باستمرار أي تدابير يفرضها أي بلد بصورة انفرادية وتمس سيادة بلدان أخرى، بما في ذلك أي محاولة لمد نطاق آثار قوانين بلد ما بشكل يتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.
- ٣ - والهند تذكر بالوثائق الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المعقودة بكوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣ حول هذا الموضوع، وتحضّ المجتمع الدولي على اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية الحقوق السيادية للبلدان كافة.

## اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - لم تسنَّ حكومة اليابان أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ١٢/٦٠.
- ٢ - وترى حكومة اليابان أن السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه كوبا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها مسألة ثنائية بالدرجة الأولى. ومع ذلك، تشاطر اليابان غيرها مشاعر القلق التي أثارها قانون حرية كوبا والتضامن الديمقراطي لسنة ١٩٩٦ (المعروف بقانون هيلمز - بيرتون)، وقانون الديمقراطية في كوبا لسنة ١٩٩٢، من أن تطبيق مثل هذه القوانين قد يسبب مشقة لا موجب لها.
- ٣ - ولا تزال حكومة اليابان تتابع عن كثب الحالة فيما يتعلق بالقوانين المذكورة آنفا وبالظروف المحيطة بها، ولا يزال قلقها في هذا الشأن على حاله. وبعد دراسة الموضوع بأقصى قدر من العناية، أدلت اليابان بصوتها لصالح القرار ١٢/٦٠.

## اليونان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

- ١ - تنفذ اليونان القرار ١٢/٦٠ تنفيذا تاما، في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولم تسنَّ اليونان أو تطبق مطلقا، حتى الآن، أي قوانين أو تدابير

من النوع المشار إليه في القرار ١٢/٦٠، يُفرض من خلالها حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا.

### ثالثاً - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

مكتب منسق منظومة الأمم المتحدة المقيم المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - يورد هذا التقرير أبرز الآثار السلبية التي ينبغي مراعاتها في تقرير الأمين العام عن القرار ١٢/٦٠.

٢ - وقد تولّى فريق الأمم المتحدة القطري إعداد تقارير عن الآثار المترتبة على الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذه المرة، لم يطرأ أي تقدم ملحوظ في هذا المجال. وعلى العكس من ذلك، بدأ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ سريان تدابير إضافية لتشدّد الحصار كانت حكومة الولايات المتحدة قد أعلنتها من قبل. واستمر العمل بالتدابير التي استحدثت في إطار الحصار، مما أثر بصورة سلبية على كوبا طوال الـ ١٢ شهراً الماضية.

٣ - وكان تأثير الحصار ملحوظاً في كافة مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وقد أثر هذا الوضع بصفة أساسية على الشعب الكوبي، ولاسيما أشد فئاته ضعفاً.

٤ - وقد تضاعف التأثير السلبي للحصار في الأعوام الأخيرة بسبب تكرار حدوث الظواهر المناخية العنيفة، من قبيل الأعاصير وحالات الجفاف المستمر. وقد شهد عام ٢٠٠٥ ثاني أعنف موسم أعاصير في منطقة المحيط الأطلسي منذ عام ١٩٣٣. فخلال تلك الفترة، ضربت كوبا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، خمسة أعاصير استوائية هي: آرلين (حزيران/يونيه)، دينيس (تموز/يوليه)، كاترينا (آب/أغسطس)، ريتا (أيلول/سبتمبر)، ويلمبا (تشرين الأول/أكتوبر). وفضلاً عن ذلك، نكبت كوبا بحالة جفاف مستمرة أثرت بوجه خاص على المقاطعات الشرقية. وعلى الرغم من قدرات كوبا في مجالات التأهب والإنذار المبكر والاستجابة للكوارث الطبيعية المدمرة، فإن شدة هذه الكوارث وتكرارها قد أدت إلى تراكم الخسائر، وزاد من صعوبة جهود الإصلاح والتعمير.

٥ - وذكرت السلطات الكوبية أن إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالاقتصاد الكوبي من جرّاء الحصار منذ مطلع الستينات يبلغ ١٠٨ ٨٦ مليون دولار. وتتمثل أوجه الخسائر الرئيسية التقديرية فيما يلي: عدم تحصيل الإيرادات المتأتية من صادرات السلع

والخدمات؛ والآثار المالية والنقدية؛ والحوازر التكنولوجية؛ والتحرير على الهجرة، وهجرة الكفاءات؛ وتدهور الإنتاج والخدمات السكانية.

٦ - كما أن لهذا الوضع عواقب وخيمة على مبادرات التعاون الخارجي. وكمثال على ذلك، فإن الحصار يخلق صعوبات حمة بالنسبة لتنفيذ البرامج والمشاريع، مما يعزى إلى القيود المفروضة على شراء المستلزمات من الشركات الأمريكية، وإلى ارتفاع التكاليف.

### تأثير الحصار على العلاقات التجارية الكوبية

٧ - خلّف الحصار آثارا سلبية على كل من الميزان التجاري وحصيلة صرف العملات الأجنبية وحجم الإنتاج المحلي. وبالنظر إلى موقع كوبا الجغرافي، فإن السوق الأمريكية هي أقرب المناطق التجارية إليها وأكثرها ملاءمة وتنوعا. ولو كانت الظروف طبيعية، لأصبحت كوبا والولايات المتحدة شريكين تجاريين طبيعيين تعود عليهما التجارة بمنافع متبادلة. غير أن الشركات الكوبية المحلية لا تزال ممنوعة من شراء أي منتجات أو قطع غيار أو معدات تكنولوجية في أراضي الولايات المتحدة أو من الشركات الأمريكية، وذلك لاضطرابها إلى الشراء والاستيراد من أسواق بعيدة بتكلفة أعلى بكثير. فاستيراد السلع والخدمات عبر طرق غير مباشرة ومن بلدان بعيدة يزيد من تكاليف الشحن والوقود. كما أن الصادرات الكوبية لا بد من عرضها في أسواق نائية نظرا لتعذر بيعها في الولايات المتحدة.

٨ - وبفعل الحصار، لا تستطيع كوبا الاستفادة من السلف الإنمائية التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية. كما أن شح رأس المال وارتفاع تكلفته، بسبب ما ينطوي عليه من مجازفة كبيرة وغموض، قد حد من إمكانيات دعم خطط التنمية القومية و/أو المحلية. وإضافة إلى ذلك، فإن كوبا ممنوعة من التعامل بالدولار الأمريكي في المعاملات التجارية، مما يعني تكبدها خسائر فادحة بسبب اختلاف أسعار الصرف.

٩ - أما التدابير السلبية الإضافية التي استحدثتها حكومة الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٤ فشملت، على سبيل المثال لا الحصر، فرض قيود على التحويلات المرسلة إلى الأقارب في كوبا، وحظر شحن الملابس ومنتجات النظافة الصحية إلى الأقارب في الجزيرة، وقصر زيارات أقارب الدرجة الأولى على مرة واحدة كل ثلاث سنوات. وتحمل هذه القيود الإضافية في طياتها تأثيرا سلبيا مباشرا إضافيا على أفراد الأسر.

### الأغذية والزراعة

١٠ - نوّهت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) إلى أن الميزان التجاري الزراعي السالب ازداد من ٢٣،١ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٣٠٦،٧ مليون دولار في عام

٢٠٠٤. وللعام الثاني على التوالي، انخفض إنتاج كوبا من الحبوب في عام ٢٠٠٥ بنسبة قاربت ٥ في المائة. فالإنتاج القومي للألبان لا يفي بالاحتياجات المحلية المتزايدة من منتجات الألبان. كما أن إنتاج كوبا من المحاصيل الزيتية لا يذكر. ونتيجة لذلك، فإنها تعتمد اعتمادا شبة كلي على الواردات لتوفير احتياجاتها من الزيوت النباتية وغيرها من المنتجات. وقد أثر الحصار على استيراد المنتجات الغذائية المخصصة للاستهلاك الآدمي، نظرا لأن القيود تحد من كميتها ونوعيتها، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن الغذائي لأشد القطاعات السكانية ضعفا. وكما ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فإن الحصار لا يؤثر على استيراد المنتجات الغذائية المخصصة لاستهلاك الأسر المباشر فحسب، وإنما يؤثر كذلك على الاستهلاك الاجتماعي في المدارس والمستشفيات ودور الحضانة، كما يؤثر بصورة مباشرة على المستوى الغذائي للأطفال والمراهقين والأسر، وبالتالي على صحتهم.

١١ - وكما ذكر برنامج الأغذية العالمي، فإن الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة يؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة وكفاءة كوبا في مجالات البنية التحتية، وتجهيز الأغذية، وتوزيع المياه، والإنتاج الزراعي.

١٢ - وتفيد الفاو بأن القيود تنطوي على زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني، التي تنتجها أحيانا الشركات الأمريكية. وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي إلى تناقص الربح وتدني القدرة على سد الاحتياجات المحلية. وعموما، فلو كانت المعدات تشتري من الولايات المتحدة، لانخفضت التكاليف بما لا يقل عن ٢٠ في المائة.

١٣ - وهناك من النتائج الرئيسية المترتبة على الحصار، بالنسبة للزراعة ومصايد الأسماك والغابات والصناعات الغذائية، ما يتصل بالمشاكل الناجمة عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانيات التصدير (بالنسبة للبن، وعسل النحل، والتبغ، والاستاكوزا الحية، ومنتجات استزراع البحار) إلى أقرب الأسواق، أي الولايات المتحدة. كما أن النفاذ إلى الأسواق القريبة محدود، خاصة الأسواق ذات القدرة الشرائية المرتفعة. ولذلك، تضطر كوبا إلى تصدير منتجاتها إلى أسواق بعيدة، مع تكبد الفارق الهائل في تكاليف التسويق والتوزيع.

١٤ - واعتبارا من نهاية عام ٢٠٠١، وفي تناقض مع تدابير تشديد الحصار، أذنت حكومة الولايات المتحدة ببيع الأغذية والأدوية لكوبا. وكان مبرر هذا الإجراء هو الآثار التي خلفتها الكوارث الطبيعية على السكان. غير أن هذا الإذن ببيع المواد الغذائية لكوبا كان مشروطا بأن يكون الدفع نقدا ومقدما. وإضافة إلى ذلك، لم يسمح للسفن الكوبية التسجيل بنقل تلك البضائع من موانئ الولايات المتحدة إلى كوبا.

١٥ - وبوجه عام، تأثرت مشاريع الفاو التعاونية سلبيا نتيجة لزيادة تكاليف قطع الغيار اللازمة للمعدات الزراعية ومعدات النقل، وتكاليف اللوازم والمنتجات التي يتعين استيرادها، كالبذور عالية الجودة. كما كانت هناك قيود بالنسبة للحصول على اللقاحات الحيوانية والمعدات المخترية. ومن الأغذية التي يتولى برنامج الأغذية العالمي توزيعها، هناك ما ينتج محليا. وفي عام ٢٠٠٥، تأخر هذا الإنتاج أو تعطل بسبب تأخر وصول المواد الخام ومعدات الإنتاج وقطع الغيار.

### الصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية الأخرى

١٦ - كررت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التأكيد على استحالة شراء المعدات والأدوية واللقاحات ومضادات فيروسات النسخ العكسي اللازمة للوقاية والعلاج من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن استحالة شراء الجيل الجديد من المضادات الحيوية والمعدات المخترية الأمريكية الصنع والحماية ببراءات اختراع أمريكية، وذلك رغم أن هذه المنتجات قد تم شراؤها من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وفي حالات شتى، رفضت المؤسسات الحكومية الأمريكية إصدار تراخيص. وقد تأثرت مشتريات مضادات فيروسات النسخ العكسي، اللازمة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لأن الجهات المنتجة لها شركات أمريكية. وقد عرض مكتب اليونيسيف القطري الدعم لتيسير شراء مضادات فيروسات النسخ العكسي للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. واتصل مقر اليونيسيف في كوبنهاغن ببعض شركات الأدوية، مثل "آبوت" و"ميرك" و"بريستول - مايرز سكويب". غير أن هذه الشركات لم تستطع عرض أسعار منتجاتها بسبب الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة. وبالتالي، تأخر شراء مضادات فيروسات النسخ العكسي، وتعين الاتصال بموردين أكثر بعدا، ومن ثم تكبد أسعار أعلى.

١٧ - وفي بعض الحالات، يقف الحصار حائلا دون حصول هيئات الصحة الكويتية على الأدوية والمعدات اللازمة، مثلا، لجراحات زرع القلب للأطفال، والتي لا تصنع إلا في الولايات المتحدة. وللحد من الأثر المباشر لذلك على السكان، ولت سلطات الصحة الكويتية وجهها شطر موردين آخرين، رغم مساوئ ارتفاع أسعار الأدوية وتكاليف الشحن.

١٨ - ولهذا القيود تأثيرها على البرامج الاجتماعية، كالبرامج الصحية والتثقيفية والجنسية والإنجابية. كذلك، تفيد اليونيسيف بأن نوعية العناية الطبية بالأطفال المعاقين أصبحت محدودة بسبب الافتقار إلى الأدوية اللازمة للمساعدة على التحكم في العضلة العاصرة في حالات التواء الشوكي الخلفي، فضلا عن نقص المشتقات الأخرى، والكورتيكويدات،

والمضادات الحيوية من الجيل الثالث، ومضادات الأكسدة، والأكياس البولية للأطفال. وتنوه منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية إلى أن مبيدات القوارض والبعوض والآفات الأخرى، التي يتعين شراؤها من أسواق بعيدة بسبب استحالة شرائها من الولايات المتحدة، قد ازدادت أسعارها بما لا يقل عن ٣١٨ ٠٠٠ دولار.

١٩ - وينوه موئل الأمم المتحدة إلى أن بناء وصيانة المستوطنات البشرية، فضلا عن إعادة البناء بعد الكوارث، تتطلب كلها إمدادات متصلة من مواد البناء المستوردة والمعدات ورؤوس الأموال. غير أن هذه الإمدادات توقفت بسبب الحصار. كما أن القيود المفروضة على استهلاك الوقود انتقصت من كفاءة الخدمات المقدمة، كجمع النفايات الصلبة، وجعلتها في أغلب الأحوال غير مستدامة بيئيا.

٢٠ - وقد أدى الاضطرار إلى شراء هذه المعدات والأدوية من بلدان أخرى إلى تأخر استفادة الفئات الضعيفة منها، كالمواليد، ومرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والمراهقين، والشباب، والنساء، والمسنين. وكما يفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ففي تنفيذ مشروع ممول من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، تأخر تسليم اللحوم المعلبة لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمدة تجاوزت ستة أشهر، وذلك لأن المورد البرازيلي تعاقدت معه شركة أمريكية ورفض تنفيذ العقد.

٢١ - وفيما يتعلق بشح مياه الشرب بسبب الحصار، تفيد اليونيسيف، بناء على أرقام تم الحصول عليها من المعهد القومي للموارد المائية، بأن هناك ما يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ أسرة لا تستطيع الحصول على المياه المأمونة في ثلاث من المقاطعات الشرقية الخمس. كما تفتقر حوالي ٢٠٠ شبكة مياه ريفية إلى وسائل المعالجة الملائمة للمياه. ويفيد موئل الأمم المتحدة بأن محدودية الحصول على الكيماويات والمعدات المنخفضة التكلفة اللازمة لمعالجة المياه ومياه الفضلات تنتقص من نوعية هذه الخدمات، مما يخلف آثارا سلبية على البيئة والصحة العامة.

٢٢ - وتفيد تقارير عام ٢٠٠٦ إلى أن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، فضلا عن منظمتي "الولايات المتحدة الأمريكية/كوبا" و"الجمعية الخيرية الأطلسية" الأمريكيتين غير الحكوميتين، لم تمنح موافقتها على التبرع بحواشيب ومواد ومعدات مخبرية.

٢٣ - وعلى الرغم من صعوبة تحديد كم الضرر الذي لحقه الحصار بالبرامج التي تديرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإنه لا يزال يؤثر، من حيث النوعية، على مدى توافر الموارد التعليمية.

٢٤ - وتفيد اليونيسيف بأن مطبوعات الكتب المدرسية ومسارد المؤلفات اللازمة لا تزال غير كافية لسد احتياجات المدارس على صعيد القطر. وتضيف أنه لا يزال هناك نقص حاد

في أقلام الرصاص والكراريس والورق اللازم للأغراض التعليمية العامة، وكذلك في الإمدادات اللازمة لتشغيل المختبرات والورش.

### نقل التكنولوجيا والتبادل العلمي

٢٥ - غالباً ما يؤدي التبادل التجاري إلى نقل الدراية الفنية. غير أن القيود المفروضة على العلاقات التجارية تحد من فرص نقل التكنولوجيا إلى الشعب الكوبي. وإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الكوبية ممنوعة من استخدام براءات الاختراع التي منشؤها الولايات المتحدة وتسوقها تجارياً شركات أمريكية. ولهذا الحظر آثاره السلبية على تنمية البلاد وعلى أنشطة التعاون.

٢٦ - وواجهت منظومة الأمم المتحدة في كوبا صعوبات ومعوقات حمة في تنفيذ مشاريع التعاون التقني، خاصة فيما يتعلق بشراء المعدات، كالبرامجيات وقطع الغيار، وفي تطوير تكنولوجيات جديدة كانت نفسها، أو مكوناتها، قد صنعت في الولايات المتحدة. وكما يفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المشاريع قد تتأخر كثيراً بسبب عجز الشركات القائمة بتنفيذ مشروع ما عن شراء معدات مصنعة بتكنولوجيا تحمل براءة اختراع أمريكية. وفي مجال الثقافة، تنوه اليونسكو إلى أن الحصار يجد من القدرة على اقتناء المواد اللازمة لحفظ الآثار والتماس تعاون المؤسسات الأمريكية المستعدة للتعاون لولا ظروف الحصار.

٢٧ - وأفادت عدة وكالات بأنه حتى في سياق مشاريع التعاون التقني التي تنفذها الأمم المتحدة، ازداد تبادل البعثات العلمية وغيرها من المبادلات الأكاديمية والمهنية بين كوبا والولايات المتحدة تعقيداً بسبب سياسة التأشيرات. وفي الوقت نفسه، لم تسمح الحكومة الأمريكية للعلماء و/ أو الفنيين الأمريكيين بالسفر إلى كوبا في بعثات التبادل العلمي.

### اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

### خلفية اقتصادية

١ - لا يزال الحصار المفروض من قبل حكومة الولايات المتحدة على كوبا قائماً منذ ما يزيد على أربعة عقود، مما أثر على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للشعب الكوبي. كما أن هذه السياسة الانفرادية قد أثرت على قرارات بلدان أخرى. وخلال السنوات الـ ١٥ الماضية، اتخذت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خطوات لتشديد الحصار، منها إصدار ما يسمى بقانون توريتشيللي (١٩٩٢) وقانون هيلمز - بيرتون (١٩٩٦) وتدابير أخرى خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ يلي بيانها فيما بعد.

- ٢ - ونقلا عن السلطات الكويتية، فإن إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكويتي نتيجة للحصار يبلغ ٨٢ ٠٠٠ مليون دولار. وهذا يعادل ١٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا في عام ٢٠٠٥، إذا استخدمنا سعر الصرف الرسمي للبيزو الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، وهو ١:١.
- ٣ - وخلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، واجهت كوبا تحديات كانت موجودة من قبل في السنوات السابقة، كتقلبات الأسعار وسوق الصرف الأجنبي التي نجمت عن التدابير الجديدة التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ من أجل تشديد الحصار، والتي شملت فرض قيود إضافية على المواطنين الأمريكيين الراغبين في السفر إلى كوبا، وكذلك على التحويلات المرسلة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأقارب في كوبا، وهو ما قدرت قيمته في عام ٢٠٠٥ بما يزيد على ٩٠٠ مليون دولار. ويعيش في الولايات المتحدة الأمريكية نحو ١,٣ مليون أمريكي كوبي.
- ٤ - وردا على هذه التدابير، اضطرت الحكومة الكويتية إلى رفع أسعار البترين وغيره من المحروقات والمنتجات التي تباع بالعملة الأجنبية في متاجر السوق الحرة. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط الزيادة في أسعار عام ٢٠٠٥ في الأسواق التي تسيطر عليها الحكومة و ٨٤٤ في المائة، مما أرهق كاهل الشعب الكويتي.
- ٥ - وردا على الضغوط التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على المصارف الأجنبية التي تجري معاملات مع كوبا بالدولار الأمريكي، قامت الحكومة الكويتية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بحظر تداول الدولار الأمريكي في أراضيها الإقليمية، وأصدرت تعليمات تقضي بالتداول العام للبيزو القابل للتحويل (دولار واحد مقابل بيزو كوبي واحد قابل للتحويل)، وفرضت ضريبة قدرها ١٠ في المائة على عمليات تحويل الدولار الأمريكي إلى البيزو القابل للتحويل. وكانت نتيجة ذلك أن ازدادت الاحتياطات الدولية التي تقدر بمبلغ ٩١٦ مليون دولار أمريكي، لأن السكان كان لديهم قدر كبير من الاحتياطات النقدية بالدولار.
- ٦ - وفي عام ٢٠٠٥، اتخذت السلطات النقدية تدابير أخرى للتغلب على آثار تشديد الحصار، كان من بينها ما يلي:
- (أ) تحديد سعر صرف البيزو الكويتي مقابل الدولار في السوق الموازية بـ ٢٤:٢٥ (مما يشكل ارتفاعا اسميا في قيمة البيزو قدره ٨٤٣ في المائة)، اعتبارا من ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، بالنسبة لعمليات بيع وشراء البيزو القابل للتحويل في شركات الصرافة التابعة للدولة.

(ب) اعتباراً من ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أمرت لجنة البنك المركزي للسياسة النقدية برفع القيمة الاسمية للبيزو القابل للتحويل بنسبة ٨ في المائة مقابل جميع العملات الأجنبية، بما فيها الدولار الأمريكي واليورو.

٧ - ونتيجة لذلك، انخفضت القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنسبة ٢٣ في المائة طوال فترة الـ ١٢ شهراً المنتهية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، ولم تتغير منذئذ. وقد أعلنت السلطات الكوبية نيتها على الاستمرار التدريجي في رفع قيمة العملة الوطنية حتى يتم توحيد النقد.

٨ - وخلال عام ٢٠٠٥<sup>(١٥)</sup>، استمرت مبيعات الأغذية والأدوية بمقتضى الإذن الصادر عن الولايات المتحدة اعتباراً من نهاية عام ٢٠٠١. ومع أن هذا الحدث لم يسبق له مثيل في العقود الماضية، فإنه يجب ألا يعتبر محاولة من جانب حكومة الولايات المتحدة لرفع الحصار.

٩ - وقد حمل الحصار كوبا على البحث عن شركاء تجاريين جدد، رغم أنه لو كانت الأحوال عادية لكانت كوبا والولايات المتحدة شريكين اقتصاديين طبيعيين يتبادلان المنافع التجارية. ومن ثم، ولت كوبا وجهها شطر جمهورية فنزويلا البوليفارية والصين، ثم بوليفيا مؤخراً، حيث عملت على تعزيز الروابط مع تلك البلدان. فعلى سبيل المثال، بلغت صادرات كوبا من السلع والخدمات إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية في عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ٣٠٠٠ مليون دولار، مقابل ٩٠ ٠٠٠ برميل نفط يوميا. وفي عام ٢٠٠٥، ازداد معدل التبادل التجاري بين كوبا والصين بنسبة ٦٧ في المائة، رغم انخفاضه نسبياً في البداية. وختاماً، قامت كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وبوليفيا، تعزيزاً للعلاقات التجارية فيما بينها، بتوقيع اتفاق تجاري مشترك في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

### منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - يمكن إيجاز التغيرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق فيما يلي:

(أ) تحسّنت فرص الحصول على الغذاء، مع تراجع معدلات الحرمان منه من مستويات متدنية إلى مستويات أكثر تدنياً. فقد شهدت الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ اتساع رقعة

(١٥) ووفق على هذا الاستثناء من الحصار بعد إعصار ميشيل (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، وكان القصد منه أن يكون وفقاً على تلك الكارثة فحسب.

الحرمان من الغذاء، مع ارتفاع عدد المحرومين منه، بينما انعكس هذا الاتجاه في السنوات القليلة الماضية، أي خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥؛

(ب) شهد عام ٢٠٠٥ معاودة هبوط إنتاج محاصيل الحبوب (خاصة الأرز والذرة) بفعل الأعاصير واستمرار الجفاف ونقص الأسمدة. ولأن كوبا بلد مستورد للحبوب، فإن هذا الهبوط لم يحدث أي أزمة غذائية، بل أن الاستهلاك المحلي للأغذية تزايد بتزايد استيرادها وتزايد إنتاج لحم الخنزير؛

(ج) في أعقاب اللوائح التي فرضتها الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤، والتي ألزمت كوبا بسداد تكاليف وارداتها من الولايات المتحدة مقدما، أصبح التبادل التجاري بين البلدين أكثر صعوبة. ونتيجة لتشديد اللوائح من جانب الولايات المتحدة، لجأت الحكومة إلى رفع أسعار معظم المنتجات "المسعرة بالدولار". ومن شأن السياستين أن تؤثرا سلبا على استهلاك الأغذية.

٢ - أما النتائج الرئيسية المترتبة على الحصار بالنسبة للزراعة ومصايد الأسماك والصناعات الغذائية فيجب مواصلة النظر إليها من منظورين مختلفين، هما:

(أ) المشاكل الناجمة عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانيات التصدير (بالنسبة للبن، وعسل النحل، والتبغ، والاستاكوزا الحية، ومنتجات استزراع البحار) إلى أقرب الأسواق، أي الولايات المتحدة. وقد ترتبت على ذلك خسائر فادحة، نظرا للاضطرار إلى بيع تلك المنتجات إلى أسواق نائية، مع تكبد الفارق الهائل في تكاليف التسويق والتوزيع. وعلاوة على ذلك، فإن التبادل التجاري غالبا ما يسفر عن نقل الخبرة والمعرفة. بيد أن الكوبيين غير مستفيدين من هذه الإمكانية؛

(ب) زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي والسمكي والحيواني (الوقود، وقطع غيار الآلات الزراعية، وعلف الحيوان، ومبيدات آفات المحاصيل والمواشي، والأسمدة، فضلا عن المنتجات التكنولوجية المتقدمة، كمبيدات الأعشاب، والمبيدات الحشرية المنخفضة السمية، وغيرها من المبيدات القوية أو الأدوية البيطرية، ومعدات تشخيص الأمراض، التي لا تنتجها غالبا سوى الشركات الأمريكية). وهذا كله يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي إلى تناقص الربح وتدني القدرة على سد الاحتياجات المحلية. وعموما، فلو كانت المعدات تشتري من الولايات المتحدة، لانخفضت تكاليف استيرادها بما لا يقل عن ٢٠ في المائة.

٣ - وقد خلف الحصار آثارا سلبية على كل من الميزان التجاري وحصيلة صرف العملات الأجنبية، وكذلك على حجم الإنتاج المحلي. وازدادت قيمة المنتجات الزراعية

المستوردة من ٦, ٨٠٨ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٢, ٩٢٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وفي الوقت نفسه، انخفضت الصادرات من ٥, ٧٨٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥, ٦٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤. وطوال الفترة نفسها، ازداد الميزان التجاري الزراعي السالب من ١, ٢٣ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩ إلى ٧, ٣٠٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٤. وأثر الحصار كذلك على استيراد المنتجات الغذائية المخصصة للاستهلاك الآدمي، لاسيما المنتجات اللازمة لسد احتياجات البرامج الاجتماعية، نظرا لأن القيود تحد من كميتها ونوعيتها، مما أثر مباشرة على الأمن الغذائي للفئات الضعيفة من السكان.

#### ٤ - آثار الحصار على سلع زراعية مختارة:

(أ) **الحبوب:** في عام ٢٠٠٥، هبط إنتاج كوبا من الحبوب، للعام الثاني على التوالي، بنسبة ٥ في المائة تقريبا. ففي موسم تسويق ٢٠٠٤-٢٠٠٥، قدرت قيمة الواردات من الحبوب بحوالي ١, ٢ مليون طن، منها ٨٠٠ ٠٠٠ طن من القمح، و ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الذرة، و ٨٠٠ ٠٠٠ طن من الأرز. ورغم أن كوبا كانت في الماضي تستورد معظم احتياجاتها من الحبوب من الاتحاد الأوروبي، فإن تخفيف الولايات المتحدة للجزاءات، اعتبارا من عام ٢٠٠١، أسفر عن تزايد مشترياتها من الولايات المتحدة. ففي موسم التسويق ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بلغت واردات كوبا من الذرة ٨٠ في المائة، ومن القمح ٤٧ في المائة، ومن الأرز ٢٣ في المائة. وفي حالة الأرز، ارتبط شرط السداد المبكر، الذي فرضته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤، بتخفيض الواردات من الولايات المتحدة بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. وعوضت كوبا هذا التخفيض بزيادة مشترياتها من فييت نام، مما زاد من إجمالي وارداتها من الأرز. بيد أن التحول نحو استيراد الأرز من فييت نام ليس مرده الوحيد ما فرضته الولايات المتحدة من قيود. فالأرجح أنه جاء نتيجة لاعتبارات اقتصادية، خاصة شروط الأسعار والقروض؛

(ب) **البذور الزيتية:** يكاد إنتاج كوبا من المحاصيل الزيتية لا يذكر، وبالتالي فإنها تعتمد اعتمادا شديدا على الواردات لتوفير احتياجاتها من الزيوت النباتية والعجائن الزيتية. ومن أهم الواردات في هذا المجال فول الصويا وزيت الصويا وعجينة الصويا. ومنذ أن فرضت الولايات المتحدة الحصار على كوبا، أصبحت البرازيل والأرجنتين المصدرين الرئيسيين لها من فول الصويا ومشتقاته. وصدرت المكسيك وكندا من حين إلى آخر كميات (صغيرة) إلى كوبا. ومن بين المصادر الأخرى التي تستورد منها كوبا زيوتا وعجائن، بخلاف زيت فول الصويا، الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوروبي وكندا والصين. ومنذ عام ٢٠٠٢، أي عقب تخفيف الولايات المتحدة من قيود تصدير الأغذية، استؤنفت واردات

فول الصويا ومشتقاته من ذلك البلد، بحيث حلت محل معظم المشتريات من المصادر الأخرى؛

(ج) **السكر الخام:** في عام ٢٠٠٤، بلغ إنتاج السكر الخام - وهو أهم محصول زراعي للتصدير وإدراج العملة الأجنبية - ٢٤, ٢ مليون طن، وهو ارتفاع طفيف عن أدنى مستوى سجله هذا المحصول منذ ٧٠ سنة (٢, ٢ مليون طن في عام ٢٠٠٣). ونتج هذا، أساساً، عن إعادة هيكلة قطاع المطاحن واستمرار نقص المستلزمات الزراعية بسبب ندرة التمويل الحكومي. ونتيجة لهبوط إنتاج قطاع السكر، تجلّى جانب من إعادة هيكلة صناعة السكر في تحويل ٧٦٣ ٠٠٠ فدان من إنتاج قصب السكر إلى زراعة الغابات. ويجري حالياً ترحيل فنيي وإداريي صناعة قصب السكر، ممن كانوا مرتبطين بقطاع السكر، لإعادة تدريبهم على العمل في قطاع الغابات. ومع ذلك، بلغت صادرات كوبا من السكر الخام، في عام ٢٠٠٤، ما مقداره ٩, ١ مليون طن؛

(د) **منتجات اللحوم:** تناقص إجمالي إنتاج اللحوم بنسبة ٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بعد أن انخفض في العام السابق بنسبة ٤, ٣ في المائة بسبب نقص علف الحيوان والمعادن والفيتامينات والمحسنات الوراثية ومعدات الحضانة وغيرها. و تناقص إنتاج البيض في عام ٢٠٠٤ عنه في عام ٢٠٠٣ بنسبة ٢ في المائة. أما صادرات الولايات المتحدة من لحم الدجاج إلى كوبا، والتي استفادت من إعفاء الدواجن في عام ٢٠٠١ من الحصار الطويل، فارتفعت إلى مستويات قياسية. فقد ارتفعت من الصفر في عام ٢٠٠٢ إلى ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٤، مما جعل من كوبا سابع أكبر سوق لصادرات الولايات المتحدة. ورغم المخاوف التي أثارها إنفلونزا الطيور عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، يرجح أن تظل صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا تستفيد من الطلب المتزايد على الدجاج. وتعد البرازيل وكندا من الموردين الرئيسيين الآخرين إلى كوبا. وقد أولت السياسة الغذائية الجديدة الأولوية لإنتاج لحم الخنزير (خاصة في مزارع صغيرة ومتوسطة)، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على بروتين اللحوم. ففي عام ٢٠٠٥، ازداد إنتاج لحم الخنزير من ٤٠ ٠٠٠ إلى ١٠٠ ٠٠٠ طن. بيد أن تكاليف العلف اللازم لإنتاج لحم الخنزير قد ارتفعت كثيراً بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والمعاملات التجارية؛

(هـ) **منتجات الألبان:** لا يفي الإنتاج السنوي المحلي من الألبان، البالغ ٦٠٠ ٠٠٠ طن، بالاحتياجات المحلية المتزايدة من منتجاتها. ذلك أن حوالي ٨٨ في المائة من واردات الألبان عبارة عن لبن جاف (٧٥ ٠٠٠ طن سنوياً) يأتي معظمه من نيوزيلندا والاتحاد الأوروبي. وتخصص الواردات، بصفة رئيسية، للبرامج الاجتماعية الحكومية. ومع القيام، عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، بتخفيف بعض القيود المفروضة على واردات الأغذية من الولايات المتحدة، توجهت إلى كوبا شحنات عرضية من اللبن الجاف. وفي أعقاب فرض

الولايات المتحدة شرط السداد المبكر، أفادت التقارير بتناقص الشحنات القادمة من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ عما كانت عليه عام ٢٠٠٤. ونتيجة لذلك، اتجهت كوبا إلى شراء اللين الجاف من بلدان أخرى؛

(و) **منتجات الأسماك:** تمتاز جميع صادرات كوبا من الأسماك بكونها منتجات عالية الجودة، خاصة الجميري والاستاكوزا المحمدين اللذين يكثر عليهما الطلب في السوق الدولية. غير أن إمكانية النفاذ إلى الأسواق القريبة محدودة، خاصة الأسواق ذات القوة الشرائية المرتفعة، مما يضطر كوبا إلى التصدير إلى أسواق بعيدة، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف التسويق والتوزيع. وفي عام ٢٠٠٤، بلغت حصيلة صادرات ٦ ٢٣٧ طنا من منتجات الأسماك ٣، ٦٥ مليون دولار. ومن جهة أخرى، بلغ تكاليف واردات ٧٩٧ ١٢ طنا من المنتجات السمكية المنخفضة القيمة ١ ١٤ مليون دولار.

٥ - المساعدة التقنية المقدمة من الفاو إلى كوبا: ردا على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا، ترفض الحكومة الكوبية تلقي التعاون التقني منه أو من أي بلد عضو فيه. لذلك، أصبح برنامج الفاو للتعاون التقني وبرنامج الفاو التعاوني وصندوق تليفود مصدرا رئيسيا لأنشطة التعاون التقني التي تفيدها قطاعات الزراعة والأغذية ومصايد الأسماك والغابات. وخلال عام ٢٠٠٥، دخل ٢٦ مشروعا في كوبا مرحلة التشغيل، منها المشاريع المتصلة بحالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية (الأعاصير بصفة رئيسية). وستواصل الفاو مساندة جهود كوبا من أجل زيادة استدامة الأمن الغذائي، وذلك من خلال: (أ) تكييف وتنويع الزراعة، (ب) زيادة الأمن الغذائي ونوعية الأغذية، (ج) جعل أسعار الأغذية في متناول أفراد الشعب. كما ستساند الفاو جهود كوبا الموجهة نحو حماية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها، بما يشمل الغابات والتربة والمياه والتنوع البيولوجي. وظلت عمليات تنفيذ المشاريع في كوبا متعثرة بفعل الحصار الاقتصادي وبسبب ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية ومحدودية اقتنائها وتوافرها. وكان لكل ذلك تأثير سلبي على فعالية موارد التنمية.

### الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - تنظم المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع الدول الأعضاء فيها المادة الثالثة-جيم من نظامها الأساسي، التي تقضي بأن "تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي".

٢ - وعمقتضى المادة الآنفه الذكر، تعمل الوكالة على تذليل أي صعوبات قد تنشأ لدى تنفيذ برنامجها للتعاون التقني في كوبا، وذلك لكفالة تحقيق الغرض منه.

### منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - تتمثل ولاية منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) في العمل على تطوير الطيران المدني في العالم بصورة آمنة ومأمونة ومنظمة. والإيكاو ليست طرفاً مباشراً في تنفيذ القرار ١٢/٦٠ الذي يستهدف الدول، لا المنظمات.

٢ - وكوبا، بوصفها من الدول المتعاقدة مع الإيكاو، تستفيد من المساعدة المقدمة عن طريق برنامج التعاون التقني والبرنامج العادي للإيكاو، سواء بمقر المنظمة أو بمكتبها لأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بالمكسيك. وقد يسرت المنظمة مشاركة كوبا في جميع مشاريع التعاون التقني الإقليمية، كما تساعدها حالياً في تحسين بنيتها التحتية الخاصة بالطيران المدني الدولي عن طريق مشاريع التعاون التقني القطرية.

٣ - وقد اتسع نطاق تعاون المنظمة مع كوبا بدرجة كبيرة خلال العقد المنصرم، حيث قدمت الحكومة الكويتية وهيئة الطيران المدني التابعة لها عدداً من الطلبات إلى الإيكاو لمساعدتها في تنفيذ مشاريع التعاون التقني في مجالات سلامة الطيران، وسلامة المطارات، وتطوير البنية التحتية الخاصة بالملاحة الجوية، وتطوير هيئة الطيران المدني، وتنمية الموارد البشرية، وبرامج التدريب على المستويين الإداري والتقني، وتحديث التكنولوجيا.

٤ - ونتيجة للحصار، ظهرت صعوبات وقيود عديدة في إدارة وتنفيذ مشاريع التعاون التقني بين الإيكاو وكوبا، خاصة في ما يتعلق بشراء قطع الغيار والمعدات، بما فيها المعدات الإلكترونية، التي تصنع بصورة كاملة أو جزئية في الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن هيئة الطيران المدني الكويتية أصبحت تواجه مصاعب حمة في الحصول من السلطات الأمريكية على التراخيص اللازمة لتصدير عدد من المعدات المشتراة. وفي مجال التدريب، أصبح من المستحيل التماس موافقة مراكز التدريب الأمريكية على تدريب مسؤولي الطيران المدني الكويتيين. كما أن مصاعب الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة حالت دون مشاركة مسؤولي الطيران المدني الكويتيين في المؤتمرات الدولية التي تعقدها الإيكاو في أراضي الولايات المتحدة.

## منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - كما ورد في تقارير السنوات الماضية، فإن كوبا تُعامل بنفس الطريقة التي تُعامل بها أي دولة عضو أخرى في منظمة العمل الدولية، كما أنها تشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي السنوي وسائر هيئات المنظمة.

٢ - ويواصل مكتب منظمة العمل الدولية في المكسيك تنفيذ برنامجه للتعاون التقني بشأن قضايا العمالة والعمل اللائق في كوبا. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ستوفر المنظمة مساعدات تقنية في ثلاث مجالات تخصصية هي:

- تحسين إنتاجية العمل لصالح العمال؛
- الإسهام في تعزيز برامج وسياسات الضمان الاجتماعي الوطنية؛
- كفاءة فعالية نظم الوقاية تقليلاً للحوادث والأمراض الناجمة عن ظروف العمل.

٣ - وفي إطار هذه المجالات الثلاثة، تتمثل الأنشطة الرئيسية في التدريب على تحسين الإنتاجية في أماكن العمل بمصانع السكر، ومراجعة استراتيجيات مرتبات العاملين في هذه الصناعات؛ وتحسين برامج اشتراكات واستحقاقات الضمان الاجتماعي؛ وتدريب مفتشي العمل في مجالات منها السلامة والصحة. وبناء على طلب من وزارة العمل، فإن المنظمة قد توفر مساعدات تقنية وفقاً لمعايير عمل دولية مختارة، مع تنقيح قانون العمل. وختاماً، فإن التعاون مع النقابات يتمحور حول معايير العمل الدولية، وبرامج الضمان الاجتماعي، وقضايا السلامة والصحة في أماكن العمل.

## الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - في دورة عام ٢٠٠٦ العادية لمجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، المنعقدة خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أثبتت مسألة شواغل كوبا حيال التشويش على اتصالاتها السلوكية واللاسلكية. ومن المنتظر أن تثار هذه المسألة مرة أخرى خلال المؤتمر القادم لمفوضي الاتحاد، المقرر أن يُعقد في أنطاليا بتركيا خلال الفترة من ٦ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٢ - وللدول الأعضاء في الاتحاد أن تسوي ما بينها من خلافات حول المسائل المتعلقة بتفسير أو تطبيق دستور الاتحاد أو اتفاقياته أو لوائحه الإدارية، بما فيها لوائح الاتصالات اللاسلكية (وكلها تتناول التشويش الضار)، وفقا لأحكام المادة ٥٦ من الدستور. غير أن هذه الأحكام تفتقر إلى آليات الإنفاذ.

٣ - والغرض من دستور واتفاقية الاتحاد تيسير إقامة علاقات سلمية وتعاون دولي فيما بين الشعوب، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، تود الدول الأعضاء في الاتحاد أن تسوى الخلافات المتصلة بالصكوك الأساسية للاتحاد بصورة ثنائية، مع التوقف عن التشويش الضار، واحترام السيادة.

٤ - وفي حالة كوبا، يود الاتحاد أن يؤكد مرة أخرى أن التحدي الرئيسي يكمن في تنفيذ الحلول التكنولوجية بدون استخدام التكنولوجيات التي يحظر تصديرها إلى كوبا.

#### منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - كان للآثار التي تراكمت على مدى ٤٤ عاما من الحصار الاقتصادي والمالي، فضلا عن التدابير التي فرضت مؤخرا، تأثير مباشر على الشعب الكوبي. فمع بداية عام ٢٠٠٦، حظر على عدد كبير من وكالات السفر الأمريكية بيع تذاكر طيران على الرحلات الجوية المتجهة إلى كوبا. وقد أدى هذا إلى منع الاتصالات والعلاقات الأسرية، مما زاد من القيود المفروضة على التحويلات المالية، وقصر زيارات أقارب الدرجة الأولى على مرة واحدة كل ثلاث سنوات، وحظر شحن الملابس ومنتجات النظافة الصحية إلى الأقارب.

٢ - وتواجه كوبا قيودا تجارية خطيرة تضطرها إلى الاستيراد من بلدان بعيدة عنها، مما يكبدها تكاليف باهظة للغاية ويؤثر سلبا على تعاون الأمم المتحدة. وبالنسبة لليونيسيف، فإن هذا يحد من القدرة على شراء اللوازم والإمدادات الضرورية لمشاريع التعاون. كذلك، حد الحصار من القدرة على استيراد المنتجات الغذائية المخصصة لاستهلاك الأسر والاستهلاك الاجتماعي (في المدارس والمستشفيات ودور الحضانة)، مما أثر بصورة مباشرة على المستوى الغذائي والصحي للسكان. وتجلت آثار مشاهمة لذلك في عدم تلبية الاحتياجات المتصلة بالمواد والمستلزمات التعليمية الأساسية.

٣ - وفيما يلي بعض الأمثلة الحية على الآثار الضارة التي يعانيها الشعب الكوبي من جراء الحصار:

(أ) الصحة:

'١' الافتقار إلى التكنولوجيا والمعدات اللازمة لإجراء جراحات زرع الكبد للأطفال، سيما وأن المنتج الوحيد لها هو الولايات المتحدة الأمريكية؛

'٢' التوقف التام لحركة شراء العقاقير المثبطة لنمو الخلايا، واللازمة لعلاج الأطفال المصابين بالسرطان، بقيام الشركات الأمريكية عبر الوطنية بشراء المختبرات الصيدلانية التي كانت متعاقدة من قبل مع كوبا؛

'٣' الاضطرار إلى اللجوء إلى أسواق خارج الولايات المتحدة الأمريكية لشراء الجيل الجديد من المضادات الحيوية وغيرها من الأدوية التي تتوقف عليها حياة المواليد المصابين بعيوب خلقية في القلب؛

'٤' انخفاض مستوى العناية الطبية بالأطفال المعاقين بسبب نقص الأدوية والمعدات اللازمة، التي ارتفعت أسعارها نتيجة لاستيرادها من أسواق بعيدة؛

(ب) الغذاء والتغذية: نظرا لصعوبة استيراد المنتجات الغذائية بفعل الحصار، لا يزال شح الأغذية الغنية والمحسنة بالحديد يسبب إصابة السكان بمرض فقر الدم الناجم عن نقص الحديد، خاصة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين والحوامل والنساء اللاتي بلغن سن الخصوبة. والواقع أن الانتشار الحالي لنقص الحديد بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٢ شهرا لم يتراجع<sup>(١٦)</sup> منذ الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠؛

(ج) فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: تأخر شراء اليونيسيف لمضادات فيروسات النسخ العكسي، دعما للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، لأن كبار الموردين لم يتمكنوا من شحن منتجاتهم بسبب الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وأسفرت المعاملات التجارية مع موردين أكثر بعدا عن زيادة في الأسعار وتأخر في المشتريات؛

(د) الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة: زادت الحواجز التجارية من صعوبة شراء المعدات الضرورية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كالمحرومين من نعمة البصر، والذين هم بحاجة لإعادة التأهيل البدني؛

(١٦) بناء على معلومات مستقاة من وزارة الصحة.

(هـ) التعليم: لم يعد طبع الكتب المدرسية أو إنتاج المواد التعليمية اللازمة كافيًا لسد احتياجات كافة المدارس على صعيد القطر. ولا يزال هناك نقص حاد في أقلام الرصاص والكراريس والورق اللازم للأغراض التعليمية؛

(و) الحصول على مياه الشرب: هناك ما يقدر بـ ١٠٠.٠٠٠ أسرة<sup>(١٧)</sup> لا تستطيع الحصول على المياه المأمونة، في الوقت الذي تفتقر فيه حوالي ٢٠٠ شبكة مياه ريفية إلى وسائل المعالجة الملائمة للمياه. وفي بعض الأنحاء، يكاد يكون من المستحيل شراء قطع غيار لماكينات حفر الآبار، الأمريكية الصنع، مما يتسبب في توقف الماكينات عن العمل.

### مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

### اتجاهات التجارة في كوبا

١ - لا يتوافر عن التجارة في كوبا سوى قدر محدود من البيانات المستجدة. ففي تقرير قطري أعدته وحدة الاستخبارات الاقتصادية، جاء أن النمو الاقتصادي في كوبا تسارع في عام ٢٠٠٥ بفضل دفعة قوية من المصادر الجديدة للعملة الأجنبية، كالاتفاقات التجارية الجديدة، والالتزامات الاستثمارية، والقروض المقدمة من الصين وجمهورية فنزويلا البوليفارية<sup>(١٨)</sup>. وتشير التقديرات إلى أن صادرات كوبا ووارداتها السلعية في عام ٢٠٠٥ بلغت قيمتها ٢ ٥٧٣ مليون دولار و ٦ ٧٦٦ مليون دولار، على التوالي. وبالنسبة لميزان المدفوعات، أشارت التقديرات الأولية المقدمة إلى البرلمان الكوبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى أن كوبا لديها فائض في الحساب الجاري لذلك العام يبلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار، بفضل حدوث نمو قوي في صادرات الخدمات. فمن إجمالي حصيلة العملات الأجنبية، لم يبلغ نصيب السلع في عام ٢٠٠٥ سوى ٣٠ في المائة، مقارنة بـ ٩٠ في المائة في عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠٠٥، سجلت حصيلة صادرات الخدمات الأخرى، كالخدمات الفنية والصحية، زيادة حادة مردها زهاء نصف إجمالي صادرات الخدمات، بينما كانت معظم الزيادة في حصيلة صادرات الخدمات، خلال السنوات الماضية، تعود إلى نمو السياحة الدولية. وكان هذا التغيير ناتجًا عن برامج التعاون الاقتصادي مع جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(١٧) بناء على أرقام تم الحصول عليها من المعهد القومي للموارد المائية عن عام ٢٠٠٢.

(١٨) وحدة استخبارات الإيكونوميست، "تقرير قطري: كوبا"، مجلة "الإيكونوميست"، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠٠٦. وقد أخذت المعلومات المتعلقة بالتدفقات التجارية الكوبية لعام ٢٠٠٥ نقلًا عن ذلك التقرير.

٢ - ومن البيانات التقديرية لعام ٢٠٠٤<sup>(١٩)</sup>، تبين أن "الأغذية والزراعة" و "الخامات والفلزات" كانتا بالنسبة لكوبا في ذلك العام سلعتي التصدير الرئيسيتين، حيث شكلتا ٣٩ في المائة و ٣٧ في المائة، على التوالي، من صادرات البلاد. وكان الاتحاد الأوروبي أكبر سوق للسلع الكوبية، حيث استوعب ٤٠ في المائة من الصادرات الكوبية التي كان معظمها من هاتين الفئتين السلعتيتين. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ثاني أكبر سوق للسلع الكوبية، حيث استوعبت "المصنوعات"، التي بلغ حجمها ١٠ في المائة من الصادرات الكوبية. وبالنسبة لبقية العالم، كانت "الأغذية والزراعة" و "الخامات والفلزات" أكبر الصادرات الكوبية، حيث شكلتا ٣٧ في المائة من صادرات البلاد.

٣ - وفيما يتعلق بالواردات، حظيت "المصنوعات" بنصيب الأسد، حيث بلغ حجمها ٦٠ في المائة من واردات كوبا، تليها "الأغذية والزراعة"، التي شكلت ٣٠ في المائة من الواردات. وكان الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر لواردات كوبا، حيث قدم ٣٧ في المائة من الواردات. وفي حالة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغت النسبة المقابلة ١٩ في المائة. أما واردات "الأغذية والزراعة" من الولايات المتحدة فبلغ حجمها ١٣ في المائة، في الوقت الذي لم تتم فيه أي معاملات تجارية بالنسبة للفئات السلعية الأخرى. وجسدت الواردات الأمريكية أثر القانون الذي سنته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠، والذي خفف من الجزاءات المفروضة على كوبا في مجال الأغذية والأدوية.

#### المبادرات المتخذة من جانب كوبا في منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بالحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة

٤ - لا تزال كوبا عضوا عاملا في منظمة التجارة العالمية. وقد اتخذت كوبا بعض المبادرات المتصلة بالحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة. ففي تقريرها السنوي المقدم إلى منظمة التجارة العالمية بمقتضى القرار الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أفادت حكومة كوبا عن التدابير الجديدة التي اتخذتها الولايات المتحدة (انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/L/630). ونوه التقرير إلى أن هذه التدابير تستهدف تشديد قيود الحصار، وأنها تشمل التدابير المحددة التالية: فرض جزاءات جنائية جديدة تستهدف الحد من حرية نقل الأشخاص والبضائع من كوبا وإليها؛ وفرض ضغوط وغرامات تستهدف المستثمرين أو المؤسسات المالية العاملة مع كوبا أو التي تعتمد العمل معها؛ وفرض لوائح جديدة تحظر على مواطني الولايات المتحدة أو المقيمين إقامة دائمة في الولايات المتحدة أن يشترروا من بلد ثالث، بصورة قانونية، منتجات كوبية المنشأ، حتى لو كان ذلك لاستعمالهم الشخصي؛

(١٩) قامت أمانة الأونكتاد بحساب أرقام عام ٢٠٠٤ استنادا إلى تقديرات شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة بالنسبة للفئات السلعية التالية: الأغذية والزراعة"، و"الخامات والفلزات"، و"الوقود"، و"المصنوعات"، و"السلع غير المخصصة".

وإنشاء "فريق استهداف الأصول المالية الكوبية" للتحري عن أي قنوات جديدة لتدفق العملات الأجنبية من كوبا وإليها وسد تلك القنوات؛ وتطبيق تفسير جديد لمبدأ "الدفع نقدا ومقدما"، يرد بيانه في القسم التالي المعنون "التطورات المستجدة في الولايات المتحدة".

٥ - ونوه التقرير إلى أن الشركات غير الأمريكية ستضار أيضا من الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة إذا كانت لها مصالح أمريكية ولو جزئية، وأن تجاوز الحصار لحدود الدولة التي فرضته يجعل من الصعب على الشركات الكوبية أن تجد شركاء وموردين دوليين. وفي هذا الصدد، فإن صناعات وأبحاث التكنولوجيا البيولوجية هي المضارة تماما من هذا الجانب. وفي الدورة السادسة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي انعقد في هونغ كونغ (المنطقة الإدارية الخاصة، الصين) خلال الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدانت حكومة كوبا الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة باعتباره انتهاكا لأبسط مبادئ حرية التجارة وعقبة أمام علاقات كوبا التجارية مع البلدان الأخرى (انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية (WT/MIN (05)/ST/67).

٦ - كما تقدمت كوبا إلى فريق منظمة التجارة العالمية التفاوضي المعني بتيسير التجارة باقتراح يدعو إلى إضافة نص إلى المادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن تعريفات الجمركية والتجارة لسنة ١٩٩٤ يحظر على أعضاء منظمة التجارة العالمية فرض تدابير تمييزية على البضائع العابرة، وكذلك على السفن أو وسائل النقل الأخرى التابعة لأطراف متعاقدة أخرى، لأسباب غير تجارية (انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية (TN/TF/W/64).

### التطورات المستجدة في الولايات المتحدة

٧ - فيما يتعلق بالقوانين الأمريكية، يذكر أن حكومة الولايات المتحدة قامت بتعديل تفسير حكم يتصل بمبدأ "الدفع نقدا ومقدما"، وهو حكم منصوص عليه في قانون عام ٢٠٠٠ الخاص بإصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات، وذلك لتشديد القيود المفروضة على التبادل التجاري القانوني للسلع الزراعية والأدوية مع كوبا (انظر الوثيقة A/60/213)<sup>(٢٠)</sup>. وكان التفسير المعدل يعني أن البضائع ستعتبر أصولا مالية كوبية وهي

(٢٠) كان بإمكان المصدرين الأمريكيين سابقا، بموجب أحكام قانون عام ٢٠٠٠ الخاص بإصلاح الجزاءات التجارية وزيادة الصادرات، شحن البضائع بعد الحصول على خطاب اعتماد من مؤسسة مالية تابعة لبلد ثالث، ولم يكن الدفع لازما إلا قبل تسليم البضاعة فعلا إلى مشتر كوبي. ولكن في شباط/فبراير ٢٠٠٥، قام مكتب الرقابة على الأصول المالية الأجنبية بتعديل تفسير مبدأ "الدفع نقدا ومقدما"، واشترط على المصدرين الأمريكيين استلام المبلغ النقدي اللازم من الموردين الكوبيين قبل شحن البضائع من الموانئ الأمريكية.

لا تزال قابعة في الموائئ الأمريكية، وبالتالي تخضع لإمكانية الاستيلاء عليها من قبل السلطات الأمريكية لسداد المطالبات العقارية المستحقة على حكومة كوبا. وزعمت الأوساط الزراعية الأمريكية أن إمكانية الاستيلاء هذه قد أسفرت عن تناقص حاد في مبيعات سلع المزارع الأمريكية لكوبا. وعلى ضوء هذا، وبناء على طلب جماعة الضغط الأمريكية المعارضة للحصار، أدخل الكونغرس الأمريكي تغييراً على هذا التعديل أسفر عن قيام حكومة الولايات المتحدة بتغيير تفسير مبدأ "الدفع نقداً ومقدماً" إلى ما معناه أن السلع الزراعية يمكن شحنها إلى كوبا متى ورد المبلغ اللازم دفعه إلى مصرف تابع لبلد ثالث يعمل كوكيل للبائع. غير أن الاقتراح الداعي إلى الإلغاء التام للقانون المتعلق بالدفع المقدم لم يوافق عليه بسبب احتمال لجوء الرئيس الأمريكي إلى ممارسة حق النقض<sup>(٢١)</sup>.

٨ - وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية بشأن الباب ٢١١ من قانون المخصصات الشامل الأمريكي لسنة ١٩٩٨، الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أبلغت حكومة الولايات المتحدة هذه الهيئة في أيار/مايو ٢٠٠٦ بأنها بصدد تطبيق التدابير القانونية اللازمة لتنفيذ أحكام هيئة تسوية المنازعات<sup>(٢٢)</sup>.

### آثار الحصار

٩ - على الرغم من صدور القرار ١٢/٦٠، لا يزال الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة على كوبا على تشده المعهود. فوفقاً لتقديرات الحكومة الكوبية، بلغت خسائر التجارة الخارجية في عام ٢٠٠٥ بسبب الحصار الأمريكي ما يقرب من بليون دولار، حيث خلف آثاراً اقتصادية واجتماعية ضارة على كوبا بحرمانها من فرص تحقيق إيرادات من العملات الأجنبية؛ وبمخاطر الاستثمارات والقروض الإئتمانية من الولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ وبتكبيد البلاد تكاليف إضافية بالاستيراد من بلدان ثالثة؛ وبحرمان كوبا من الحصول على التكنولوجيات الأمريكية؛ وبمنع الاستثمارات المحتملة من بلدان ثالثة. ولم تؤثر هذه القيود تأثيراً مدمراً على القطاع الاقتصادي فحسب، بل امتدت إلى الأغذية، والتعليم، والصحة، والاتصالات، والعلم

(٢١) سعت جماعة الضغط المعارضة للحصار بالكونغرس الأمريكي إلى منع وزارة الخزانة الأمريكية من استخدام أي أموال لتطبيق أو تنفيذ أو إنفاذ هذه القاعدة في السنة المالية ٢٠٠٦.

(٢٢) وثيقة منظمة التجارة العالمية 42.WT/DS176/11/Add. وكانت القضية تتعلق بعلامة الرم التجارية "Havana Club" "نادي هافانا" وبالباب ٢١١ من قانون المخصصات الشامل الأمريكي لسنة ١٩٩٨، الذي كان القصد منه حماية العلامات التجارية الخاصة بالخمير التجاري التي صادرتها الحكومة الكوبية بعد الثورة. وقد بدأ النزاع بين شركتي الخمور "Bacardi" و "Pernod Ricard" حول صلاحية العلامة التجارية. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية 6.WT/DS176/R.

والتكنولوجيا. وبالنظر إلى ما لدى كوبا من إمكانيات لتطوير قطاع السياحة، خاصة بالنسبة للسياح الأمريكيين، فقد أضير هذا القطاع كذلك بدرجة بالغة. وعلاوة على ذلك، فإن لكثرة الانعكاسات المتجاوزة للحدود الإقليمية أهميتها، بالنظر إلى ما للولايات المتحدة من مصالح في الشركات عبر الوطنية. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع الذي حققته كوبا في عام ٢٠٠٥، بفضل بعض برامج التعاون الثنائية، وما حققته من فائض في الحساب الجاري، فإن الحصار الأمريكي ما زال على شدته المعهودة، مواصلا تكبيد كوبا تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. وفضلا عن ذلك، فإن الحصار الأمريكي يعوق حكومة كوبا من الوفاء بالتزاماتها المقررة. بموجب ما أبرمته من اتفاقات دولية، وذلك مثلا بعدم تمكنها من حضور المؤتمرات الدولية التي تعقد في الولايات المتحدة.

### برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ أيار/مايو ٢٠٠٦]

١ - لما يزيد عن أربعة عقود ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا يعد تقارير سنوية عن آثار الحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة على كوبا. ومنذ عام ١٩٩٢، اتخذت حكومة الولايات المتحدة خطوات إضافية لتشديد الحصار من خلال ما يسمى بقانون توريتشيللي (١٩٩٢) وقانون هيلمز - بيرتون (١٩٩٦) وتدابير أخرى في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تعرف في كوبا بخطة بوش. وخلال الـ ١٢ شهرا الماضية، لم يتغير الوضع؛ ولا يزال الأثر السلبي للحصار يؤثر على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للشعب الكوبي، لاسيما أشد فئاته ضعفا.

٢ - والحصار يؤثر بصورة سلبية على قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ مبادرات التعاون الإنمائي بسبب القيود المفروضة على التجارة مع الشركات التي مقارها في الولايات المتحدة، وصعوبة الحصول على الموارد المالية اللازمة لدعم الجهود الإنمائية القومية والمحلية في كوبا. كما واجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صعوبات في إقامة شراكات فاعلة مع المنظمات غير الحكومية المختصة التي مقارها في الولايات المتحدة، خاصة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي تشجيع تبادل الخبراء بين البلدين.

٣ - واستحالة شراء السلع من الشركات الأمريكية توجد صعوبات جمّة وترفع من تكاليف تنفيذ البرامج والمشاريع. ومن الأمثلة على ذلك المشروع الممول من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المستفيد الرئيسي منه. ومراعاة لإجراءات المشتريات المتبعة، طرح المشروع مناقصة لشراء ٩٨ ١٠٠ علب من اللحوم المعلبة بمبلغ إجمالي قدره ٢٨٨ ٩٠ دولارا. وتم توقيع عقد مع شركة

”Oro Rojo“ ”الذهب الأحمر“، التي كانت بدورها ستسورد هذا المنتج من شركة برازيلية. غير أن هذا العقد قد ألغي بعد أن قامت شركة أمريكية بشراء تلك الشركة البرازيلية. وبالتالي، تأخر تسليم اللحوم المعلبة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمدة ستة أشهر، كما تكبدت شركة ”Oro Rojo“ خسائر مالية نتيجة لعدم وفائها ببنود العقد ولعدم تسليم البضاعة في مواعيدها المحددة.

٤ - كما طرح نفس المشروع مناقصة لشراء أدوية لمرضى نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتم إرسال المناقصة الدولية إلى اليونيسيف والمؤسسة الإنمائية الدولية (التي تضم هيئات تقوم بشراء الأدوية بأسعار زهيدة جدا)، وكذلك إلى شركات الأدوية ”Alfarma“ و”Roche“ و”Cuseko“ و”ICL“ و”Alcon3L“. وعن طريق اليونيسيف، عرض مختبر ”Gilead“ أفضل سعر لشراء دواء ”Tenofovir“ المضاد لفيروسات النسخ العكسي. غير أن الشراء لم يتم بسبب العراقيل التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة أمام هذا النوع من المعاملات التجارية. وبالنظر إلى الحاجة الماسة لشراء ذلك الدواء، وإلى قلة الاحتياطي المتوفر منه لدى معهد بيدرو كوري لطب المناطق الحارة، تم شراء الدواء في نهاية المطاف من شركة ”Alfarma“ بتكلفة بلغت ٩٠٠ ٣١٥ دولار، أي بزيادة قدرها ٩٨٨ ٢٩٩ دولارا عن العرض المقدم من مختبر ”Gilead“.

٥ - وفي حالة أخرى، أوقف العمل في مشروع يبيى كان اجتماع عام ٢٠٠٠ للجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال قد وافق عليه، وكان من المقرر أن تنفذه حكومة كوبا عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أوقف العمل في هذا المشروع بسبب عدم قيام وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار ترخيص لإبرام اتفاق تجاري بين كوبا والشركة الأمريكية المقدمة للتكنولوجيا الجديدة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، قررت السلطات الكوبية وقف المفاوضات والشروع في البحث عن شركات أخرى. وعلى الرغم من التمكن في نهاية المطاف من التعاقد مع شركة كندية، فإن تنفيذ المشروع قد تعقد وتأخر كثيرا.

٦ - وفي حالة أخرى، قامت حكومة كوبا، في عام ٢٠٠٢، بالتعاقد مع اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع يساعد كوبا على الوفاء بالتزاماتها بوقف استهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون المسببة لتآكل طبقة الأوزون، وذلك بتغيير تكنولوجيا إنتاج أجهزة الاستنشاق بالجرعات المقننة، التي يستخدمها مرضى الربو على نطاق واسع في كوبا. واقتضى هذا إبرام اتفاق تجاري بين حكومة كوبا والشركة الأمريكية المقدمة للتكنولوجيا الجديدة. وبسبب عدم قيام وزارة الخارجية الأمريكية بإصدار ترخيص لتلك الشركة، قررت السلطات الكوبية، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وقف المفاوضات والشروع في البحث عن شركات أخرى. وأخيرا، وصلت العملية إلى نهايتها في عام ٢٠٠٥ بالتعاقد مع شركة كندية. غير أن تنفيذ المشروع قد تعقد بلا موجب وتأخر كثيرا.

٧ - وختاماً، فإن الحصار قد حال دون منح تأشيرات خروج لمسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هافانا، ممن يتعين عليهم السفر إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك للتدريب ولحضور اجتماعات أخرى للأمم المتحدة. والتأشيرات تحتاج معلومات تفصيلية، ويتعين طلب الحصول عليها قبل وقت كافٍ من تاريخ إصدارها. ولكن رغم الامتثال للمهلة المطلوبة، فإن التأشيرات كثيراً ما لا تصدر في حينها. وقد حال ذلك دون مشاركة مسؤولي البرنامج الإنمائي الكوبيين في دورات بناء القدرات وفي الاجتماعات الرسمية، مما أعاق جهود مقر البرنامج الإنمائي ومكتبه القطري نحو اكتساب معارف وخبرات قيمة.

### منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - استجابة لطلب الحصول على معلومات عن كيفية تأثير الحصار على قدرة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على العمل مع الشعب الكوبي ولصالحه، تشير اليونسكو إلى أنها ليست وكالة تمويل، وإنما وكالة فنية متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة، وبالتالي فإنها لا تدير عدداً كبيراً من المشاريع في كوبا تقيس عليه تأثير الحصار.

٢ - وفي مجالات تخصصها - أي التربية والعلم والثقافة والمعلومات والاتصالات - يستحيل عملياً تقدير كم الضرر الذي ألحقه هذا الحصار بالبرامج التي تديرها اليونسكو. ومن زاوية النوعية، يمكن إبداء الملاحظات التالية. ففي مجال التربية والتعليم، لا يزال الحصار يؤثر على مدى توافر الموارد التربوية ومعدات المعلومات والاتصالات. وفي مجال العلم، يحد الحصار من القدرة على شراء المواد العلمية الحديثة. وتواجه عمليات التبادل العلمي وغيرها من المبادلات الأكاديمية والمهنية تعقيدات جديدة بسبب سياسات إصدار التأشيرات، التي تجعل من السفر والدراسة مهمة عويصة. وفي مجال الثقافة، يحد الحصار من القدرة على اقتناء المواد اللازمة لحفظ الآثار والتماس تعاون المؤسسات الأمريكية المستعدة للتعاون لولا ظروف الحصار. وفي مجال المعلومات والاتصالات، يصعب فصل آثار الحصار عن بقية العوامل التي تحد من تدفق المعلومات واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كوبا.

### برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦]

تتصل ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالبيئة العالمية، ولذا فإننا لا نعرض للقضايا المشار إليها في القرار ١٢/٦٠ بالنسبة لبلدان أو حكومات بعينها. ومكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعمل بصورة وثيقة مع

السلطات الكوبية في المجالات المتصلة بالبيئة، أي الإنذار المبكر، والتقييم، ونقل التكنولوجيا، والصناعة والاقتصاد، والقانون البيئي، والإنتاج الأكثر سلامة بيئياً. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يقوم فقط ببناء القدرات في هذه المجالات، وإنما يدعم كذلك تعزيز الإطار القانوني البيئي من خلال وضع مبادئ توجيهية عامة تستطيع كوبا الاطلاع عليها.

### برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مئول الأمم المتحدة)

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - تفاقمت التحديات التي تواجه كوبا في تلبية الاحتياجات الراهنة في مجال المستوطنات البشرية، بما يشمل المساكن والبنية التحتية والخدمات، بفعل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، فضلاً عن التدابير التي اتخذت من تدفق رؤوس الأموال إلى البلاد. ويحتاج إنشاء وصيانة المستوطنات البشرية، فضلاً عن التعمير وإعادة البناء بعد الكوارث الطبيعية، إلى مدد متصل من مواد البناء المستوردة والمعدات ورأس المال، وهو ما تأثر بشدة بسبب الحصار.

٢ - كما أن القيود المفروضة على إمكانية الحصول على الوقود قد جعلت عملية تقديم الخدمات، مثل جمع وتصريف النفايات الصلبة، وخدمات الصرف الصحي والإمداد بالمياه، غير فعالة بل وغير مستدامة بيئياً في أغلب الأحيان. كما أن محدودية الحصول على الكيماويات والمعدات المنخفضة التكلفة من أجل معالجة المياه والمياه المستعملة تنتقص من نوعية هذه الخدمات، مما يخلف آثاراً سلبية على البيئة والصحة العامة.

٣ - وينصب التعاون القائم حالياً بين مئول الأمم المتحدة وكوبا على تعزيز القدرات المحلية في مجال تحسين تخطيط المدن وإدارتها، وكذلك على وضع خطط لسد النقص في المساكن عن طريق توفير مساكن جديدة وتحسين المستوطنات البشرية. كما يجري القيام بأنشطة متابعة للحملة القومية الداعية إلى توفير المسكن اللائق. وتهدف برامج التعاون التي ينفذها مئول الأمم المتحدة إلى تحسين حشد الموارد المحلية وتخطيطها واستخدامها من أجل معالجة مشاكل البيئة الحضرية والاحتياجات من المساكن، ومن ثم المساعدة على تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن الحصار بالنسبة لسكان الحضر.

### مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - ليست كوبا من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين أو على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وبالتالي، تتلقى المفوضية طلبات اللجوء وتبت فيها بموجب

ولايتها، وتساهم في تقديم المساعدة إلى اللاجئين. وحتى الآن، تواصل كوبا سياستها الفعلية المتمثلة في عدم إعادة القسرية للاجئين المقبولين. بمقتضى ولاية المفوضية، مع توفير المساعدة والحماية لهم في قطاعي التعليم والصحة، ولكن بدون توفير إمكانيات الاندماج المحلي لهم. ومع انعدام احتمال العودة الطوعية في معظم الحالات، فإن الحل المجدي الوحيد للاجئين في كوبا هو توطينهم من قبل المفوضية في بلدان أخرى.

٢ - ومن المتوقع أن يكون استعداد كوبا للانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين، وللمساهمة في إيجاد حلول لحالة اللاجئين داخلها، متوقفا على حدوث تغير في علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا، فإن أي تحرك يساعد على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يعتبر بمثابة خطوة إيجابية قد تفضي إلى انضمام كوبا إلى الاتفاقية.

### منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

١ - دأبت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، منذ عام ١٩٩٩، على مساعدة حكومة كوبا من خلال تنفيذ برنامج متكامل يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للقطاعات الصناعية ذات الأولوية الداعمة لقدرة قطاع السياحة الكوبي على التنافس. أما المجالات التي تستهدفها المرحلة الحالية (الثانية) من البرنامج المتكامل فتشمل: تشجيع إقامة المشاريع التجارية الحرة، وتحقيق كفاءة استغلال الطاقة، واستغلال المصادر البديلة للطاقة، والحفاظ على استدامة نظافة البيئة، وتنمية الصناعات الزراعية.

٢ - وفي عام ٢٠٠٦، تم حشد موارد مالية من حكومتي النمسا وسويسرا ومن مرفق البيئة العالمية لتغطية تكاليف الأنشطة اللازمة للمجالات الثلاثة الأولى من المرحلة الثانية من البرنامج.

٣ - والخدمات التي تقدمها اليونيدو تسهم كذلك في رفع قيمة العملة الكوبية أمام العملات الأجنبية، فضلا عن زيادة قدرة كوبا على التنافس في الأسواق المحلية والخارجية.

٤ - وترى اليونيدو أن الأثر الحفاز للبرنامج مهم بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. غير أن مواصلة تنفيذ القرار المذكور قد تحد من كفاءة الخدمات التكنولوجية التي تقدمها اليونيدو.

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦]

١ - لا تزال كوبا تواجه صعوبات اقتصادية حمة منذ أوائل التسعينات في أعقاب قطع العلاقات التجارية معها من جانب شركائها السابقين في أوروبا الشرقية. أما الحصار الاقتصادي المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٤٠ عاما فقد تسبب في تفاقم الوضع، وعرقل مسيرة التنمية الاجتماعية والثقافية، وأفسد نوعية معيشة الشعب الكوبي. كما أن آثار الأعباء المالية والحواجز التجارية في نظام الرعاية الصحية، بوجه خاص، قد أدت إلى حدوث نقص في العقاقير والأدوية والمعدات وقطع الغيار الطبية أو تقطُّع إمداداتها. كما أنها عرقلت أعمال ترميم المستشفيات وغيرها من منشآت الرعاية الصحية. ورغم كل ذلك، ومقارنة بالبلدان النامية، تحققت إنجازات كبرى في بعض المؤشرات الصحية. ذلك أن من أولويات الحكومة توفير خدمات الرعاية الصحية للجميع بالجمان، مع دعم التكاليف من الميزانية المحلية.

٢ - وقد خلّفت القيود المفروضة على الواردات، نتيجة للحصار الأمريكي، أثرا مباشرا على حالة الصحة الإنجابية لسكان كوبا. وحتى إذا توافر قدر ضخم من المعلومات عن أحدث وأفضل وسائل منع الحمل المستخدمة حاليا وبكثرة، فإن كوبا محظور عليها النفاذ إلى أقرب الأسواق إليها، مما يضطرها إلى التعاقد مع موردين بعيدين عنها وتكبّد تكاليف أكبر، لاسيما فيما يتعلق بالنقل. وينطبق هذا أيضا على الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وعلى معدات حالات الولادة الطارئة، والوسائل الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية. والقيود التجارية تحد أيضا من قدرة كوبا على الحصول على التكنولوجيا الحديثة والجديد من العقاقير ومنتجات الصحة الإنجابية.

٣ - ورغم ندرة الموارد المالية، تمكنت كوبا من وقف انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لمدة ٢٠ سنة تقريبا منذ ظهوره فيها. أما نسبة انتشار هذا المرض فضئيلة جدا، إذا ما قورنت بغيرها من أوبئة منطقة البحر الكاريبي، التي تعد ثاني مناطق العالم إصابة (٠,٠٧ في المائة لدى البالغين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة في عام ٢٠٠٥). وتوفر كوبا حاليا العلاج للجميع في إطار استراتيجية حكومية. غير أن ظهور الحالات الجديدة يتزايد، لاسيما لدى الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٤ سنة. ومن دواعي القلق الكبرى مسألة مدى توافر الواقي الذكري. ففي عام ٢٠٠٥، لم يكن الواقي الذكري متوافرا بعد بما يكفي، مقارنة بما مقداره ٦٠ مليون واق لسد الاحتياجات السنوية. وقد تجلّى أثر الحصار إبان انتشار الوباء، حين منع مرضى الإيدز من مصادر التغذية السليمة بإلغاء بيع المأكولات المعلبة. ولعل المنحة

المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، والبالغة ٢٦,١ مليون دولار، تكون قد خففت جزئيا من وطأة الحالة.

٤ - وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، هناك طلب كبير على المعلومات والمواد التثقيفية المتصلة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا تزال حالات منع الحمل غير المرغوب وارتفاع نسبة الإجهاض، لدى النساء ممن تقل أعمارهن عن ٢٠ عاما، مدعاة قلق في البلاد، الأمر الذي يقتضي شن حملات إعلامية ضخمة، وتقديم خدمات نفسية، وتدريب مقدمي الخدمات، وتوافر وسائل منع الحمل المناسبة لتقليل نسبة حالات الإجهاض.

٥ - كذلك، أثر الحصار الاقتصادي على تقديم الخدمات للمسنين المتزايدين عددا في كوبا. فبسبب القيود المالية وما ترتب عليها من نقص في المعدات اللازمة، لا تتمكن الحكومة من الوفاء تماما باحتياجات هذه الفئة الهامة من السكان، خاصة من حيث المسكن وتوفير الصيانة والمستلزمات والمعدات الطبية اللازمة لدور الرعاية. ومن المتوقع لزوم دعم أكبر في المستقبل القريب، مع استمرار التحول الديموغرافي للبلاد نحو الشيخوخة.

٦ - أما البرنامج الحالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتقديم المساعدة إلى كوبا، الذي تم إقراره في عام ٢٠٠٣، فيهدف إلى الإبقاء على المستويات الحالية للصحة الإنجابية وتحسين نوعية وكمية وتنوع وسائل منع الحمل المتوفرة، لاسيما عن طريق شراء الواقي الذكري واللولب ووسائل منع الحمل عن طريق الحقن، فضلا عن وضع مناهج قوية للتربية الجنسية في المدارس الحكومية، وهو ما لاقى نجاحا كبيرا في تعزيز المساواة بين الجنسين والحقوق الجنسية والإنجابية، ومن ثم أثر على سياسة التربية الجنسية الحكومية. ورغم أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد وجه عددا كبيرا من المنح الثنائية لتغطية تكاليف سد النقص في موانع الحمل خلال السنوات الماضية، فإن المساعدة اللازمة ما زالت غير كافية لتعويض القيود المفروضة. والحكومة ممتنة لتوفير موانع الحمل بمقتضى البرنامج، الذي يستهدف أساسا النساء اللائي في وضع إنجابي خطير، سيما وأن الصندوق من المصادر المحدودة لموانع الحمل العالية الجودة في البلاد.

### الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

ليس الاتحاد البريدي العالمي طرفا مباشرا في تطبيق القرار ١٢/٦٠، الذي لا يستهدف مباشرة سوى الدول الأعضاء.

## برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦]

لا يزال الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة يحد كثيرا من الأنشطة التجارية ويؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة وكفاءة البنية التحتية الكوبية في مجالات النقل والإمداد (الموانئ، ووسائل النقل، والمخازن، وتتبع خط سير البضائع)، وتجهيز الأغذية، وتوزيع المياه، والإنتاج الزراعي. وبالتالي، تتدهور كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي الغذائية للحكومة الكوبية، التي لها أهمية حيوية بالنسبة للأمن الغذائي للأسر. وباقتراثها بأحوال الطقس القاسية التي شهدتها عام ٢٠٠٥ (من أعاصير إلى شح في الأمطار)، كان لهذه العوامل أثرها على رخاء الشعب. ومن دواعي القلق نقص العناصر الغذائية التي يحتاجها الإنسان بتركيزات قليلة. كما أن مرض فقر الدم منتشر بنسبة مرتفعة، خاصة بين الأطفال الذين يقل عمرهم عن السنتين، مما يهدد إمكانيات نموهم. والأثر أقوى في المقاطعات الشرقية، حيث يرتفع انعدام الأمن الغذائي. وبعض الأغذية التي يقوم برنامج الأغذية العالمي بتوزيعها يتم إنتاجها محليا، غير أن إنتاجها هذا العام كان بطيئا ومتقطعا بسبب تأخر وصول المواد الخام ومعدات الإنتاج وقطع الغيار.

### منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

- ١ - تقوم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، باعتبارها وكالة متخصصة في الصحة بمنظومة الأمم المتحدة، بجمع المعلومات المتعلقة بالآثار السلبية للحصار الأمريكي على صحة السكان ونظام الرعاية الصحية في كوبا وعلى التعاون التقني للأمم المتحدة مع ذلك البلد.
- ٢ - وكوبا بلد مهم بفضل تطوره الصحي، وقدراته البحثية، ونزوعه إلى الربط بين النتائج والابتكارات، والعمل في تضامن مع البلدان الأخرى.
- ٣ - وخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بلغت الخسائر الاقتصادية في قطاع الصحة ما يقرب من ٤٥ مليون بيزو كوبي قابل للتحويل<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٣) تشير التقديرات إلى أن الخسائر الإجمالية منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن بلغت ما قيمته ٣ ٢٣٨ ٢ مليون بيزو كوبي قابل للتحويل.

٤ - وجاءت بعض الآثار الصحية نتيجة لعوامل من قبيل تدني فرص الحصول على المستلزمات والمعدات والتكنولوجيات والمعلومات العلمية؛ وصعوبة استصدار و/أو رفض إصدار التأشيرات للعلماء ومسؤولي الصحة الكوبيين؛ ورفض إصدار تصاريح للعلماء الأمريكيين للسفر إلى كوبا؛ وحظر نشر أو توزيع أي مقالات علمية كوبية في الولايات المتحدة؛ ومحدودية مشاركة الآليات المشتركة الكفيلة بالحصول على التكنولوجيات والمستلزمات والمعدات.

٥ - وأدى الحصار إلى تدهور رعاية ٢٠٣٢ مريضاً بالكلية (منهم ٣٠ طفلاً)، وذلك بالحد من توافر تكنولوجيا الغسيل الكلوي والأدوية العلاجية اللازمة، خاصة مثبطات المناعة التي لا غنى عنها لعلاج رفض الأعضاء. ولم تشارك شركة "باكستر" الأمريكية في تطوير أجهزة الغسيل الكلوي البريتوني المستمر المتنقلة كبديل لعلاج الأطفال المصابين بالفشل الكلوي المزمن العضال القاطنين في المناطق الوعرة. وبالتالي، ينبغي أن يستمر علاج الأطفال بأجهزة الغسيل الكلوي البريتوني المتقطع، مع ما يترتب على ذلك من تدهور في حالتهم. وقد عرضت "الجمعية الخيرية الأطلسية"، وهي منظمة غير حكومية، التبرع بمختبر أحياء مجهرية لضبط التحانس المناعي حفاظاً على عدم رفض الكلى المزروعة. غير أن المنظمة لم تحصل على التصريح اللازم من وزارة الخزانة الأمريكية.

٦ - وبسبب الحصار، أضر مرضى جراحات القلب (منهم ٤٠ طفلاً تقل أعمارهم عن العام) من نقص المعدات التي كان يمكن شراؤها من الولايات المتحدة، مثل اسطوانات الأوكسجين، وأجهزة تحويل مجرى الدم خارج الجسم، وبطاطين التدفئة في حالات انخفاض درجة حرارة الجسم، وأجهزة علاج حالات ارتفاع/انخفاض درجة حرارة الجسم. كذلك، لم يتسن الحصول على اللوازم التي لا تصنع إلا في الولايات المتحدة، مثل الأنابيب المزودة بصمامات لجذر الأورطي، وأنابيب "Gore-Tex" الحلقية.

٧ - وفيما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، رفضت طلبات عرض سعر براءة الاختراع الأمريكية "Arrow" لأجهزة ومعدات طب الأطفال؛ وحضانات "Fisher" وزيت "Sigma" المعدني اللازم لتشخيص حالات حمى غرب النيل؛ ومحلول "UW Dupont Pharma" اللازم لحفظ الأعضاء؛ وأجهزة "Datex-Ohmeda" لقياسات الدورة الدموية؛ وأجهزة "Bair Hugger" للتدفئة؛ وأجهزة "Puritan Bennet" للتنفس. وقد قامت شركة أمريكية بشراء شركة "Amersham Pharmacia Biotech". وبالتالي، لم تستطع كوبا شراء مجموعات العقاقير أو استخدام المجموعة التي كانت اشتريتها من قبل.

٨ - وتشير التقديرات إلى أن الشراء من بلدان أخرى، مقارنة بأسعار الولايات المتحدة، ينطوي على زيادة قدرها ٣١٨ ٠٠٠ دولار تشمل تكاليف النقل، والمدة الزمنية، وتسليم الإمدادات اللازمة لمكافحة ناقلات العدوى.

٩ - أما الآليات المشتركة بين بلدان الأمريكتين، والتي أنشأتها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، فتشمل: الصندوق الدائر لبرنامج التحصينات الموسع، والصندوق الاستراتيجي لمشتريات الأدوية الأساسية واللوازم الضرورية، والبرنامج الموسع لمشتريات الكتب الدراسية والمواد التعليمية "PALTEX". وبسبب الحصار، لم يكن بالمستطاع أن تكون الولايات المتحدة بلد المنشأ بالنسبة للإمدادات التي كانت ستوجه إلى كوبا، مما يؤدي في بعض الحالات إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وتفتيت عملية المشتريات وجهود التعاون.

١٠ - فبرنامج التحصينات الكوبي، على سبيل المثال، يستخدم ١١ لقاحاً، منها ٨ تنتجها كوبا، و ٣ تنتج في الخارج. ومع ذلك، فإن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية عاجزة عن شراء هذه الإمدادات لكوبا من الولايات المتحدة أو من شركات تعمل برأس مال أمريكي.

١١ - وفيما يتعلق بالعناية بالمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تدنت إمكانية قيام هيئات، مثل الصندوق الاستراتيجي لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، بشراء مضادات فيروسات النسخ العكسي. فعقار "Tenofovir" المضاد لفيروسات النسخ العكسي، والذي تنتجه كندا وألمانيا، تصنعه شركة "Gilead Laboratories" الأمريكية.

١٢ - كما حد الحصار من إمكانية حصول الطلبة والأخصائيين الكوبيين على الكتب الدراسية والمواد التعليمية التي كان بإمكان منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية شراؤها من برنامج "PALTEX" الذي تديره مؤسسة خاصة تعمل داخل الإطار القانوني للولايات المتحدة، وبالتالي لا يمكنها العمل في كوبا. ومن جهة أخرى، اضطرت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية إلى شراء ما تنشره المجالات المتخصصة في المؤسسات الأمريكية من أبحاث عن طريق شركات معتمدة في كوبا وبلدان أخرى، مما زاد من التكاليف المتكبدة.

١٣ - وفي عام ٢٠٠٥، لم توافق وزارة التجارة الأمريكية على طلب استصدار رخصة تصدير كانت منظمة الولايات المتحدة/كوبا إنفومد غير الحكومية قد تقدمت به بغرض التبرع بـ ١٢٦ حاسوباً للمستشفيات الكوبية وهيئة التدريس بكلية طب أمريكا اللاتينية. وكانت هذه الحواسيب ستزيد من إمكانية استقاء ونشر المعلومات والمعارف، وفقاً لتوصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٤ - وقد نمت كوبا قدرات ذاتية هائلة في مجال الأبحاث الطبية، وأبدت رغبة في إقامة حوار منهجي مع الأوساط العلمية الأمريكية حول السرطان. ويزيادة عمليات التبادل العلمي

والتكنولوجي بين البلدين، فمن المؤكد أن شعوب العالم ستستفيد، وبسرعة، من الجهود المبذولة لمجابهة التحديات الجديدة في مجال صحة الفرد والجماعة.

### المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦]

١ - التعاون بين كوبا والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية مستمر وقديم العهد. فقد دعمت هذه المنظمة مشاريع مثل المشروع الإقليمي المسمى "التأهب لتغير المناخ العالمي في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي"، الذي تم إنجازه في عام ٢٠٠٤. وقد تم في كوبا إنشاء محطات للتنبؤ الآلي بالطقس وتركيب معدات تقليدية للتنبؤ بالأحوال الجوية، كما تم تطوير محطات الاتصالات اللاسلكية الخاصة بالأحوال الجوية. فضلا عن ذلك، قدمت الصين واليابان وفرنسا معدات وأجهزة أخرى وخدمات تخصصية عن طريق برنامج التعاون الطوعي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢ - وبالنظر إلى القدرات التي استحدثتها المشروع الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي والنتائج التي تحققت والاهتمام الذي أبدته البلدان المشاركة من خلال رابطة الدول الكاريبية، وافقت حكومة فنلندا على تخصيص ٤٤٥ ٠٠٠ دولار لتطوير مشروع تجريبي موضوعه "شبكة التنبؤ الآلي بالطقس في منطقة البحر الكاريبي" بالاستعانة بالقدرات المتوفرة حاليا بالمنطقة. وسوف ينفذ المشروع التجريبي في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ في كوبا وجامايكا وترينيداد وتوباغو باعتبارها بلدانا ذات قدرات ممتازة، لاسيما من حيث الموارد البشرية. ومن المقرر أن يتعاون المعهد الفنلندي للأرصاد الجوية والمنظمة الكاريبية للأرصاد الجوية مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تنفيذ المشروع. ومن المنتظر أن يسهم المشروع التجريبي في استدامة خدمات الأرصاد الجوية والتعريف بها وتطويرها، فضلا عن تيسير إقامة شراكات توفر منتجات وخدمات أفضل للمستعملين المحتملين.